

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالب: بونوة أحمد حسين

**إنعكاسات التحفيز الجبائي على تنشيط الإستثمارات في المؤسسة
-دراسة حالة مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري زرباني وشركائه بغرداية-
خلال الفترة- 2006 إلى 2014-**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 30 ماي 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الأستاذ/عبادة عبد الرؤوف.....(جامعة غرداية) رئيسا.
الدكتور/عجيلة مُجَدَّ.....(جامعة غرداية) مقرا.
الأستاذ/ الهندي كريم.....(جامعة غرداية) ممتحنا.
الأستاذ/ سايح عبد الله..... (جامعة غرداية) ممتحنا.

السنة الجامعية : 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالب: بونوة أحمد حسين

**إنعكاسات التحفيز الجبائي على تنشيط الإستثمارات في المؤسسة
-دراسة حالة مؤسسة أشغال الري والأشغال العمومية زرباني وشركائه بغرداية-
خلال الفترة- 2006 إلى 2014-**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 30 ماي 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الأستاذ/عبادة عبد الرؤوف.....(جامعة غرداية) رئيسا.
الدكتور/عجيلة مُجَّد.....(جامعة غرداية) مقرر.
الأستاذ/ الهندي كريم.....(جامعة غرداية) ممتحنا.
الأستاذ/ سايح عبد الله.....(جامعة غرداية) ممتحنا.

السنة الجامعية : 2015-2016

الإهداء

إلى ...

من حملتني وهنا على وهن جنينا وسقتني لبنها رضيعا وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها كبيرا
التي جعلت الجنة تحت أقدامها إلى قبس النور... من القلب يهواها والعمر فداها
أطلب من الله يرعاها أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى ...

الذي رباني على الفضيلة والأخلاق من كان حبه وإهتمامه قوام عزيمتي... إلى ضياء حياتي
إلى سندي المتين وأنيسي المعين أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى ...

دفيء البيت وسعادته إخوتي : أمين، هشام ، عبد العزيز، نصيرة، العالية

إلى ...

جدتي وجميع الأحباب والأقارب كل بإسمه

إلى ...

أصدقائي ومن شاركوني أوقاتي : معمر، نصر الدين، عبد الوهاب، لمين، السايح

إلى ...

جميع رفقاء الدرب الدراسي ومن هم على الدرب سائرون

إلى ...

كل من حفظهم قلبي و لم يكتبهم قلبي

إلى ...

كل غيور على دينه ووطنه ... إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

وفي الأخير أشكر الله تعالى على نعمة التي وهبها لعباده وأنار لنا طريق الهداية والعلم والدرب الصحيح



بونوة أحمد حسين

الشكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين و سيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى الصحابة الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

إن أول الشكر هو لله الواحد جل وعلا على جميع النعم التي أنعمها علينا وعلى نعمة العلم خاصة وتيسيره لي كل السبل لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجوا من الله أن يكون فيه إفادة لغيرنا ويجعله في ميزان حسناتنا وأن نكون أحد الإثنين ممن قال فيهم الرسول الكريم

" من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد "

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى دكتور المشرف "عجيلة محمد" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه والتي كانت عوناً لنا في إتمام هذا الدراسة

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات كما أوجه شكري الجزيل لكل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب وأخص بالذكر الأستاذ (ة) بهاز لويزة، شرع مريم، مصطفى عبد اللطيف، عبد القادر مراد،

" عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا "



تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات في مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية الجزائر، خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2014، ومن أجل معالجة الموضوع واختبار فرضياته تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي spss 20 وبرنامج الإحصائي Eviews8.0 وبرنامج معالج الجداول الإلكترونية Excel 2007 وذلك من خلال استعمال الانحدار الخطي المتعدد والبسيط.

وقد توصلت الدراسة عند استخدام الانحدار الخطي المتعدد إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة المجتمعية وبين العائد على الإجمالي الأصول ROA، وبعد اختبار عدة نماذج باستخدام الانحدار المتعدد تمكنا من التوصل إلى النموذج الأمثل والذي له علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين المستقلين ممثلة في نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA والمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA.

كما أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA كل على حدى مع المتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA والمتغير الأكثر تأثيرا هو نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS.

الكلمات المفتاحية: تحفيز الجبائي، استثمارات، إعفاءات، تخفيضات، تسهيلات، امتيازات، جباية، سياسة، قوانين المالية، قوانين الاستثمار، عائد على الإجمالي الأصول.

Abstract

This study aims to determine the effect of tax stimulation on energizing the investments in the irrigation and public works foundation in Ghardaia – Algeria during the period 2006 till 2014, and in order to address this issue and test its hypothesizes we used the statistical program spss 20 and 8.0 statistical software Eviews and spreadsheet software Excel 2007 processor, through the use of simple and multiple linear regression.

The study found when using the multiple model that there is no moral relationship with statistical significance between independent variables and the combined return on total assets ROA, and after testing many models using the multiple regression we were able to reach an optimal model which has a moral relationship with a statistical significance between the independent variables which are represented in proportion exemptions and reductions IBS and the percentage of exemptions and reductions TVA and the dependent variable return on total assets, ROA.

Also, the simple linear regression results show that there is a moral relationship with a statistical significance between the percentage of exemptions and reductions IBS and the percentage of exemptions and reductions TVA all separately with the dependent variable return on total assets, ROA and the most influential variable is the exemptions and reductions IBS ratio.

Key words: tax stimulation, investments, exemptions, reductions, facilities, privileges, collection of political, financial laws, investment laws, the return on total assets.

قائمة المحتويات

I	الإهداء.....
II	الشكر.....
III	الملخص.....
IV	قائمة المحتويات.....
V	قائمة الجداول.....
VI	قائمة الأشكال.....
VII	قائمة الملاحق.....
VIII	قائمة الاختصارات والرموز.....
أ	المقدمة.....
07	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفيز الجبائي وتنشيط الاستثمارات.....
09	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيز الجبائي كأداة لتنشيط الاستثمارات.....
29	المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة.....
35	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية - دراسة حالة مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري - بغارداية.....
37	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....
59	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.....
80	خاتمة.....
85	قائمة المراجع.....
94	الملاحق.....
116	الفهرس.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
38	تطور رقم الأعمال لمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري خلال فترة الممتدة (2006 - 2014)	1-2
40	تطور نسبة الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة خلال مرحلة الإنشاء (2006-2009)	2-2
40	تطور نسب الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال (2010 - 2014)	3-2
41	تطور نسبة الإعفاءات والتخفيضات ونسبة كل ضريبة خلال فترة (2006 - 2014)	4-2
44	تطور استثمارات مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري خلال الفترة (2006 - 2014)	5-2
45	نتيجة السنة للمؤسسة خلال الفترة (2006-2014)	6-2
48	الجدول التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2016	7-2
50	مبلغ الـ TVA الواجب الدفع الخاص بالمؤسسة خلال الفترة (2006 - 2014)	8-2
54	تطور رقم الأعمال والإعفاءات والتخفيضات والضرائب والنتيجة المؤسسة خلال الفترة الدراسة	9-2
55	نسبة الإعفاءات والتخفيضات من كل ضريبة إلى مجموع التحفيزات الممنوحة للمؤسسة	10-2
57	تطور نسب (TVA، TAP، IRG) والعائد على الإجمالي الأصول ROA خلال الفترة (2006 - 2014)	11-2
60	مصفوفة معاملات الارتباط للمتغيرات الدراسة	12-2
61	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لنموذج (1)	13-2
63	علاقة (IBS) بالعائد على الإجمالي الأصول ROA	14-2
64	نتائج اختبار Breusech-Godfrey	15-2
65	نتائج اختبار Jarque-Bera	16-2
66	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لنموذج (2)	17-2
68	علاقة (TVA) بالعائد على الإجمالي الأصول ROA	18-2
69	نتائج اختبار Breusech-Godfrey	19-2
70	نتائج اختبار Jarque-Bera	20-2
71	علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS بالعائد على الإجمالي الأصول ROA	21-2
72	علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA بالعائد على الإجمالي الأصول ROA	22-2
73	علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP بالعائد على الإجمالي الأصول ROA	23-2
74	علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG بالعائد على الإجمالي الأصول ROA	24-2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
19	هيكل نماذج الحوافز الجبائية	1-1
38	تطور رقم أعمال المؤسسة خلال الفترة (2014 - 2006)	1-2
43	تطور نسب العائد على الإجمالي الأصول خلال الفترة الممتدة (2014 - 2006)	2-2
44	تطور قيم استثمارات مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري خلال الفترة (2014 - 2006)	3-2
46	نتيجة المؤسسة خلال الفترة (2014 - 2006)	4-2
47	تطور نسبة معدلات الإعفاءات والتخفيضات من IBS خلال الفترة الممتدة (2014 - 2006)	5-2
49	تطور معدلات الإعفاءات والتخفيضات من IRG خلال الفترة الممتدة (2014 - 2006)	6-2
51	تطور معدلات الإعفاءات والتخفيضات من TVA خلال الفترة الممتدة (2014 - 2006)	7-2
53	تطور معدلات الإعفاءات والتخفيضات من TAP خلال الفترة الممتدة (2014 - 2006)	8-2
54	تطور رقم الأعمال والإعفاءات والتخفيضات والضرائب والنتيجة السنة للمؤسسة خلال (2014 - 2006)	9-2
55	نسبة الإعفاءات والتخفيضات من كل ضريبة إلى مجموع التحفيزات	10-2
56	متغيرات الدراسة	11-2
57	تطور نسب (IRG ،TAP ،TVA ،IBS) والعائد على الإجمالي الأصول ROA خلال الفترة (2014 - 2006)	12-2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
95	كيفية حساب الرسم على القيمة المضافة لسنة (2007-2014)	01
97	تطور حصيلة الإعفاءات والتخفيضات من (TAP) خلال الفترة الممتدة (2006-2014)	02
98	تطور القيمة الإعفاءات والتخفيضات من (IBS) خلال فترة الممتدة من (2006 - 2014)	03
98	تطور الإعفاءات والتخفيضات للضريبة على الدخل الإجمالي خلال فترة (2006 – 2014)	04
98	تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الإعفاءات والتخفيضات خلال الفترة الممتدة (2006 – 2014)	05
99	تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الضرائب الخاضعة لها خلال الفترة الممتدة (2006 – 2014)	06
99	كيفية استخراج نسبة العائد على الإجمالي الأصول ROA للمؤسسة خلال الفترة الممتدة (2006 – 2014)	07
99	نتائج الانحدار الخطي المتعدد بين (IBS، TVA، TAP، IRG) والمتغير (ROA)	08
99	مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin et Watson	09
100	ميزانية الأصول والخصوم للمؤسسة وجدول حسابات النتائج لسنة 2006	10
101	ميزانية الأصول والخصوم للمؤسسة وجدول حسابات النتائج لسنة 2007	11
103	ميزانية الأصول والخصوم للمؤسسة وجدول حسابات النتائج لسنة 2008	12
105	ميزانية الأصول والخصوم للمؤسسة وجدول حسابات النتائج لسنة 2009	13
107	ميزانية الأصول والخصوم للمؤسسة وجدول حسابات النتائج لسنة 2010 و2011	14
110	ميزانية الأصول والخصوم للمؤسسة وجدول حسابات النتائج لسنة 2012 و2013	15
113	ميزانية الأصول والخصوم للمؤسسة وجدول حسابات النتائج لسنة 2013 و2014	16

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة
IBS	الضريبة على الأرباح الشركات
TVA	الرسم على القيمة المضافة
TAP	الرسم على النشاط المهني
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي
ROA	العائد على الإجمالي الأصول
R ²	معامل التحديد
A IBS	نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS
A TVA	نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA
A TAP	نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP
A IRG	نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CANC	الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
GUI	شباك الوحيد اللامركزي

الله

أ. توطئة :

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم لمواكبة التحولات الاقتصادية المتسارعة، وذلك من خلال الجهود المبذولة للحكومة الجزائرية، التي سعت إلى خلق القيمة المضافة من خلال دعم الاستثمار الوطني في الصناعة والفلاحة والتسهيلات والإعفاءات والتخفيضات الجبائية المقدمة.

قامت الدولة بجملة من الإصلاحات واستحداث ترسانة من القوانين والهيكل والآليات التي تدعم وتشجع الاستثمار في هذا القطاع.

وفي ظل هذه الإصلاحات الهادفة إلى دعم وتطوير الاستثمارات سعت الجزائر إلى توسيع حجم الاستثمارات من خلال وضعها لإطار قانوني ومؤسسي يخصص سياسات تشجيع وتسهيل ودعم الاستثمار وإنشاء المؤسسات، حيث أصبح رهانا أساسيا لصناع القرار ويظهر ذلك من خلال تبني سياسة التحفيز الجبائي لفائدة المستثمرين المنتمين لهذه الهياكل على غرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، من خلال إشراكها في دعم التنمية الاقتصادية.

إذ يعتبر الاستثمار كأحد المحركات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فهو شرط ضروري لتحسين ورفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات، لما له من دور فعال في الضغط على المستثمرين وتوجيههم حسب الخطة التي رسمتها الدولة كتوجههم إلى الاستثمار في قطاعات اقتصادية دون أخرى أو في مناطق ترغب الدولة في ترقيتها، وإن المتصفح لقوانين المالية سوف يلاحظ أن معظم النصوص وضعت التحفيز الجبائي في أولويات التحفيز، ويبرز ذلك في جباية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سواء كانت الصغيرة والمتوسطة أو كبيرة ما فتئت أن تعرف تغيرات من خلال منح تسهيلات وإعفاءات وتخفيضات جبائية تساهم في تشجيع المشاريع الاستثمارية، وعندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلجأ إلى أجهزة الدعم فإن مجهودات المشرع الجزائري كانت واضحة من خلال منح تحفيزات جبائية ممنوحة في إطار قوانين الاستثمار باعتبارها أحد أهم آليات التحفيز الجبائي ذلك من أجل رفع النشاط المؤسسة وتوسيعه وفتح المجال أمام مزيد من الاستثمارات المماثلة .

ولأجل فعالية أكبر لهذه التسهيلات والإعفاءات والتخفيضات الخاصة بالاستثمار تعمل الجزائر أن يكون نظامها جاذبا ومتطابقا بشكل دائم مع متطلبات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لذلك تسعى دوما إلى تشجيع الاستثمارات في المؤسسة من خلال إزالة مختلف العراقيل والحواجر، وذلك من خلال سن التشريعات وتنفيذ السياسات وتصميم الحوافز الجاذبة، وهذا لإحتوائها على مميزات خاصة تجعل منها بيئة جيدة للاستثمار لهذا عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بتوفيرها عدة حوافز جبائية، والتي تعمل على تحديدها وفقا للمتغيرات والمتطلبات الاقتصادية.

تعتبر الدراسة الحالية محاولة لمعرفة مدى تأثير التحفيزات الجبائية المتمثلة في نسب الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة للمؤسسة على تنشيط الاستثمارات المتمثلة في العائد على الإجمالي الأصول في مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية الجزائر خلال الفترة من سنة 2006 إلى سنة 2014.

ومن هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية الدراسة حيث يمكن صياغتها على النحو التالي:

ب. إشكالية البحث:

ما مدى تأثير التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

لمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع قمنا بتحليلها إلى مجموعة من الإشكاليات التالية:

1- الإشكاليات فرعية:

أ. ما المقصود بالتحفيز الجبائي؟

ب. ما هي العوامل المؤثرة في التحفيز الجبائي؟

ت. ما هي الأسس ومفاهيم العامة للاستثمار؟

ث. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الجبائية وتنشيط الاستثمارات في المؤسسة ويمكن تقسيمها إلى إشكاليات فرعية أخرى؟

1) هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من **IBS** والعائد على الإجمالي الأصول **ROA** للمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية؟

2) هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من **TVA** والعائد على الإجمالي الأصول **ROA** للمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية؟

3) هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من **TAP** والعائد على الإجمالي الأصول **ROA** للمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية؟

4) هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من **IRG** والعائد على الإجمالي الأصول **ROA** للمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية؟

ت. فرضيات الدراسة :

قصد دراسة وتحليل هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على التساؤلات السابقة، يمكن طرح الفرضيات التالية من أجل مناقشتها واختبار صحتها، ويأتي ذكرها كما يلي:

الفرضية الرئيسية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفيز الجبائي وتنشيط الاستثمارات في المؤسسة.

ويمكن تقسيمها إلى فرضيات فرعية تالية :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من **IBS** والعائد على الإجمالي الأصول **ROA** للمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من **TVA** والعائد على الإجمالي الأصول **ROA** للمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من **TAP** والعائد على الإجمالي الأصول **ROA** للمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من **IRG** والعائد على الإجمالي الأصول **ROA** للمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية.

ث. مبررات إختيار الموضوع :

يمكن إجمال أهم الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع في:

- محاولة توضيح أثر الإعفاءات والتخفيضات على الاستثمارات في المؤسسة؛
- محاولة توضيح دور الإعفاءات والتخفيضات في تشجيع المستثمرين بتطبيق معدلات ضريبة مخفضة؛
- قلة الدراسات المقدمة على مستوى الجزئي أغلبها تناولت الموضوع على المستوى الكلي؛
- الرغبة الكبيرة في الإطلاع على هذا الموضوع الجديد بالنسبة لنا؛
- الإهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع التحفيز الجبائي من الكثير من الباحثين والاقتصاديين والدول في ظل التحولات الاقتصادية التي تتطلب البحث عن مختلف الفرص التي يمكن الاعتماد عليها لدفع عجلة التنمية.

ج. أهداف الدراسة:

كان اختيارنا لموضوع أثر التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات كمحاولة للوصول إلى مجموعة من أهداف يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- التعرف على مختلف الجهود المبذولة من طرف الدولة لدعم الاستثمار عن طريق آلية التحفيز الجبائي الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- محاولة تحليل تأثير التحفيز الجبائي الممنوحة من الوكالة (ANDI) في تنشيط الاستثمارات في المؤسسة؛
- إلقاء الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحفيز الجبائي وما توصلت إليه حتى تكون نقطة بداية لهذا البحث؛
- فتح المجال أمام بحوث أخرى في هذا المجال للإجابة عن الإشكاليات الواردة في البحث وتدعيمها بحلول، لوجود قصور في الدراسات المتعلقة بهذا البحث؛

ح. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه التحفيز الجبائي في تفعيل وتنشيط وتشجيع الاستثمارات في المؤسسة، وذلك لأنها الركيزة الأساسية في تميز المؤسسات وبقائها في الاقتصاد، ومحاولة تسليط الضوء على علاقة التحفيز الجبائي بالاستثمار، وكذا إبراز توجه الدولة من خلال الإعفاءات والتخفيضات الموجهة للمؤسسات حديثة النشأة وإبراز الجدوى منها، وإظهار توجه سياسة الدولة في الوقت الراهن والتوجهات الاجتماعية والتركيز على القطاعات المنتجة.

خ. حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع والتوصل إلى نتائج دقيقة، حصرنا الدراسة ضمن الإطار الزمني والمكاني، وذلك على النحو التالي:

-الحدود المكانية:

شملت الدراسة التطبيقية مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية الجزائر.

-الحدود الزمنية:

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2014 وهي فترة كافية حسب اعتقادنا لمعرفة أثر التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات.

د. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بناء على طبيعة الإشكالية المطروحة، وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذا البحث، وقصد الإحاطة بجوانب الموضوع الدراسة والتمكن منه حاولنا استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية، وعليه فإن المنهج المستخدم سيكون منهجا وصفيا لأنه يمكننا من توضيح جوانب الموضوع النظرية، والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات، وتنظيمها بشكل تسلسلي، والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالتحفيز الجبائي، والاستثمارات، والدراسات السابقة، هذا بالنسبة للفصل الأول.

كما تم اعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي مستخدمين في ذلك مزيج من أدوات التحليل من خلال استخدام برنامج SPSS 20، وبرنامج Eviews 8.0، وبرنامج Excel 2007 لتحليل ومعالجة البيانات المستمدة من الكشوفات المحاسبية والملف الجبائي للمؤسسة.

ذ. صعوبات الدراسة:

- صعوبة في جمع البيانات والمعلومات التي تخص الدراسة وشملت وثائق المحاسبية للمؤسسة ومزايا الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والملف الجبائي للمؤسسة لذا مفتشية الضرائب - الواحة - مما يجعل صعوبة في التنقل بينهما واستخراج المعلومات حول الدراسة؛
- صعوبة نقل المعلومات وتلخيصها.

ر. هيكل البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع ومعالجته من مختلف جوانبه فقد تم تقسيم هذا الدراسة إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفيز الجبائي وتنشيط الاستثمارات وفيه نتناول الأساس النظرية المرتبطة مباشرة بالموضوع، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين الأول تم فيه التطرق إلى الإطار النظري للتحفيز الجبائي والبعده المفاهيمي لتنشيط الاستثمارات في المؤسسة ومن ثم حاولنا ربط العلاقة بين التحفيز الجبائي والاستثمارات في المؤسسة، أما الثاني نتناول فيه مراجعة للدراسات السابقة والفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة؛

الفصل الثاني: خصص لدراسة (حالة مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية- الجزائر-) حيث تناولنا في المبحث الأول وصف شامل لعينة الدراسة، وجمع المعلومات والأدوات المستخدمة وكذا تحديد المتغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج من خلال بناء نماذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط لإبراز تأثير التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات في المؤسسة؛

الفصل الأول الأبيات النظرية والتطبيقية

للتحفيز الجبائي وتنشيط الاستمارات

تمهيد الفصل :

لجأت العديد من دول العالم لإستخدام الحوافز الجبائية كأسلوب لجذب الاستثمارات لما لها من تأثير على التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية، حيث سمحت للمستثمرين بإمكانية الاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية، وذلك مقابل الإلتزام بتنظيم الاستثمارات وتوجيهها.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف انتهجت الدولة طريقة لتحفيز الاستثمارات وذلك بإعتماد السياسة الجبائية، التي من خلالها تقوم بمنح امتيازات ضريبية واسعة، خاصة تلك النشاطات التي ترى أنها ضرورية لتحقيق التنمية، بالإضافة لمراعاة مكان توطين الاستثمارات بالمناطق النائية.

إذ يعتبر التحفيز الجبائي من أحد أهم أساليب السياسة الجبائية التي تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المزايا الضريبية والتخفيض من المعدلات الضريبية الموجهة للقطاع الخاص أساسا والتي تعمل على حث هذه الأخيرة وتوجيهها إلى الاستثمار في القطاعات المستهدفة محل التحفيز، لهذا تسعى الدولة لإتباع سياسة التحفيز لتوفير الجو المناسب للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس سنتناول الموضوع وفقا للمباحث التالية:

➤ المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيز الجبائي كأداة لتنشيط الاستثمارات.

➤ المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيز الجبائي كأداة لتنشيط الاستثمارات

تولي المؤسسة الاقتصادية أهمية كبيرة للاستثمار وذلك من أجل ترقية المؤسسة وإعادة هيكلتها وتوسيعها، كما أن الاستثمار يلعب دورا بارزا وحقيقا في أي نظام اقتصادي والأسلوب الأكثر عقلانية في الاقتصاد.

المطلب الأول: الإطار النظري للتحفيز الجبائي

أصبح التحفيز الجبائي من إحدى الأساليب المتبعة من قبل الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك من خلال الامتيازات الضريبية والتسهيلات والإعفاءات التي تحت المؤسسة على الاستثمار، وقد اهتمت الدولة بسياسة التحفيز الضريبي من خلال القوانين الصادرة الخاصة بالاستثمار في المناطق الواجب ترقيتها¹، حيث شهد النظام الضريبي عدة تعديلات، بداية من سنة 1992 حيث ظهرت معطيات جديدة على المستوى الوطني، من خلال توجه الاقتصاد الوطني من الاقتصاد المخطط مركزياً نحو الاقتصاد السوق².

أولاً : ماهية السياسة الجبائية

تعبر السياسة الجبائية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.

1. تعريف السياسة الجبائية:

تعددت تعريفات السياسة الجبائية تبعا لتعدد أهداف الضريبة ذاتها، و إن اكتفى معظم الكتاب الإقتصاديين والمالين بتعريف الضريبة فقط، وإعتبروا قرارات الدولة بشأن الضرائب هي سياسة الجبائية، ومن أهم هذه التعاريف يمكن ذكر ما يلي:

"تعتبر السياسة الجبائية أداة تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامج محدودة في حقول النشاط الاقتصادي، وتنفيذ المشاريع التنموية وتعميم وتطوير الخدمات العامة"³، كما تعرف على أنها "مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار

¹ يوسف نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2010/2009، ص 149.

² ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2009، ص 179.

³ وهي بوعلام، عجلان العياشي، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل التحولات المتسارعة، الملتقى الدولي اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2004، ص 02.

التي لا تتلائم مع أهداف المجتمع¹، وعليه فالسياسة الجبائية هي "مجموعة القرارات والإجراءات والتدابير المتخذة بهدف تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية"².

يمكن استخلاص تعريف شامل من التعاريف السابقة للسياسة الجبائية كالآتي:

السياسة الجبائية هو برنامج تخططه وتنفذه الدولة مستخدمة كافة أساليب وفنون الضرائب لإحداث آثار تسعى إلى تحقيقها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

2. أهداف السياسة الجبائية:

يمكن تلخيص جملة من أهداف السياسة الجبائية وهي كالتالي³:

- ✓ تحقيق موارد مالية للدولة مما يمكنها من تأدية الخدمات العامة؛
- ✓ تنشيط وتوجيه الفعاليات الاقتصادية في الدولة من حيث تشجيع صناعات أو خدمات أو سلع معينة دون غيرها بما يحقق الأهداف الاقتصادية للحكومة؛
- ✓ تنظيم الإنتاج الوطني حيث تسعى الدولة إلى الوصول بالنتاج الوطني إلى أعلى مستوى ممكن، وتستخدم الدولة السياسة الجبائية لإخراج الاقتصاد من حالة الركود الاقتصادي وبالتالي المحافظة على القوة الشرائية لدخل الفرد؛
- ✓ الحد من التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك تحقيقا للمساواة بحيث تفرض ضريبة مرتفعة على ذوي الدخل العالية، وضريبة منخفضة على ذوي الدخل المتدنية.

3. أدوات السياسة الجبائية:

أولا: الإقتطاع الجبائي:

تعني السياسة الجبائية أيضا بفن الإقتطاع الجبائي، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم الأدوات التي تستعملها هذه السياسة، فهي تتطرق إلى مختلف الأمور المتعلقة به من تقدير قيمة الإقتطاع، طرق وكيفية تحصيله إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة به. وفيما يلي بعض المفاهيم المتعلقة به:

1. تعريف الإقتطاع الجبائي:

يتحدد مفهوم الإقتطاع الجبائي نظرا لوجود علاقات وروابط ضيقة وجدلية بين الضريبة والتوجهات السياسة، حيث تعرف الضريبة كما يلي:

¹ مؤيد حمد الله، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص 31.

² شريف مجّد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص ص 13-14.

³ بوسبعين تسعديت، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010/ 2009، ص 29.

تعرف الضريبة على أنها "مبلغ من المال تفرضه الدولة و تجببه من ثروات الأشخاص بصورة جبرية و نهائية من دون مقابل خاص، وذلك بغرض تحقيق النفع العام"¹، كما تعرف على أنها "فريضة نقدية يدفعها الممول إلى الدولة دون مقابل تحقيقا لأهداف المجتمع"²، كما يمكن أن تعرف على أنها فريضة مالية مباشرة يتحملها المكلفون بها بصورة جبرية ونهائية وبدون مقابل في سبيل تمويل النفقات العمومية وتدخل الدولة لتحقيق أهداف عامة"³، كما تعرف بأنها "اقتطاع مالي من دخول و ثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة جبرا من أجل تحقيق خدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر"⁴، أو هي "فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكيننا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع"⁵، وعليه فالضريبة تعتبر مساهمة نقدية تفرض من قبل السلطة على المكلفين بها حسب قدرتهم التساهمية بشكل نهائي ودون مقابل محدد، من أجل تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية⁶.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الضريبة هي فريضة نقدية تقتطعها الدولة من خلال الهيئات التابعة لها وطبقا لقواعد محددة بصورة إجبارية ونهائية من الأشخاص المكلفين بها بهدف تغطية النفقات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية واجتماعية دون أن يقابل دفعها التزام محدد.

2. خصائص الإقتطاع الجبائي

من التعاريف السابقة للإقتطاع الجبائي يمكن إستنتاج خصائص الضريبة كما يلي⁷:

- **الضريبة إقتطاع نقدي:** فالضريبة في العصر الحديث إقتطاع نقدي من ثروة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين عكس الماضي أين كانت تدفع عينا.
- **الضريبة تدفع بصفة نهائية :** أي ما يدفع من ضريبة في حدود القانون لا يرد لمؤد بها بأي حال من الأحوال ولا يدفع عنه أية فائدة.
- **الضريبة تفرض وتدفع جبرا:** أنها تفرض من قبل الدولة على الأشخاص لمالها من سلطة سيادة أي أن العلاقة بين الدولة والمكلفين بدفع الضريبة علاقة قانونية وليست تعاقدية، وفي حالة امتناع أحد الخاضعين عن دفعها حق للدولة الرجوع إلى وسائل التنفيذ الجبري للحصول على الضريبة.

¹ فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 39.

² المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 1997، ص 8.

³ عبد الأمير شمس الدين، الضرائب أسسها العلمية وتطبيقاتها العلمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1987، ص 36.

⁴ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص 55.

⁵ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 17.

⁶ سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/2012، ص 69.

⁷ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 180.

- **الضريبة فريضة بدون مقابل:** الضريبة ليس لها مقابل يحصل عليه دافعا من الدولة، إذ الأصل فيها أن تسدد منها تكاليف الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة.
 - **إنها فريضة في سبيل المنفعة العامة:** لا تلتزم الدولة بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى دافع الضريبة، بل أنها تحصل حصيلة الضرائب بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى من أجل استخدامها في أوجه الإنفاق العام ومن ثم تحقيق منافع عامة للمجتمع.
- كما يمكن تصنيفها إلى:
- 1.2 من حيث طبيعة الضريبة:**

وحسب هذا التصنيف يتم تقسيم الضرائب إلى نوعين أساسيين، نوع يفرض على وجود الدخل وآخر يفرض على أساس استعمال هذين التقسيمين كما يلي¹:

- **الضرائب المباشرة:** وهي تطال مباشرة المبلغ نفسه لدخل المكلف أو قيمة ثروته ورأسماله، ويجري التمييز عادة بين فئتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على الثروة و رأس المال.
- **الضرائب غير المباشرة:** وهي التي تطال الدخل أو رأس المال عند استعماله، أي التي تطال الإنفاق على السلع والخدمات، وتأخذ هذه الضرائب عادة شكلين رئيسيين: إما ضرائب عامة موحدة على جميع المنتجات، أو ضرائب خاصة.

2.2 من حيث الوعاء الضريبي:

يقصد بالوعاء الضريبي المبلغ الذي سيخضع للضريبة وتقسم على هذا الأساس إلى²:

- **الضرائب على الدخل:** يعتبر الدخل أفضل مقياس لقدرة المكلف على دفع الضريبة وأكثر الأساليب المطبقة في فرض الضريبة على الدخل.
- **الضرائب على رأس المال:** تفرض على الأموال التي يمتلكها شخص معين في وقت معين، والتي تمتاز بشئ من الثبات النسبي سواء أكانت مخصصة للاستثمار أم للاستهلاك أم لمجرد الادخار، فالضريبة تفرض على الملكية بهذا المعنى.

¹ سعود موسى الطيب، أثر الضرائب المباشرة (الضريبة الدخل والأرباح) على الناتج المحلي الإجمالي، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد2، جامعة الأردنية، الأردن، 2013، ص 176.

² محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 32.

ثانيا: التحفيز الجبائي

يعتبر التحفيز الجبائي أداة من أدوات السياسة الحكومية تستعمل بغرض تخفيف العبء الضريبي لصالح فئة أو نشاط اقتصادي معين سواء كان محليا أو أجنبيا مقابل التزامهم بشروط محددة و وفقا لظروف معينة رغبة منها في تشجيع وجذب رؤوس الأموال نحو قطاعات معينة، ومنه سيتم التطرق إلى ما يلي:

1. تعريف التحفيز الجبائي:

هناك عدة تعاريف مختلفة للتحفيز الجبائي وما يسمى أيضا بالتحريض الجبائي وفي ما يلي عرض لمختلف هذه التعاريف:

تتعلق هذه الحوافز من خلال صيغة الإعفاء أو التخفيض أو صيغ أخرى، وتصدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن تلك الإعفاءات والتخفيضات ويمكن أن تكون بصفة دائمة أو مؤقتة¹، كما يعرف على "أنه مزايا ضريبية تمنح من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار الأموال داخل الوطن وفي مناطق مختلفة²، ويقصد بالتحفيز الجبائي استخدام الضرائب لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة من زيادة الاستثمار³، كما يمكن أن يعرف التحفيز الجبائي على أنه تلك المزايا التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها، وذلك بإعتبار أن هذه الحوافز إيرادات ضريبية محتملة مضحى بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة⁴، ويعرف التحفيز الجبائي أيضا على أنه "مجموعة تسهيلات تقرها السياسة الضريبية في إطار الاختيارات الإيديولوجية والتنموية لتعبئة الطاقات المادية و البشرية في اتجاه تحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية"⁵، وعليه فالتحفيز الجبائي "يعتبر آلية تضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي، تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين بغرض توجيه اهتمامهم الاستثمارية نحو قطاعات وأنشطة ومناطق يراد تشجيعها وتميئتها، وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة"⁶.

¹ فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 178.

² قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص 116.

³ إلهام بوجعدار، سناء العايب، دور الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2015، ص 03.

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 15.

⁵ بوعلام سميرة، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 130.

⁶ صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013، ص ص 121-122.

من التعاريف السابقة يتم استخلاص التعريف خاص بالتحفيز الجبائي وهو على النحو التالي:

هو مجموعة الإجراءات الاستثنائية التي يدخلها المشرع على القوانين الأصلية أو يحدثها في شكل إعفاءات وتشجيعات ضريبية لتحفيز وجذب الاستثمار، فالتحفيز الجبائي ما هي إلا مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين والذين يلتزمون بشروط معينة تحددها الدولة، وهي تتمحور في طبيعة النشاط، مكان إقامته أو الإطار القانوني للمستفيد قصد استقطاب رؤوس الأموال غير المستغلة في مجالات أقل إنتاجا، ويختلف حجم التحفيز الجبائي حسب الأهداف المرجو تحقيقها.

2. أهمية التحفيز الجبائي¹:

تكمن أهمية التحفيز الجبائي، من خلال تحقيق التراكم الرأسمالي بالنسبة للمؤسسة ومن ثم زيادة إنتاجاتها مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي من جراء توجيه اهتمامات المستثمرين نحو المناطق التي في أمس الحاجة إلى الترقية كالريف والجنوب، بمنحهم امتيازات وتسهيلات في شكل حوافز جبائية، لذا فإن لسياسة التحفيز الجبائي أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. خصائص التحفيز الجبائي:

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخراج بعض الخصائص التي يتميز بها التحفيز الجبائي والتي سيتم ذكر أهمها فيما يلي²:

- إجراء اختياري: أي أن للأعوان الاقتصاديين والمستثمرين خاصة حرية الاختيار في الاستجابة؛
- إجراء هادف: مثل هذه الإجراءات ليست تلقائية فقط والمغزى من استعمالها هو توجيه الأعوان الاقتصاديين إلى النشاطات والقطاعات التي هي بحاجة إلى تطوير؛
- إجراء له مقياس: باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط مكان إقامته الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا.

¹ بريشي عبد الكريم، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري في الفترة ما بين (2000 – 2007)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006/2007، ص 77.

² عزوز علي، الحوافز الجبائية في القطاع الفلاحي ودورها في دعم الأمن الغذائي بالإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة حسبية بن بوعلوي بالشلف، الجزائر، 2014، ص 02.

4. أهداف التحفيز الجبائي:

تهدف الدولة من وراء سياسة التحفيز الجبائي إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.4 الأهداف الاقتصادية: ومن أهمها ما يلي¹:

- ✓ تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي أو إلغائه كلياً؛
- ✓ تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملاً اقتصادياً؛
- ✓ توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية؛
- ✓ تشجيع المشاريع التي توفر مناصب شغل؛
- ✓ التأثير على قرار الاستثمار وتوجيهه²؛
- ✓ زيادة إيرادات الخزينة مستقبلاً، فالتنمية الاستثمارية تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية³.

2.4 الأهداف الاجتماعية: ويمكن ذكر بعضها فيما يلي⁴:

- ✓ امتصاص البطالة والتخفيف من حدتها وذلك عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، حيث تعمل الامتيازات الضريبية على توفير موارد مالية، تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة استثمارها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات صغيرة؛
- ✓ العمل على توازن الاستثمارات في الداخل وذلك عن طريق توجيه بعضها إلى المناطق المحرومة والمراد ترقيتها.

5. شروط فعالية التحفيز الجبائي:

تتحقق فعالية سياسة التحفيز الجبائي إلا بتوفر الشروط التالية⁵:

¹ أحمد بساس، أثر المراقبة الجبائية على التهرب الضريبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية بالإدارة الضريبية بالأغواط، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2014، ص 116.

² بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 193.

³ نشيدة معروز، دور التحفيز الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدة، 2006، ص 55.

⁴ عياش زبير، سمية عباسية، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2015، ص 09.

⁵ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 124.

- أن تكون موجهة إلى نشاطات ذات الأهمية الرئيسية تبعا لسياسة الدولة الاقتصادية؛
- أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط؛
- تجنب اتخاذ القرارات تحت ضغوط سياسية أو تعقيد الإجراءات وتضييع الوقت حتى لا تضعف عزيمة المستثمرين ولا تحد من رغبتهم في الاستثمار؛
- أن يكون حجم التحفيز الجبائي هاما بحيث يحفز المستثمرين على الاستثمار؛
- تقييم مردودية الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار سياسة التحفيز الجبائي.

6. عوامل فعالية التحفيز الجبائي:

هناك عوامل تؤثر على سياسة التحفيز الجبائي، تنقسم بطبيعتها إلى عوامل ذات الطابع الضريبي وأخرى عوامل ذات الطابع غير الضريبي.

1.6 العوامل ذات الطابع الضريبي:

هي تلك العوامل التي تؤثر على فعالية التحفيز الجبائي سواء إيجابيا أو سلبيا، كما أنها ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الجبائي، وهي تتمثل في طبيعة الضريبة محل التحفيز، شكل التحفيز، زمن وضع التحفيز، مجال تطبيق التحفيز، ونفصلها كما يلي¹:

أ. **طبيعة الضريبة:** تتحدد الضريبة بنوع الوعاء الخاضع لها ولهذا فإن الاختيار المناسب للضريبة محل التحفيز يأتي بالدراسة الجدية للوعاء الضريبي من حيث قدرته على تحقيق الأهداف المرغوب فيها، إضافة إلى هذا ضرورة دراسة انعكاسات هذه الضريبة على الخزينة العامة وعلى سلوك الأعوان الاقتصاديين.

ب. **شكل التحفيز:** يأخذ التحفيز الجبائي شكل إعفاءات وتخفيضات، الغرض منها تحقيق جملة من الأهداف المختلفة على شكل التحفيز التوفيق فيما بينها.

ج. **زمن التحفيز:** عنصر الزمن عامل مهم في سياسة التحفيز الجبائي حيث من الضروري قبل تطبيق الإجراءات التحفيزية، تحديد الوقت المناسب لها، والفترة الزمنية اللازمة لها ولسريرتها والكفيلة بتحقيق الأهداف المراد بلوغها.

د. **مجال تطبيق التحفيز:** للحوافز الجبائية إطار عملي لا بد من تحديده بعناية حتى لا تكون له انعكاسات سلبية على السياسة الاقتصادية للدولة، ويتمثل هذا الإطار مثلا في الاستثمارات المنتجة التي لها قدرة كبيرة في تحقيق نتائج إيجابية تساهم في تحقيق وضعية اقتصادية واجتماعية أفضل، والمؤسسات التي تخدم الاقتصاد الوطني حتى وإن كانت لا تحقق أرباحا مالية، مثالها المؤسسات التي تشغل نسبة عالية من اليد العاملة.

¹ أمينة بوفرح، دليلة دادة، أثر التحفيز الضريبية في تشجيع حجم الاستثمارات في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة العربي بن مهيدي بأب البواقي، الجزائر، 2015، ص ص 04-03.

2.6 العوامل ذات الطابع غير الضريبي: ويتجسد في أربعة عناصر هي¹:

أ. **العنصر الإداري:** هو عملية تفسير القوانين التي تنظمها وكيفية تطبيقها، بإتباع إجراءات إدارية معينة قصد تحديد المشروعات التي تستفيد من سياسة التحفيز الجبائي ومتابعة تنفيذها.

ب. **العنصر التقني:** تعتبر البنية الاقتصادية من متطلبات نجاح أي مشروع استثماري، بحيث تساهم بقسط كبير في إنشاء بيئة ملائمة للإستثمار، لذا قبل وضع أي إجراء تحفيزي، يجب توفر الهياكل القاعدية الضرورية للإستثمار، ومن ثمة المساهمة في إنجاح سياسة التحفيز الجبائي.

ج. **العنصر السياسي:** الظروف السياسية التي تمر بها الدولة لها أثر على قرارات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، ومن ثم على سياسة التحفيز الجبائي، بحيث كلما كان الوضع السياسي مستقرا كلما زادت فرص الاستثمار، وبالتالي تزيد فعالية السياسة التحفيزية.

د. **العنصر الاقتصادي:** ويقصد بها الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى ترقية الاستثمار من خلال سياسة التحفيز الجبائي، وفي هذا المجال يبحث المستثمر على الوضع الاقتصادي المشجع، ويتجسد ذلك وجود مصادر كافية للتمويل بالمواد الأولية، استقرار العملة.

7. أشكال التحفيز الجبائي:

ليتنسنى لسياسة التحفيز الجبائي أن تؤدي دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق مختلف الأهداف المسطرة مسبقا والمتعلقة بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا بد عليها من الاعتماد على الأدوات لتحقيق ذلك، بما يتماشى ما هو مسطر مسبقا، ومنه سيتم تناول مختلف الأدوات التي تعتمد عليها السياسة التحفيزية ونذكر فيما يلي أهمها:

1.7 الإعفاء الضريبي:

هي إسقاط حق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة².

وتنقسم الإعفاءات إلى قسمين أساسيين إعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة كما يلي:

¹ ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص "دراسة حالة ولاية تلمسان"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص ص 51-52.

² عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 – 2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص 38.

● **الإعفاء الدائم:** هي تلك التسهيلات الدائمة، التي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، وإحداث تغييرات في المجتمع من حيث رفع مستوى المعيشي وحتى الثقافي، أي أن الدولة تمنح هذا الإعفاء الدائم لنشاطات محددة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية¹.

● **الإعفاء المؤقت:** والذي يكون لمدة محدودة، كأن يتم إعفاء مؤسسة معينة في (5) سنوات الأولى من بداية نشاطها، وهذا لتحفيزها بالإضافة إلى مساعداتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية².

2.7 التخفيض الضريبي:

وذلك بإخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقبل التزامهم ببعض الشروط كالتخفيض المتعلق بمعدل الضريبة على أرباح الشركات من 30% إلى 15% للأرباح المعاد استثمارها³.

ويعتبر التخفيض الضريبي أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية⁴:

✓ أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل؛

✓ إن ما يهم المستثمر هو معدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.

3.7 المعدلات التمييزية : ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح⁵.

4.7 نظام الاهتلاك: يعرف بأنه تثبيت محاسبي لنقص قيمة الاستثمارات، وهو الذي يسمح بإعادة تمويلها، بحيث يعتبر تكلفة قابلة للحسم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة⁶.

¹ حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف POLYBEN،

رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2006، ص ص 51-52.

² فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة البليدة، الجزائر، 2010/2009، ص 349.

³ ولهي بوعلام، عجلان العياشي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

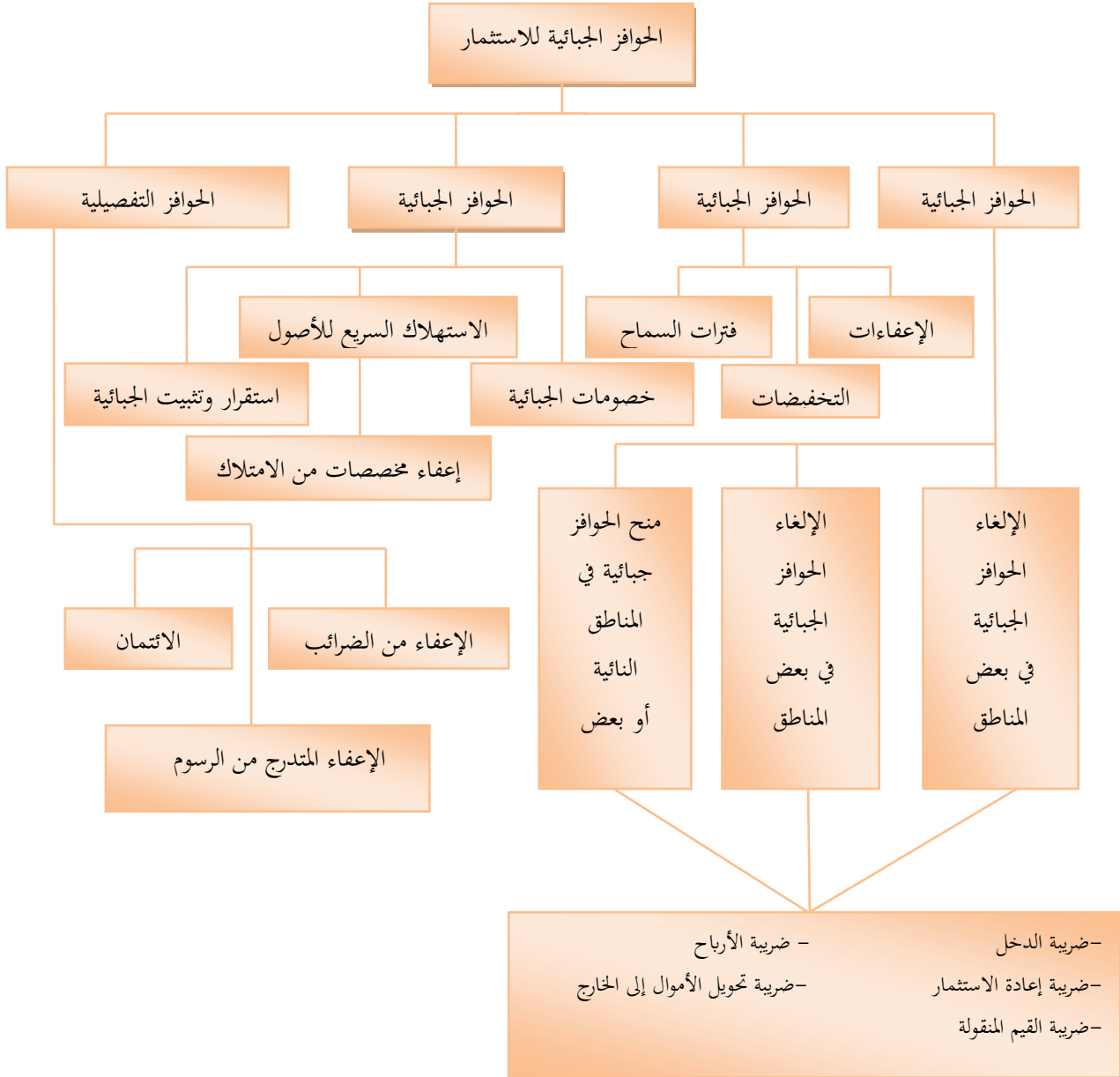
⁴ طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة حسبية بن بوعلبي بالشفل، الجزائر، 2009 ص ص 317 – 318.

⁵ نجيب زروقي، جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013، ص 67.

⁶ حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، الجزائر، 2010، ص 89.

5.7 إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تشكل هذه التقنية وسيلة لإمتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر في سنوات معينة بحيث يمكن إعتبارها كأعباء تخفض من أرباح السنوات اللاحقة إلى غاية إنتهاء السنة الرابعة الموالية لسنة تسجيل الخسارة مثلما هو حاصل في التشريع الضريبي الجزائري¹.

الشكل رقم (1-1): هيكل نماذج الحوافز الجبائية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مداخلة عبد الله غام، بيبي وليد، آلية تطوير سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل تداعيات الأزمات المالية و وضعية الأداء الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات الفرعية لضمان جاذبية الاستثمار، الملتقى الوطني الثالث حول الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 11.

¹ ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2012، ص 28.

8. شروط نجاح سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية:

إن نجاح سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية ترتبط بتحقيق معيارين¹:

أ. **المعيار الأول:** هو معيار الكفاءة فلا بد أن نقارن بين منافع الإعفاءات والحوافز الضريبية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العامة مقابل منح هذه الحوافز والإعفاءات؛

ب. **المعيار الثاني:** هو معيار الفاعلية لبيان مدى تحقيق سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية لأهدافها في تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة عدد المشروعات الجديدة وزيادة حجمها وزيادة القيمة المضافة لهذه المشروعات.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمارات

يلعب الاستثمار دورا هاما في عملية التنمية، إذ يعتبر الشغل الشاغل على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات الاقتصادية وذلك لأن وجود الاستثمار يعني توفير مناصب العمل، وتوفير الحاجيات الاجتماعية لأفراد المجتمع.

أولا : مفهوم الاستثمار:

هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي:

- أ. **المفهوم المحاسبي للاستثمار:** هو حيازة أو إنجاز أصول دائمة (مادية أو معنوية أو مالية)².
- ب. **المفهوم الاقتصادي للاستثمار:** التعريف الاقتصادي للاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير يعتبر الاستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار³.
- ج. **المفهوم المالي للاستثمار:** هو كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية⁴.

¹ محمود مهاني، أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص 25.

² زغود تير، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعات العام والخاص في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009، ص 03.

³ Abdellah Boughaba : Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999, P 7.

⁴ ربا لله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 35.

1. تعريف الاستثمار:

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار والتعاريف، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه.

يعرف الاستثمار على أنه "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"¹، فالاستثمار هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة بغية زيادة الطاقة الإنتاجية²، أو على أنه فوائض الدخول النقدية سواء لدى الأفراد، أو المؤسسات، أو المنشآت الأهلية والحكومية، بمثابة المصدر الأساسي للاستثمار. وعليه يعرف على أنه بالإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية إلى رأس مال الدولة المتاح³، ويعرف الاستثمار على أنه "إنفاق الذي يتم على السلع التي لا تستهلك في الفترة الجارية، كالمصانع والبواخر والآلات والمباني وما إلى ذلك"⁴، هو أيضا "توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد"⁵.

من التعاريف السابقة يتم استخلاص تعريف خاص على النحو التالي:

الاستثمار هو عملية اقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال، بهدف شراء مواد الإنتاج والتجهيزات، وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم.

ثانيا: خصائص وأهداف الاستثمار:

1. خصائص الاستثمار: يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي⁶:

✓ **تكاليف الاستثمار:** وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء الاستثمار الاستثماري؛

¹ عميري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2015، ص 03.

² عروبه معين عايش، دور الإعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 16، المجلد 6، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 182.

³ عبد اللطيف شهاب الراوي، ارسلان إبراهيم الأندلي، أثر الاستثمار في تقانة المعلومات وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، جامعة المستنصرية، العراق، 2012، ص 153.

⁴ بعوني ليلي، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، مجلة المؤسسة، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 168.

⁵ هاشم رمضان الجزائري وآخرون، حوافز و ضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض قوانين الاستثمار العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 233، المجلد 6، كلية العلوم القانون والسياسة، جامعة البصرة، العراق، 2009، ص 50.

⁶ محمد حمر العين، ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية على مؤسسة المشروبات الغازية "مامي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010/2011، ص ص 98 – 99.

✓ **التدفقات النقدية:** وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحتسب هذه التدفقات النقدية بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار؛

✓ **مدة حياة الاستثمار:** وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة منتج ومن ثم على مدى الحياة الاقتصادية للاستثمار؛

✓ **القيمة المتبقية:** عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة و يتم يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

2. أهداف عملية الاستثمار بالمؤسسة: تسعى المؤسسة من خلال القيام بعملية الاستثمار إلى مجموعة من الأهداف تتلخص في أهم النقاط التالية¹:

✓ الإبقاء على القدرات الإنتاجية للمؤسسة، عن طريق تجديد الآلات والمعدات الإنتاجية تماشيا مع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة؛

✓ زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسة من خلال تجديد وعصرنة وسائل الإنتاج؛

✓ توسيع أنشطة المؤسسة وإنتاجها لمنتجات جديدة؛

✓ إنشاء وحدات جديدة تدعم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

ثالثا: أشكال وتصنيفات ومجالات الاستثمار

1. أشكال الاستثمار:

أ. **الاستثمار الحقيقي (المادي):** فالاستثمار الحقيقي هو الاستثمار الذي يؤدي إلى تكوين رأس مال حقيقي للمجتمع كسواء الآلات ومعدات ومصانع جديدة، أي التي تؤدي إلى الإنتاج الموسع².

ب. **الاستثمار المالي:** هو توظيف في أصل من الأصول المالية مثل الأسهم، السندات، ... الخ، وهو ما يسمى بالاستثمار في الأصول المالية، وقد يكون الاستثمار المالي قصير الأجل أو يكون طويل الأجل³.

¹ عبد الحق بوقفة، دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2009/2008، ص 85.

² جمال بن نعمان، تطور الاستثمار في الجزائر (إلى غاية سنة 2000)، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء الجزائر، 2003/2002، ص

.07

³ حيدر حردان طاهر، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2009، ص ص 21-22.

ج. الاستثمار الاجتماعي: هو الذي يتجسد ميدانيا لأجل تحقيق الهياكل والمرافق الضرورية بغرض ضمان ودعم المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع¹.

د. الاستثمار في البحث والتطوير: يكتسي هذا النوع من الاستثمار، أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الضخمة، لما له من أهمية في استعمال الآلات والتجهيزات المتطورة تقنيا، وهذا ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين جودة المنتج، وتدئنة تكاليفه².

2. تصنيف الاستثمارات:

هناك عدة تصنيفات للاستثمار، ونكتفي هنا في التصنيفات تلك التي تخص الهدف من الاستثمار وعليه فإنه يجرى تصنيف آخر كما يلي³:

أ. استثمارات بالاستبدال: وهذا يعني أن تستبدل التجهيزات الرأسمالية القديمة والتي استهلكت طبيعيا أو اقتصاديا بتجهيزات جديدة.

ب. استثمارات التطوير والإنتاجية: الهدف من هذه الاستثمارات، هو تخفيض تكاليف اليد العاملة، وبصفة عامة، تهدف إلى تدئنة تكاليف التصنيع ومضاعفة وتحسين نوعية وجودة الإنتاج.

ج. استثمارات التجديد: وهو مخصص أصلا لتخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة يتم عن طريق إحلال التجديدات الفنية المتجددة محل عناصر الإنتاج والناتج وطرق الإنتاج السابقة، وهذا النوع من الاستثمار⁴.

د. استثمارات التوسع: تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية للمؤسسة لمواجهة زيادة في الطلب⁵.

هـ. الاستثمارات الإجبارية: وهي تلك الاستثمارات التي يحددها القانون والمناشير التنظيمية والتي تتطلب بها نقابات العمال، المتعلقة بالنظافة ومكافحة التلوث والوقاية من الحرائق، وتوفير وسائل الراحة من نقل

¹ فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول مع دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 06.

² عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 43.

³ Xavier joly : pratique de la décision d'investir, les éditions d'organisation, paris, 1988, p 22.

⁴ أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد3، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2005، ص 87.

⁵ كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012، ص 11.

ومطاعم وعيادات طبية¹.

ي. الاستثمارات الإستراتيجية: هذا النوع من الاستثمارات تكون نتائجه غير قابلة للقياس، وذلك بخلق شروط أكثر ملائمة لضمان مستقبل المؤسسة، بهدف المحافظة على سمعة المؤسسة والشهرة التجارية والأسواق التي اكتسبها سابقا. وتهدف أيضا إلى غزو أسواق جديدة عن طريق تحسين النوعية وتوسيع وحدات المؤسسة وزيادة الاختراعات².

3. مجالات الاستثمار:

يراد بمجالات الاستثمار، هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما، أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية، وتنقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي، إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية كما يلي³:

✓ الاستثمارات المحلية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية... الخ.

✓ الاستثمارات الخارجية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات المستعملة وتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

رابعا: طبيعة ومحددات الاستثمار:

1. طبيعة الاستثمار:

إن اتخاذ أي قرار استثماري مرتبط بمدى تحقيق جملة من الأهداف المرجوة، التي على أساسها يتم تحديد مستقبل ومصير المؤسسة ونذكرها كما يلي⁴:

- المحافظة والإبقاء على قدرات المؤسسة، وذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والتحديث المستمر لها، للإبقاء على قدراتها الإنتاجية؛
- زيادة القدرة الإنتاجية الموجودة، بالاعتماد على وسائل إنتاجية إضافية؛

¹ علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية و آثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي (التجربة الجزائرية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1992/1991، ص 123.

² .Abdellah . Boughaba , op, cit, p 8.

³ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2005، ص ص 35 - 36.

⁴ Jacques margerin, gérard Ausset : choix des investissements, les éditions d'organisation, paris, juin 1987, p 41.

- تطوير وتحسين الإنتاجية عن طريق تحديث وعصرنة وسائل الإنتاج التقنية بهدف تحسين الجودة و النوعية للمنتجات؛

2. محددات الاستثمار:

يعد الاستثمار عنصرا متقلبا في الاقتصاد، ويرجع هذا التقلب إلى محدداته، التي يمكن استعراضها فيما يلي¹:

- ✓ سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقا للمفهوم الاقتصادي للاستثمار)؛
- ✓ كفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر)؛
- ✓ التقدم العلمي والتكنولوجي؛
- ✓ درجة المخاطرة؛
- ✓ مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.

المطلب الثالث: دور التحفيز الجبائي في ترقية وتنشيط الاستثمارات في المؤسسة

يكتسي الاستثمار أهمية كبيرة في اقتصاد الدولة حيث يعتبر العمود بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات نظرا لما يجلبه من تقنيات وأساليب جديدة في الإنتاج، لذا تقدم الدولة مختلف التحفيزات الجبائية والإعانات المالية والتسهيلات بحسب ما يتماشى مع أهدافها المسطرة ضمن الخطة التنموية للدولة.

1. علاقة الضريبة بالاستثمار:

ونبرزها في النقاط التالية:

- ✓ الضريبة والاستثمار مرتبطان ارتباطا وثيقا أي أنه عن طريق الضريبة يمكن تشجيع الاستثمار²؛
- ✓ لا شك أن الكم الهائل من التحفيزات والإعفاءات الضريبية الممنوحة تمثل تضحية آنية لميزانية الدولة، ويصبح تعويض هذه التضحية مرتبطا بمدى فعالية هذه التحفيزات في المجالات المرغوبة، وعلى الخصوص الاستثمار والتشغيل، فكلما كانت التحفيزات فعالة في الرفع من حجم الاستثمارات ومن مستويات

¹ هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2015، ص 13.

² يوسف نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 173.

التشغيل، زادت فرص الإخضاع الضريبي، وبالتالي الحصول على موارد ضريبية من هذه الاستثمارات والفئة الشغيلة¹.

2. الضريبة كأداة لتوجيه الاستثمار:

يمكن أن نبرزها في النقاط التالية:

✓ تستخدم الضرائب كأداة لتوجيه الاستثمارات عن طريق إقرار معاملة ضريبية تتماشى والأهداف المحددة، وتظهر الأهمية التي توليها الدولة لتشجيع وجلب الاستثمار في الكم من الإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة والتي تمثل تضحية آنية لميزانية الدولة بغرض الاستفادة لاحقا من الاستثمارات²؛

✓ بغية توجيه الاستثمار تعمل التشريعات الجبائية على منح تحفيزات لجلب الأفراد المستثمرين للنشاطات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتشمل هذه التحفيزات في مختلف الإعفاءات والتخفيضات في الضرائب والرسوم، أو مؤسسات محددة بالذات إذا كان وجودها من متطلبات التعجيل بالتنمية، إذ أن خفض الضريبة على المشروعات المتعلقة بالتنمية يؤدي إلى زيادة الإيرادات الصافية المتوقعة، كما أن إعفاء المواد الأولية والآلات المستوردة يساعد أيضا على تشجيع الاستثمار³.

3. تأثير التحفيز الجبائي في تشجيع الاستثمارات:

تؤثر الإعفاءات الجبائية في تشجيع الاستثمار من خلال⁴:

✓ كل ما كانت الإعفاءات فعالة في الرفع من حجم الاستثمارات ومستويات التشغيل زادت الأوعية الجديدة التي من خلالها تساهم في تشجيع وتكوين المؤسسات ولهذا تسعى الجزائر إلى إنشاء وكالات الاستثمارية متخصصة لتسهيل عملها وتزويدها بكافة المعلومات اللازمة وتبسيط الإجراءات التكوينية بشكل يزيد من مساهمتها في تكوين القيمة المضافة؛

¹ سمير بن عمور، إشكالية إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية لتمويل ميزانية الدولة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية علوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2006، ص 150.

² وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2004، ص 209.

³ عبد الحق بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁴ زين يونس، وآخرون، فعالية الإعفاء الضريبي كأحد آليات الجاذبية الضريبية في تشجيع الاستثمار المحلي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول ولاية بسكرة نموذجاً، الملتقى الوطني الثالث حول الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2015، ص ص 13 - 14.

✓ تضمن الإعفاءات الجبائية في ضمان تدفق الاستثمارات أو حدوث رواج استثمار يمكن من خلاله إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة أو تطويرها، وخلق فرص تشغيل محلية، وتشجيع التنمية، وجلب الاستثمار ذو التكنولوجيا متطورة؛

✓ باعتبار أن الإعفاءات الجبائية هي حق تتنازل عنه الدولة لصالح الاستثمار للتخفيف عنه تكاليف الاستثمار خاصة في بداية المشروع حيث أن المشاريع في بداية استغلالها لا تدر أرباحا كافية لتغطية كامل المصاريف وخاصة الإعدادية منها وعليه تحملت ميزانية الدولة إنفاق الضريبي الضخم نتيجة حرمانها من مبالغ كانت تستودع في خزبتها؛

✓ تؤثر الضريبة على استثمار المؤسسة من خلال تأثيرها على الأرباح، فالضريبة التصاعدية والضرائب على الأرباح قد تؤدي إلى تغيير القدر الاستثماري للمؤسسة، إن عدم الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأموال الخاصة المتمثلة في العائد المالي الذي يتقاضاه المساهمون، ومعالجته مثل تكلفة الديون، يؤدي إلى ارتفاع العبء الجبائي وبالتالي تقليص فرص تحقيق الأرباح وهذا يعود سلبا على الاستثمارات المؤسسة¹؛

✓ من خلال الحوافز الضريبية التي تقدم لتشجيع الاستثمار، فالأرباح المعاد استثمارها تشجع بمعدلات أقل بكثير من الأرباح الموزعة كما هو الشأن بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات بالإضافة إلى ذلك تشجيع مجالات الاستثمار وكذا مناطق المحددة من قبل المشرع الجبائي²؛

✓ الامتيازات الجبائية هي التي تؤثر تحديدا على القرار الاستثماري، فتخفيض معدل الضرائب على الأرباح بهدف تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات إنما يشكل دافعا للمؤسسات التي ترغب في إعادة استثمار أرباحها المخفضة، وهو ما يسمح لتلك المؤسسات بالتوسع وخلق فرصة جديدة تترتب عليها مزايا متعددة³؛

✓ تعتبر الضريبة عنصرا مؤثر على حجم الأرباح، وبالتالي يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار حيث تلعب الضريبة كأداة مهمة للتأثير على ميل الاستثماري، وذلك لأن زيادة الضرائب المباشرة (النسبية أو التصاعدية) تؤدي إلى تخفيض من قيمة الاستثمار وبالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، وإن للحوافز الضريبية دورا مهما في تحسين مناخ الاستثماري

¹ حفاي عبد القادر، تسيير المخاطر الجبائي في المؤسسة حالة شركات الأموال في الإطار التشريعي الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الاغواط، الجزائر، 2004، ص 22.

² حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة للمياه منطقة قسنطينة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2012، ص 90.

³ حمودي ولد شيخنا، السياسة الضريبية في موريتانيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2002، ص 46.

وذلك نظرا لما تقدمه الدولة من مزايا، تستعمل كأداة لتوجيه الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المهمة وذات الأولوية في الخطة التنموية الوطنية ويتجسد ذلك عموما من خلال منح قدر أكبر من الإعفاءات والحوافز الضريبية للمشاريع الاستثمارية التي تتجه إلى تلك القطاعات الاقتصادية.

4. السياسات الحكومية المطلوبة لتشجيع الاستثمارات:

إن الحكومة مطالبة بإنتهاج عدد من سياسات المالية والاقتصادية والتشريعية، إذا ما رغبت فعلا في زيادة الاستثمارات، من خلال ما يلي¹:

- ✓ توحيد القوانين المنظمة للاستثمار في قانون موحد، والجهات التي يتعامل معها المستثمرون في جهة إدارية واحدة، وأخذ مقترحات وشكاوى المستثمرين إزاء المعوقات الاستثمار بعين الاعتبار؛
- ✓ ربط الحوافز الاستثمار بالتوزيع الجغرافي للمشروعات ومضاعفتها إن أمكن، لتلك مناطق التي تقام في المناطق الصحراوية والنائية والمدن الجديدة وغيرها من المناطق التي تحددها الدولة؛
- ✓ التأمين الكامل للمشروع من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الموازية لحجم المشروع؛
- ✓ توفير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع ومنح تراخيص البناء والتشغيل، والقضاء على المعوقات البيروقراطية المعرقة لسرعة إتمام الإجراءات الحكومية؛
- ✓ تقرير المزايا والحوافز والضمانات المشجعة للاستثمار، سواء في صورة إعفاءات ضريبية اللازمة للمشروع الاستثماري؛
- ✓ مراجعة التشريعات الأساسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة الإلغاء أو تعديل النصوص المعوقة لإقامة الشركات، ومنح التراخيص؛
- ✓ زيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة في المشروعات العامة المقامة.

¹ عطية عبد الحليم، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص ص 22-23.

المبحث الثاني : مراجعة الدراسات السابقة

لقد تناولت معظم المذكرات والرسائل موضوع التحفيز الجبائي على المستوى الكلي، مع وجود عدد قليل منها تطرق إليها على المستوى الجزئي، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1. بوزيدة حميد (2005):

النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر لسنة 2005، هدفت هذا الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للضريبة، وتحليل أثر المزايا الضريبية في تطور الاستثمارات في الجزائر إلى جانب تقييم النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات المختلفة التي تواجهه، حيث قام الباحث بدراسة العلاقة الموجودة بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي، تدور الدراسة حول الجزائر مع الإشارة المقارنة للدول النامية والمتقدمة ودول الجوار وحددت الفترة الدراسة من 1992 إلى سنة 2004، بإستخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، وذلك بإعتماد على المنهج الوصفي في أجزاء الدراسة في تقديم قوانين الاستثمار والضرائب في عرض الضريبة كموجه للاستثمار في الجزائر، وقد أفضت الدراسة إلى مساهمة الضرائب على الدخل (الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي) في إجمالي الجباية العادية منخفضة، بفعل انخفاض مداخيل الأفراد، وأرباح الشركات، وهذا نتيجة انخفاض الأجور وارتفاع البطالة.

2. حجار مبروكة (2006):

أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس

التغليف " POLYBEN "

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية لجامعة محمد بوضياف المسيلة سنة 2006، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التحفيزات الضريبية التي تمنحها الجزائر لتشجيع المؤسسات على الاستثمار والتوسع، وشرح العلاقة التي تربط الضريبة بالاستثمار، وتحليل أثر الإصلاحات الضريبية على أهم العوامل المرتبطة بالاستثمار في المؤسسة عموماً، والمؤسسة الجزائرية بوجه خاص، حيث قام الباحث بالدراسة أثر السياسة الضريبية المتبعة في الجزائر على استراتيجيات الاستثمار داخل المؤسسة من 1991 إلى غاية 2005 وتعتبر دراسة جزئية، الأدوات المعتمدة التحليل الاقتصادي، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات الضريبية، بإستخدام المنهج الوصفي في التعريف السياسة الضريبية وعلى المنهج التحليلي والاستنباطي في باقي الدراسة، وقد أفضت الدراسة إلى النتائج التالية: تشكل الضريبة متغيراً اقتصادياً هاماً، يجب أخذه بعين الاعتبار عند بناء خطة اقتصادية، يتضح التأثير الضريبي على مردودية المؤسسة من خلال التأثير على النتيجة الصافية

للمؤسسة، حيث تعتبر النتيجة الصافية المصدر لإعادة الاستثمار. إن فرض الضرائب على المؤسسة ينقص من رصيد خزيرتها.

3. عبد الحق بوقفة (2008):

دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والتسيير لجامعة المدية سنة 2008، وهدفت الدراسة إلى التعرف على التحفيز الجبائي، أهدافه، أدواته وشروط فعاليته، ومعرفة دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث قام الباحث بالدراسة آثار برامج التحفيز الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة من أول برنامج تحفيزي في ستينيات القرن الماضي إلى غاية آخر إحصائيات تم الحصول عليها والمتعلقة بالسنة 2008، باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وهذا انطلاقا من القيام بعرض مختلف التوجهات، وقد أفضت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار شهدت تطور معتبرا، وكذلك كثرة الإجراءات البيروقراطية والشروط الموضوعية لتقديم التحفيز الجبائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجعلها تحد من تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا قبل وضع التحفيز، تعدد القوانين الصادرة من طرف الدولة التي تمنح التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية:

1. Viktor Hohots(2000):

The Role of the Tax Systems of Ukraine, Russia and Kazakhstan in Attracting Foreign Investements Comparative Analysis

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأنظمة الضريبية المطبقة في كل من هذه البلدان، ومدى تأثير كل من هذه الأنظمة في جذب الاستثمارات الأجنبية لها، لما للتدخل والسياسة المالية وبالتالي السياسة الضريبية من تأثير مباشر على الإصلاح الاقتصادي في هذه البلدان، ولما لأنواع الضرائب وحجم العبء الضريبي من تأثير أكيد على الاستهلاك والادخار وبالتالي حجم الاستثمار المحلي والأجنبي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن قزخستان قد حققت النجاح الأكبر من بين هذه الدول في تحسين بيعتها العامة من خلال تحسين نظامها الضريبي وأن أوكرانيا وروسيا لم تستطعا الوصول بأنظمتها الضريبية إلى مستوى البساطة والوضوح والفاعلية الذي استطاعت أن تصل إليه قزخستان بنظامها الضريبي.

2. خالد علي عبد المولى شعبان (2000):

"دراسة تحليلية محاسبية لأثر الإعفاءات الضريبية على الاستثمار في مصر"

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة جامعة القاهرة، مصر سنة (2000)، هدفت الدراسة إلى إظهار أثر الإعفاءات الضريبية على قرارات الاستثمار من ناحية وعلى الاقتصاد القومي من ناحية أخرى ومن خلال تناول الإعفاءات الضريبية المقررة للمشروعات المقامة في المناطق الحرة، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود دور مؤثر للإعفاءات الضريبية على مرحلة الدراسة الجدوى الفنية، كما أن حجم المساهمة المصريين في المشروعات الاستثمارية أكبر من حجم مساهمة العرب والأجانب بالرغم من المميزات والحوافز الاستثمارية التي تقدمها الدولة للمستثمرين العرب والأجانب، الإعفاءات تؤدي إلى زيادة التدفق النقدي الداخل وبالتالي زيادة صافي القيمة الحالية للمشروع، وكان من أهم توصياتها ضرورة أن تكون الإعفاءات بقدر المستطاع إعفاءات جزئية أو مؤقتة حتى يتم الاستفادة من هذه الإعفاءات بشكل إيجابي على الحسابات القومية والتقليل من الآثار السلبية لهذه الإعفاءات الضريبية، وأن يتم التغلب على الآثار السلبية للإعفاءات دون التوسع في منحها ومنها الإعفاء من الضرائب الجمركية، وأن يتسع إعفاء عوائد السندات المقررة للشركات التي تتخذ شكل المنشأة فردية أو شركات أشخاص ليشمل عوائد السندات التي تصدرها شركات التوصية بالأسهم بجانب الشركات المساهمة العامة.

3. جبريل أحمد محمد المومني (2002):

دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار دراسة ميدانية لأراء المستثمرين في مؤسسة

المدن الصناعية في الأردن

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة في الإدارة العامة لكلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، سنة (2002)، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوافز الضريبية والتشجيعية والإجراءات الإدارية الضريبية في تشجيع الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية من خلال آرائهم في حوافز الإعفاء من ضريبة الدخل وحوافز الإعفاء من رسوم الاستيراد، ومعرفة آرائهم في إجراءات الحصول على الحوافز الضريبية وتشجيع الاستثمار، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات القائمة في مؤسسة المدن الصناعية والمدرجة الصناعات الصادر عنها والبالغ عددها (408) وتتكون عينة من (93) شركة منها (78) في مدينة عبد الله الثاني الصناعية و(15) شركة في مدينة الحسن الصناعية، والتي مثلت (23%) من مجتمع الدراسة، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين الحوافز الضريبية وتشجيع الاستثمار، ووجود علاقة طردية بين إجراءات الحصول على الحوافز الضريبية وتشجيع الاستثمار، وأهم توصياتها عدم التوسع في إصدار حوافز ضريبية للمستثمرين والاكتفاء بما نصت عليه القوانين والتشريعات الحالية، وضرورة العمل على تبسيط إجراءات تحصيل الضرائب.

4. Anastasia Kartashev (2004):

Optimal Design of Investment Promotion Policies

تناولت الدراسة السياسات الحديثة المتبعة في تشجيع الاستثمار وخصوصا الاستثمار الأجنبي، فقد ركزت على سياسات معينة تهدف لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار المحلي، أشارت العديد من تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي، وتنمية الكادر البشري وتنمية الصادرات على حساب الواردات.

5. لؤي فتحي مُجد نصر (2008) :

دور هيئة "تشجيع الاستثمار" في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين

(دراسة حالة قطاع غزة)

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة لجامعة الإسلامية غزة سنة (2008)، وهدفت الدراسة إلى دراسة واقع وحجم الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع غزة، التعرف على دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في تنمية قطاع الاستثمار، حيث حدد مجاله في قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة والخدمات حسب حجم الاستثمار في كل قطاع منها وذلك منذ سنة (1998 – 2006) ويقدر عددهم بـ (68) مستثمرا موزعين على كافة القطاعات بنسب متفاوتة، واعتمد على منهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم نتائج الدراسة إلى انقطاع العلاقة ما بين المستثمر والهيئة بعد الحصول المستثمر على شهادة الإعفاء الضريبي والجمركي، يؤكد معظم المستثمرين على أن الحوافز القانون للمستثمرين كافية وتؤدي إلى تفعيل دور الهيئة في تشجيع الاستثمار.

المطلب الثالث : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

من خلال عرضنا لمختلف الدراسات السابقة المحلية منها وكذلك الدراسات السابقة الأجنبية تبين أن هناك محددات ذات علاقات جزئية، وهذا ما ساعدنا على الاستفادة من النتائج المتوصل إليها، كما تميزت الدراسات السابقة أغلبها باهتمامها بالمنظور الكلي لأثر التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات بمختلف فرضياته وصيغته عن الدراسة الحالية التي اهتمت بموضوع تأثير التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات في المؤسسة أي دراسة على المستوى الجزئي هذا ما يتوافق مع الدراسة السابقة لحجار مبروكة (2006)، بحيث تترجم فعالية سياسة التحفيز الجبائي من خلال إبرازها لصيغها الضعيفة، المتوسطة والقوية.

كما تختلف أيضا دراستنا عن الدراسات السابقة في الجانب التطبيقي، حيث دراستنا أجريت على مؤسسة الأشغال العمومية والأشغال الري في ولاية غارداية بالجزائر، وأغلب الدراسات نلاحظ من خلال الجانب التطبيقي أنا أغلبها أجريت على المستوى الكلي أي دراسة الإطار المؤسساتي لمختلف أجهزة الدعم الاستثمار المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، وهيئات الخاصة بتشجيع الاستثمارات في مختلف الدول التي تخص دراسات السابقة، وذلك من خلال آراء المستثمرين، وبعض الدراسات اختارت دراسة قطاع معين فقط، في حين أن دراستنا اعتمدت على المتغير التابع الذي يتمحور به وهو يختلف عن المتغيرات التابعة المعتمدة في أغلب الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق في هذا الفصل الذي كان بعنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للانعكاسات التحفيز الجبائي وتنشيط الاستثمارات في المؤسسة تم استخلاص النقاط التالية:

- ❖ السياسة الجبائية هو برنامج تخططه وتنفذه الدولة مستخدمة كافة أساليب وفنون الضرائب لإحداث آثار تسعى إلى تحقيقها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛
- ❖ الضريبة هي فريضة نقدية تقتطعها الدولة من خلال الهيئات التابعة لها وطبقا لقواعد محددة بصورة إجبارية ونهائية من الأشخاص المكلفين بها بهدف تغطية النفقات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية واجتماعية دون أن يقابل دفعها التزام محدد؛
- ❖ التحفيز الجبائي هو مجموعة الإجراءات الاستثنائية التي يدخلها المشرع على القوانين الأصلية أو يحدثها في شكل إعفاءات وتشجيعات ضريبية لتحفيز وجذب الاستثمار، فالتحفيز الجبائي ما هي إلا مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين والذين يلتزمون بشروط معينة تحددها الدولة، وهي تتمحور في طبيعة النشاط، مكان إقامته أو الإطار القانوني للمستفيد قصد استقطاب رؤوس الأموال غير المستغلة في مجالات أقل إنتاجا، ويختلف حجم التحفيز الجبائي حسب الأهداف المرجو تحقيقها؛
- ❖ الاستثمار هو عملية اقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال، بهدف شراء مواد الإنتاج والتجهيزات، وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم؛
- ❖ يلعب التحفيز الجبائي دورا كبيرا في تنشيط الاستثمار في المؤسسة حيث أن تحفيز الجبائي يكمن في مدى استفادة المؤسسات من الامتيازات ممنوحة في إطار قوانين تطوير الاستثمار، وإن غاية تتمثل في أثر التحفيز الجبائي على تنشيط وتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات أو اتجاهات ترغب الدولة في النهوض بها.

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية

حالة مؤسسة أُنشغال العمومية

والأُنشغال الري بغارداية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى الأسس النظرية المتعلقة بالتحفيز الجبائي وتنشيط الاستثمارات والتي توصف التحفيز الجبائي، حيث تعرضنا فيها إلى أساسيات حول التحفيز الجبائي من حيث الخصائص، وأهمية أهداف وأشكال، وكذلك الشروط والعوامل المؤثرة والضرائب الخاضعة لها المؤسسة، وكذلك الإشارة إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار والمتمثلة في التعاريف وتحديد المفاهيم مختلفة للاستثمار وخصائص وأهداف، وما يتضمنها من أشكال وأنواع ومجالات الاستثمار، وبالإضافة إلى ذلك قمنا بعرض لمختلف الدراسات السابقة.

سعيًا لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، نقوم بإختبار وجود تأثير التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات في المؤسسة، من خلال تطبيق النحدر الخطي المتعدد والبسيط بهدف بناء نموذج يفسر تأثير متغيرات المستقلة للتحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات، لذا اخترنا إسقاط دراستنا على مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري زرباني وشركائه، (S.N.C ETH Zerbani et Cie Etablissement Travaux d'hydrauliquiques) بولاية غارداية في الفترة الممتدة من سنة (2006 - 2014)، التي استفادت من التحفيز الجبائي خلال فترة الدراسة، حيث سنحاول في هذا الفصل توضيح للمنهج الذي اعتمدت عليه الدراسة وذلك من حيث أسلوب وطرق جمع البيانات وتحديد الدراسة، ومن ثم تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وعرض النتائج ومناقشتها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين من خلال تقديم للمؤسسة والأدوات المستعملة في الدراسة في المبحث الأول، وتحليل ومناقشة النتائج من خلال المبحث الثاني.

➤ المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

➤ المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يركز هذا المبحث على وصف شامل لعينة الدراسة، وذلك من خلال تقديم عام ومختصر لمؤسسة الأشغال العمومية والأشغال الري بغارداية، الجزائر وطريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة وتحديد المتغيرات المستقلة والمتمثلة في نسب الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة للضرائب الخاضعة لها المؤسسة والمتغير التابع الذي يعبر عن تنشيط الاستثمارات في المؤسسة المتمثل في العائد على الإجمالي الأصول خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة

أولاً: تقديم مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري

1. تقديم عام للمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري

بموجب عقد معد بمكتب الاستاد سيروكان عمر موثق ببني يزقن غرداية بتاريخ 06/21 و 2006/07/19 تحت رقم 2006/3315، وبموجب قيام الأشخاص معنويين بإنشاء شركة التضامن، وتحت رقم تعريف إحصائي للشركة: 000647030701067، المتواجد مقرها الاجتماعي نهبج ديدوش مراد ولاية غارداية، الجزائر.

وفي إطار التسهيلات التي منحها الدولة، تم إنشاء مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري (شركة التضامن) "SNC" في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)*، وهي مؤسسة خاصة تنشط وفق أحكام القانون التجاري.

انطلقت أشغال أنجازها في 2006/11/15 بمبلغ قدره 120.000.00 دج بمنطقة النشاط الصناعي ضاية بن ضحوة، ولاية غرداية على مساحة قدرها 2847م²، ويتمثل موضوع نشاط مؤسسة أشغال الري والأشغال.

* الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والشباك الوحيد اللامركزي :

تم إنشاء وكالة (ANDI) كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الإستثمار (APSI)، حيث أن هذه الأخيرة لم تف بالأهداف التي أنشئت لأجلها، إذ كانت متمركزة في العاصمة من دون تمثيل ولائي أو حتى جهوي لها، أما وكالة (ANDI) فهي ذات صبغة وطنية، ولها فروع جهوية تسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ قرار الاستثمار، وهذا ما سيسهل دعما حقيقيا لمنح فرص الاستثمار للراغبين عبر كامل التراب الوطني وبالتالي سيحقق على المدى البعيد توازنا تنمويا على المستوى الجهوي. و بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 03-01 الموافق 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، تعد الوكالة (ANDI) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وحتى تتمكن الوكالة (ANDI) من تحقيق أهدافها، تم إنشاء شباك الوحيد اللامركزي (GUI) على مستوى كل ولاية، ومن صلاحياته إتمام الأمور الشكلية المنشقة للمؤسسات وتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وتتولى وكالة (ANDI) القيام بالمهام التالية:

ضمان ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها واستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم واستكمال شكلية إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي وتسيير صندوق دعم الاستثمار والتأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء وتمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

العمومية والبناء بيع وصنع جميع المواد البناء، تختص شركة " SNC ETH " بالأشغال العمومية والأشغال الري نشاط الثانوي التجارة بالجملة مواد البناء.

الجدول رقم (1-2) تطور رقم الأعمال لمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري خلال فترة الممتدة (2006 - 2014)

السنوات	المبالغ (دج)
2006	-
2007	14152167
2008	10855258
2009	19805062
2010	35107744
2011	24753408
2012	22252703
2013	22595041
2014	15936484

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق رقم (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15)، (16)

ويمكننا تمثيله من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2) تطور رقم أعمال المؤسسة خلال الفترة (2006 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق رقم (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15)، (16)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور رقم الأعمال المؤسسة حيث تراجع رقم الأعمال لسنة 2008 مقارنة بسنة 2007، ورجع ذلك إلى ارتفاع ضريبة TAP.

وسجل رقم الأعمال للمؤسسة ارتفاعا تدريجيا لسنة 2009 و 2010 ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الضريبة TAP، إلى أن يشهد رقم الأعمال انخفاضا تدريجيا بداية من سنة 2011 و 2012 مقارنة بسنة 2010، ويرجع

ذلك إلى ارتفاع ضريبة IRG، كما نلاحظ زيادة معتبرة في رقم الأعمال لسنة 2013، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG .

أما في سنة 2014 فقد عرف رقم الأعمال تراجعاً مقارنة بالسنة 2013، ويرجع ذلك إلى الانخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP

1.1 الامتيازات الممنوحة للمؤسسة في إطار وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تستفيد المؤسسة من مزايا النظام الاستثنائي حسب تموقع مشروع في مناطق التي تحتاج إلى تنمية وذلك بالطلب منها وتمثل في¹:

أ. مرحلة الإنجاز (إنشاء): لمدة ثلاث (03) سنوات ما بين 2006/11/15 إلى غاية 2009/11/15.

✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
✓ تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

✓ تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير مستثناة من مزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

✓ الإعفاء من الحقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز؛

ويمكن تلخيص هذه التحفيزات الجبائية في الجدول التالي الخاص بالمرحلة الإنجاز التي تشمل كذلك الضرائب المفروضة خلال هذه المرحلة:

¹ منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الجدول رقم (2-2) يوضح تطور نسبة الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة خلال مرحلة الإنشاء (2006-2009)

السنوات	2006	2007	2008	2009
% IBS	% 0	% 40,25	% 30,12	% 31,24
% A TVA	% 0	% 99,48	% 99,13	% 99,56
% TAP	% 0	% 59,75	% 69,88	% 68,76
% A IRG	% 0	% 0,52	% 0,87	% 0,44

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق رقم (5)،(6).

حيث:

IBS: الضريبة على أرباح الشركات؛

A TVA: نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA؛

TAP: الرسم على النشاط المهني؛

A IRG: نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG.

ب. مرحلة الاستغلال (التوسع): لمدة عشر (10) سنوات بداية من 2009/11/15.

✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

✓ إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي

تدخل في إطار الاستثمار؛

✓ مزايا إضافية لتحسين / أو تسهيل الاستثمار؛

ويمكن تلخيص هذه التحفيزات الجبائية في الجدول التالي الخاص بالمرحلة الاستغلال التي تشمل كذلك

الضرائب المفروضة خلال هذه المرحلة:

الجدول رقم (2-3) يوضح تطور نسب الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال

(2010 - 2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
% A IBS	% 38,21	% 33,54	% 36,76	% 35,62	% 31,33
% TVA	% 100	% 100	% 88,56	% 100	% 100
% A TAP	% 56,65	% 61,07	% 63,24	% 59,91	% 59,75
% A IRG	% 5,14	% 5,39	-	% 4,46	% 8,93
% IRG	-	-	% 11,44	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق رقم (5)،(6).

حيث:

A IBS: نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS؛

TVA: الرسم على القيمة المضافة؛

IRG: الضريبة على الدخل الإجمالي.

2. عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغرداية، الجزائر (الملحق 5) الذي يوضح أهم الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة من الضرائب ونسبة كل منها من مجموع الإعفاءات والتخفيضات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4) يوضح تطور نسبة الإعفاءات والتخفيضات ونسبة كل ضريبة خلال فترة (2006 - 2014)

السنوات	نتيجة الصافية(1)	إجمالي الأصول(2)	ROA(2)/(1)	IBS	IRG	TAP	TVA
2006	لاشي	لاشي	لاشي	لاشي	لاشي	لاشي	لاشي
2007	999410	14577847	6,86%	40.25%	0.52%	59.75%	99,48%
2008	662668	12408940	5,34%	30.12%	0.87%	69.88%	99,13%
2009	919948	20902790	4,40%	31.24%	0.44%	68.76%	99,56%
2010	2554809	33334012	7,66%	38.21%	5.14%	56.65%	100%
2011	1220546	41921300	2,91%	33.54%	5.39%	61.07%	100%
2012	1368872	46666208	2,93%	36.76%	11.44%	63.24%	75,02%
2013	2788153	36898151	7,56%	35.62%	4.46%	59.91%	100%
2014	1361277	31428120	4,33%	31.33%	8.93%	59.75%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملاحق رقم (5)،(6).

ثانيا: حدود الدراسة ومصادر البيانات

1. حدود الدراسة:

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث تم وضع حدود وأبعاد لهذا الأخير، إذ تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2014 وهي فترة كافية حسب اعتقادنا لمعرفة أثر التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات، أما الحدود المكانية شملت الدراسة عينة المؤسسة الأشغال العمومية والأشغال الري زرباني وشركائه المتواجدة بولاية غارداية، الجزائر.

2. مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات والمعلومات المصرح بها لدى مفتشية الضرائب - الواحة - بغارداية والمتمثلة في وثائق الملف الجبائي الخاصة بالمؤسسة، وكذلك بيانات من المؤسسة المتمثلة في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة والميزانيات السنوية للمؤسسة وكذا جداول حسابات النتائج، التي تتمتع بمصدقية معقولة يمكن الاعتماد عليها للقيام بالدراسة، وكذلك تصريحات متعلقة بتأسيس ونشاطات المعمول بها ودليل الشركة.

ثالثا: متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

اشتملت الدراسة على أربع متغيرات مستقلة ومتغير تابع، وحددت المتغيرات المستقلة، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من (TVA)، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من (IBS)، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من (TAP)، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من (IRG)، أما المتغير التابع فتمثل في نسبة العائد على إجمالي الأصول .ROA

أ- المتغير التابع:

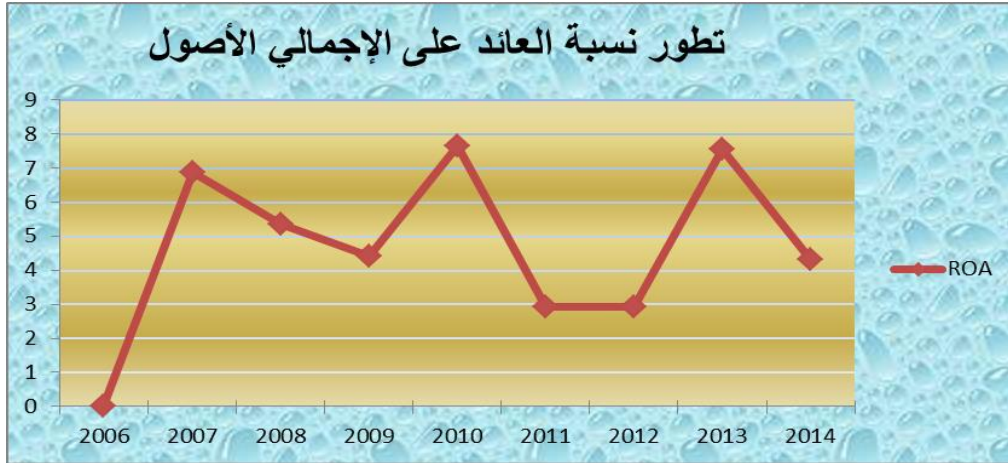
يتمثل المتغير التابع في مؤشر العائد على إجمالي الأصول ROA للمؤسسة، ومن أجل الحصول على أحسن تمثيل لهذا المتغير فقد اعتمدنا على نتيجة السنة المحققة وعلى إجمالي الأصول للسنة خلال 9 سنوات للفترة الممتدة بين (2006 - 2014) هذا من خلال دراسة مختلف السنوات ودراسة كيفية زيادة الاستثمارات في المؤسسة. - العائد على الأصول ROA: تقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي تحققه المؤسسة الاقتصادية عند استخدام مقدار معين من الأموال خلال فترة معينة، وهي بذلك تقيس القوة الايرادية للأصول، والهدف من هذه النسبة معرفة ما إذا كانت المؤسسة قد استردت الأموال التي استخدمتها عند ممارسة النشاط خلال نفس الفترة. وتحتسب النسب عن طريق مقارنة صافي العائد أو صافي العجز بالأصول الثابتة، مضافا إليها الأصول المتداولة، ولذلك تعتبر هذه النسبة مؤشرا لقياس ربحية المؤسسة بشكل عام¹. ويمكن حساب معدل العائد على إجمالي الأصول ROA كالتالي²:

$$\text{العائد على الأصول} = 100 \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول إجمالي}}$$

¹ وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 125.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط03، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 52.

الشكل رقم (2-2) يبين تطور نسب العائد على الإجمالي الأصول خلال الفترة الممتدة (2006 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (7)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور قيم العائد على الإجمالي الأصول حيث تراجع ROA لسنة 2007 بنسبة 1.52% مقارنة بسنة 2008، ورجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA والارتفاع في ضريبة TAP، وسجل نفس شئ لسنة 2008 بنسبة 0.94% مقارنة بسنة 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع ضريبة IBS، كما نلاحظ زيادة معتبرة في ROA، حيث وصلت نسبة الزيادة بين 2009 و 2010 إلى 3.26% يرجع هذا ارتفاع ROA إلى زيادة المعتبرة في نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG وكذلك نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS.

أما في سنة 2010 فقد عرف ROA تراجعا بنسبة 4.75%، مقارنة بالسنة 2011، ويرجع ذلك إلى الانخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS وارتفاع نسبة الرسم على القيمة المضافة TVA. كما نلاحظ زيادة معتبرة في ROA، حيث وصلت نسبة الزيادة بين 2011 و 2012 إلى 0.02%. ويرجع سبب الارتفاع ROA إلى ارتفاع في نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG، بينما نلاحظ في سنة 2012 فقد عرف ROA ارتفاعا بالنسبة 4.63% مقارنة بسنة 2013 إلى أن ينخفض ROA سنة 2014 بسبب تراجع نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP و IBS بنسبة تراجع 3.23%.

جدول رقم (2-5) يوضح تطور استثمارات مؤسسة الأشغال العمومية والأشغال الري خلال الفترة (2006 - 2014)

السنوات	الإستثمارات
2006	-
2007	14577847
2008	12408940
2009	20902790
2010	33334012
2011	41921300
2012	46666208
2013	36898151
2014	31428120

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق رقم (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15)، (16)

ويمكننا تمثيله من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): تطور قيم استثمارات مؤسسة الأشغال العمومية والأشغال الري خلال الفترة (2006 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (2-5)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور قيم استثمارات حيث تراجعت قيم استثمارات لسنة 2007 مقارنة بسنة 2008، ورجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA والارتفاع في ضريبة TAP، وسجل ارتفاع تدريجي في قيم استثمارات بداية من سنة 2008 إلى أن تصل الأعلى قيمة له سنة 2012، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG، وكذلك نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP، و زيادة معتبرة في نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS .

أما في سنة 2013 و 2014 فقد عرفت قيم استثمارات تراجعا مقارنة بالسنة 2012، ويرجع ذلك إلى الانخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS و TAP ارتفاع نسبة الرسم على القيمة المضافة TVA .

ب - المتغيرات المستقلة:

على ضوء تحليل الدراسة النظرية وهدف الدراسة، تم الاعتماد على أربعة متغيرات الأساسية والتي نرى أنها تعكس سياسة التحفيز الجبائي، والمتمثلة في:

- الضريبة على الأرباح الشركات (IBS): نصت المادة (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على:

"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136¹. وتسمى هذه الضريبة " الضريبة على أرباح الشركات"²

وتعتبر ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي تحققها الأشخاص المعنوية، هذه الأخيرة تخضع إجباريا للنظام الحقيقي دون الأخذ بعين الاعتبار حجم رقم الأعمال المحقق³.

الجدول رقم(2-6) نتيجة السنة للمؤسسة خلال الفترة (2006- 2014)

السنوات	نتيجة السنة
2006	-
2007	999410
2008	662668
2009	919948
2010	2554809
2011	1220546
2012	1368872
2013	2788153
2014	1361277

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق رقم (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15)، (16)

ويمكننا تمثيلها من خلال الشكل التالي:

¹ <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux> : consulté le 29/04/2016 à 15:00

² وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2003، ص 26.

الشكل رقم (2-4) نتيجة المؤسسة خلال الفترة (2006 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (2-6)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور نتيجة المؤسسة حيث تراجعت نتيجة المؤسسة لسنة 2008 مقارنة بسنة 2007، ورجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA والارتفاع في ضريبة TAP، وسجل ارتفاع في نتيجة المؤسسة في سنة 2009 و 2010، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG، وكذلك نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS.

إلى أن تنخفض سنة 2011 ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS.

أما في سنة 2012 و 2013 فقد عرفت نتيجة المؤسسة ارتفاعا مقارنة بالسنة 2011، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الضريبة لي الدخل الإجمالي IRG.

وسجلت في سنة 2014 تراجعا للنتيجة المؤسسة مقارنة بالسنة 2013، ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS و نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP.

التحفيزات الجبائية الممنوحة للضريبة IBS:

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي¹:

✓ 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛

✓ 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛

✓ 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى؛

ويمكن حساب الإعفاءات والتخفيضات من IBS A كالتالي:

¹ مديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة (150)، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales/256-2014-05-29-08-48-18>
consulté le 29/04/2016 à 15:00

$$\text{نسبة الإعفاءات و التخفيضات من IBS} = \frac{\text{قيمة الإعفاءات و التخفيضات لسنة}}{\text{مجموع الإعفاءات و التخفيضات لسنة}} \times 100$$

الشكل رقم (2-5) يبين تطور نسبة معدلات الإعفاءات والتخفيضات IBS خلال الفترة الممتدة (2006 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملاحق رقم (5)، (6).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS حيث تراجعت نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS لسنة 2008 و 2009 مقارنة بسنة 2007، ورجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG والارتفاع في ضريبة IBS، وسجلت نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ارتفاعا مقارنة بالسنة 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG، و انخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP. إلى أن تنخفض تدريجيا بداية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG وارتفاع الرسم على القيمة المضافة TVA.

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

تنص المادة (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:

"تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"¹، تتميز هذه الضريبة بكونها سنوية تصريحية،

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة (01)، 2016، ص 15.

<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux> consulté le 29/04/2016 à 15:00

شخصية يخضع اقتطاعها لسلم تصاعدي بالشرائح، بالإضافة لكونها ضريبة وحيدة تفرض على إجمالي الدخل الصافي للمكلف¹، وعليه حلت الضريبة على الدخل الإجمالي محل الأنواع الضريبية* وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة وتصاعدية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7) الجدول التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2016

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (بالدينار)
0 %	لا يتجاوز 120,000
20 %	من 120,001 إلى 360,000
30 %	من 360,001 إلى 1,440,000
35 %	يفوق 1,440,000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على منشورات المديرية العامة للضرائب 2016.

التحفيزات الجبائية الممنوحة للضريبة IRG:

"تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، لمدة (5) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2009"³. وسيتم ذكر أهمها⁴:
الذين لا يزيد دخلهم الصافي الإجمالي السنوي عن 60,000 دج.
يستفيد من الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات

- الحرفيون التقليديون والذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا.
- المداخليل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا أو الأراضي الجبلية.

- تستفيد من الإعفاء لمدة خمس (5) سنوات اعتبارا من سنة 2003، المداخليل المتأتية من السندات والقروض القابلة للتداول والمملوكة من طرف الهيئات العمومية.

¹ وسيلة طالب، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(*) حسب المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخليل الصافية التالية: أرباح مهنية، عائدات المستثمرات الفلاحية، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.

² خالد منه، مرجع سبق ذكره، ص 146.

³ المادة 63 من قانون رقم 08-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008 و المتضمن قانون المالية لسنة 2009، مديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 191.

⁴ وسيلة طالب، مرجع سبق ذكره، ص 129.

- يستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ انطلاق الاستغلال الأنشطة المستفيدة من إعانة الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب.

ويمكن حساب نسبة الإعفاءات والتخفيضات من A IRG كالتالي:

$$\text{نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG} = \frac{\text{قيمة الإعفاءات والتخفيضات لسنة}}{\text{مجموع الإعفاءات والتخفيضات لسنة}} \times 100$$

الشكل رقم (2-6) يوضح تطور معدلات الإعفاءات والتخفيضات من IRG خلال الفترة الممتدة (2006 – 2014)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملاحق رقم (5)، (6).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG حيث كانت زياة معتبرة في نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG لسنة 2007 و 2008 مقارنة بالسنة 2006، ورجع ذلك إلى انخفاض الرسم على القيمة المضافة والارتفاع نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP.

وسجلت بداية من سنة 2009 ارتفاعا إلى أن تصل الأعلى نسبة لها سنة 2012، ويرجع ذلك إلى انخفاض الرسم على القيمة المضافة TVA.

إلى أن تنخفض في سنة 2013 ويرجع ذلك إلى ارتفاع الرسم على القيمة المضافة TVA، كما عرفت نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG ارتفاعا سنة 2014 مقارنة بالسنة 2013.

- الرسم على القيمة المضافة (TVA): تعرف بأنها ضريبة على استهلاك السلع والخدمات تفرض ضمن أراضي الدولة (المعنية بتطبيقها)، سواء أكانت منتجة محليا أم مستوردة¹، يؤدي تطبيق الضريبة على القيمة المضافة من النوع الذي يفرض على الاستهلاك إلى إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الرأسمالية المنتجة محليا، باعتبارها من مدخلات العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات، وما يترتب عليها من زيادة الطاقة الإنتاجية والعمالة والدخل².

ومن خلال الملحق رقم (01) يمكننا أن نضع الجدول التالي:

الجدول رقم(2-8) مبلغ الـ TVA الواجب الدفع الخاص بالمؤسسة الأشغال العمومية والأشغال الري خلال الفترة (2006 - 2014)

السنوات	مبلغ الـ TVA المسترجعة (1)	مبلغ الـ TVA المستحقة (2)	الفرق (1) - (2) = (3)
2006	-	-	-
2007	12004732	2396016	9608716
2008	11228023	2461427	8766596
2009	11931326	3006323	8925003
2010	3364100	3568130	-204030
2011	1924318	2003805	-79487
2012	2430736	2661763	-231027
2013	4468314	3370627	1097687
2014	2060500	1233364	827136

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (01)

وبالتالي مبلغ الرسم الواجب الدفع من طرف مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري لسنوات 2007، 2008، 2009، حيث يقدر على التوالي بـ: 9608716 دج، 8766596 دج، 8925003 دج. بينما مبلغ الواجب الدفع من طرف الدولة أو جهة الوصية لسنوات 2010، 2011، 2012، حيث يقدر على التوالي بـ: (204030)، (79487)، (231027) دج.

التحفيزات الجبائية الممنوحة للضريبة (TVA)

¹ عابد فضيلة، آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة، خصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 26- العدد02، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص 164.

² ناديا خالد نعمان ثابت، الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006/2005، ص 87.

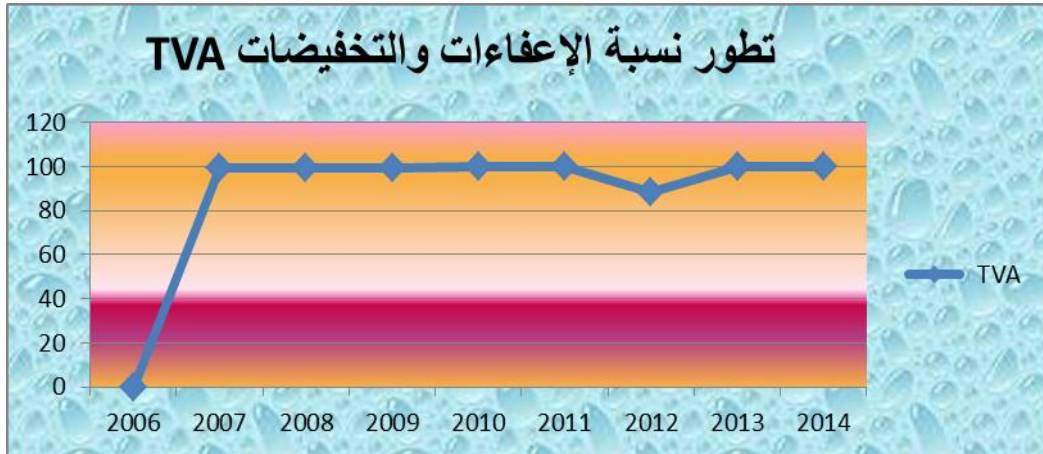
وتمنح إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة، وتحدد بموجب قوانين المالية وتشكل الإعفاءات إجراءات خاصة تخالف النظام العام للضريبة، كما تعتبر إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات النشاطات والمنتجات¹.

وتعفى السلع على كل مما يأتي²: إعفاء السلع الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي إنما هو لتشجيع هذا النشاط الاقتصادي الزراعي لما له من أهمية اقتصادية محتملة تتمثل في زيادة الناتج القومي الإجمالي و في زيادة فرص العمل للشباب، أما إعفاء الخبز والطحين والمنتجات الغذائية الأخرى فيعود ذلك لأغراض اجتماعية متمثلة في المحافظة على مستويات المعيشة لدوي الدخل المحدودة، أما الكتب والمجلات والصحف فهي للرجبة في نشر الثقافة بين أفراد المجتمع.

ويمكن حساب نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA كآلائي:

$$\text{نسبة الإعفاءات و التخفيضات من TVA} = \frac{\text{قيمة الإعفاءات و التخفيضات لسنة}}{\text{مجموع الإعفاءات و التخفيضات لسنة}} \times 100$$

الشكل رقم (2-7) يوضح تطور معدلات الإعفاءات والتخفيضات من TVA خلال الفترة الممتدة (2006 – 2014)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملاحق رقم (5)، (6)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA حيث نلاحظ استقرار في نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA بداية من سنة 2007 إلى غاية سنة 2011، ويرجع ذلك إلى انخفاض الضريبة على الأرباح الشركات IBS.

¹ خالد منه، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² ناديا خالد نعمان ثابت، مرجع سبق ذكره، ص 26.

وسجلت نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA سنة 2012 انخفاضا إلى أن ترتفع مجددا وتستقر في سنة 2013 و2014، ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP.

- **ضريبة الرسم على النشاط المهني (TAP)**: وهي ضريبة تفرض على رقم الأعمال من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين جراء كافة عمليات البيع أو الخدمات¹، وهو يحسب على أساس رقم الأعمال الذي حققه هؤلاء الأشخاص بغض النظر عن نتيجتهم المحققة².

التحفيزات الجبائية الممنوحة للضريبة TAP

تعفى الملكيات غير المستفيدة من خدمات رفع القمامات المنزلية من دفع رسم التطهير³، ويستحق هذا الرسم سنويا علي رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ويقصد برقم الأعمال الإيرادات المحققة علي كافة عمليات البيع أو الخدمات من النشاطات، أما بالنسبة لوحداث مؤسسات الأشغال العمومية والبناء يتكون رقم الأعمال من مبلغ المقبوضات.

تتمثل تخفيضات الضريبة الرسم على النشاط المهني في⁴:

- ✓ يستفيد من تخفيض قدره 30% من مبلغ عمليات البيع بالجملة؛
 - ✓ يستفيد من تخفيض قدره 50% من مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة،
 - ✓ يستفيد من تخفيض قدره 75% من مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعاذي والغازوال؛
 - ✓ تخفيض الرسم على النشاط المهني إلى 1,5%⁽⁵⁾؛
- وتستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات الهيدروليكية من⁶:

¹ سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 131.

² ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992 - 2003، منشورات بغداداي، الجزائر، 2004، ص 105.

³ <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales/256-2014-05-29-08-48-18>
consulté le 29/04/2016 à 15:00

⁴ المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 219، مرجع سبق ذكره، 2016، ص 98 - 99.

⁵ الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 40، ص 6.

⁶ المادة (75) من قانون رقم 14-10 مؤرخ 8 ربيع الأول عام 1436هـ الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 208.

✓ إعفاء مؤقت من الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة (05) سنوات؛

✓ منح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛

ويمكن حساب نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP A كالآتي:

$$\text{نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP} = \frac{\text{قيمة الإعفاءات والتخفيضات لسنة}}{\text{مجموع الإعفاءات والتخفيضات لسنة}} \times 100$$

الشكل رقم (2-8) يوضح تطور معدلات الإعفاءات والتخفيضات TAP خلال الفترة الممتدة (2006 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملاحق رقم (5)، (6).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ نسبة ضريبة TAP في ارتفاع بداية من سنة 2006 إلى 2008 من 0% إلى 69.88%، ثم بعدها تنخفض نسبة ضريبة IRG في سنة 2009 و 2010 بنسبة 68.76% و 56.65%، وبعدها استمرت نسبة الإعفاءات والتخفيضات TAP في ارتفاع من سنة 2011 إلى غاية 2012 من 61.07% إلى 63.24%، وبعدها انخفضت سنة 2013 و 2014 بنسبة 59.91% و 59.75%.

رابعا: حجم الإعفاءات والتخفيضات من الضرائب التي استفادة منها وحجم الضرائب التي دفعتها المؤسسة خلال الفترة (2006 - 2014)

لمعرفة حجم الإعفاءات والتخفيضات ومبلغ التي تصرح به المؤسسة للإدارة الضريبية لقد قمنا بالاستعانة بالميزانيات الجبائية للمؤسسة وكذلك جداول حسابات النتائج كما هو مبين من خلال الملاحق رقم (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15)، (16) حيث كانت المؤسسة تعتمد في حساباتها على المخطط المحاسبي القديم إلى غاية 2009، وفي سنة 2010، أصبحت المؤسسة تعتمد على المخطط المحاسبي والمالي الجديد، وحتى نستطيع معرفة حجم تأثير الإعفاءات والتخفيضات وحجم الضرائب على تنشيط الاستثمارات في المؤسسة سنقوم بدراسة

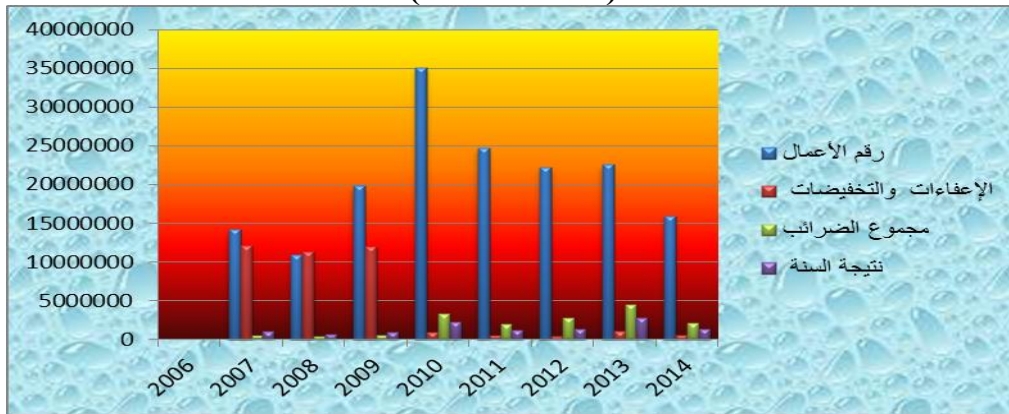
الإعفاءات والتخفيضات والضرائب المفروضة على المؤسسة خلال تسعة سنوات الماضية أي من 2006 إلى 2014، ولقد حاولنا جمع المعلومات الموجودة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج من خلال الجدول التالي: والذي يمثل رقم أعمال المؤسسة ومجموع الإعفاءات والتخفيضات ومجموع الضرائب ونتيجة السنة خلال الفترة الممتدة 9 سنوات.

الجدول رقم (2-9) تطور رقم الأعمال والإعفاءات والتخفيضات والضرائب والنتيجة المؤسسة خلال الفترة الدراسة

السنة	رقم الأعمال	الإعفاءات والتخفيضات	مجموع الضرائب	نتيجة السنة
2006	-	-	-	-
2007	14152167	12066892	471772	999410
2008	10855258	11326163	417989	662668
2009	19805062	11983616	559558	919948
2010	35107744	889379	3346100	2254809
2011	24753408	483998	1924318	1220546
2012	22252703	442146	2744799	1368872
2013	22595041	1040967	4468314	2788153
2014	15936484	577941	2060500	1361277

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملاحق رقم (5)، (6)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15)، (16) ويمكننا تمثيل هذه المعطيات من خلال الأعمدة البيانية

الشكل رقم (2-9) تطور رقم الأعمال و الإعفاءات والتخفيضات والضرائب و النتيجة السنة للمؤسسة خلال (2014 - 2006)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (2-9).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن مجموع الضرائب التي تدفعها المؤسسة هي التي تؤثر على النتيجة الصافية للمؤسسة سلبا وذلك بسبب ارتفاع هذه المصاريف حيث نلاحظ بأنها بلغ حجم الضرائب الأدنى قيمة

لها سنة 2008 ما يقدر بـ: 417989 دج إلى أن يبلغ حجم الضرائب سنة 2013 ما يقدر بـ: 4468314 دج وهي أكبر دفعتها المؤسسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الضريبة الرسم القيمة المضافة مقارنة مع نسبة لسنة 2012، ومن هذا حتى تتمكن المؤسسة من رفع أداؤها يجب أن تبتعد عن لعب الدور الاجتماعي وأن تتحكم في حجم اليد العاملة التي تعتبر عبء على المؤسسة إلا أن شئ الإيجابي للمؤسسة هو أنها تحصل على الإعفاءات والتخفيضات من الضرائب، حيث نلاحظ بأنها بلغت أعلى قيمة الإعفاءات والتخفيضات لسنة 2008 التي تقدر بـ: 12066892 دج، إلى أن تنخفض قيمة الإعفاءات والتخفيضات إلى الأدنى قيمة لها سنة 2012، وراجع ذلك إلى ضريبة على القيمة المضافة التي لا تعفى في مرحلة الاستغلال مقارنة بمرحلة انجاز.

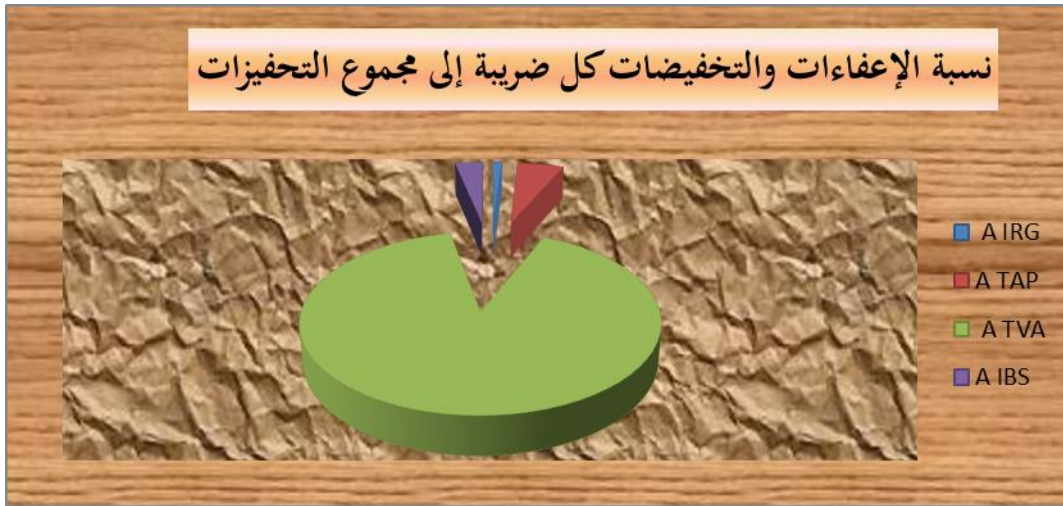
الجدول رقم (2-10) يوضح نسبة الإعفاءات والتخفيضات من كل ضريبة إلى مجموع التحفيزات الممنوحة للمؤسسة

المجموع	A IRG	A TAP	A TVA	A IBS
38864165	382485	2081542	35164081	1236057
100%	0,98%	5,36%	90,48%	3,18%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (5)

من خلال الجدول أعلاه يمكننا رسم دائرة نسبية والتي تبين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من كل ضريبة إلى مجموع التحفيزات الممنوحة للمؤسسة.

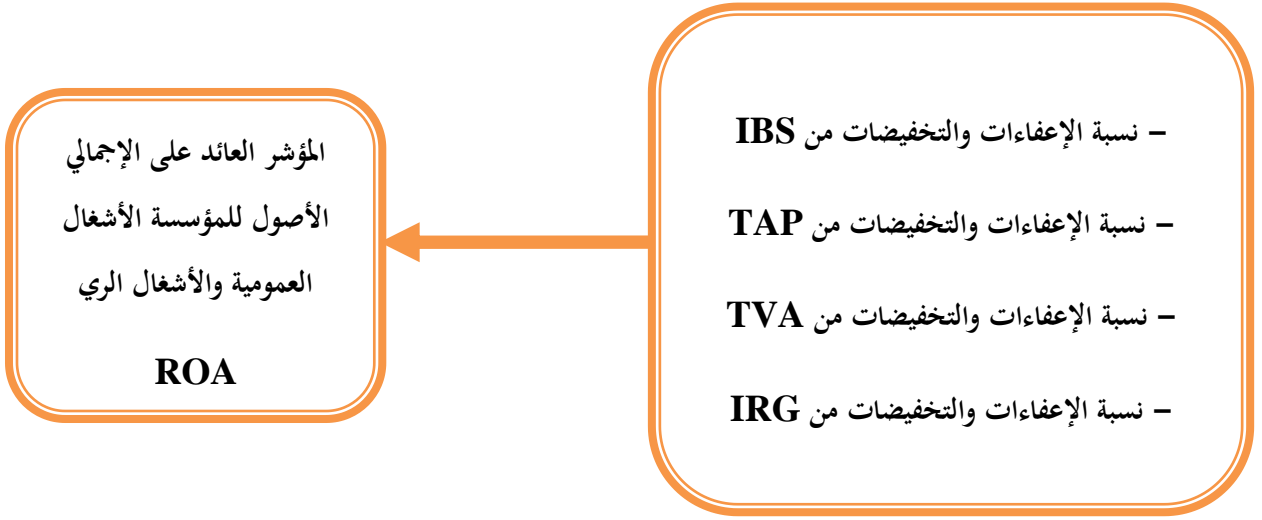
الشكل رقم (2-10) نسبة الإعفاءات والتخفيضات من كل ضريبة إلى مجموع التحفيزات



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (2-10)

من خلال هذا الشكل نلاحظ بأن نسبة الإعفاءات والتخفيضات A TVA تمثل 90,48 % من إجمالي التحفيزات الممنوحة للمؤسسة، أما نسبة الإعفاءات والتخفيضات A IBS تمثل 3,18 % من إجمالي التحفيزات، وكذلك نسبة الإعفاءات والتخفيضات A TAP التي تمثل 5,36 % بينما يلاحظ أن نسبة الإعفاءات والتخفيضات A IRG تمثل أدنى قيمة لها حيث بلغت النسبة 0,98 %.

الشكل رقم (2-11): يوضح متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب.

$\epsilon_{i,t}$ الخطأ العشوائي ويعود وجود حد الخطأ إلى عدة أسباب منها¹:

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.
- الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج.
- حدوث خطأ في تجميع البيانات وقياس المتغيرات المستقلة.

خامسا: طريقة جمع وتلخيص البيانات

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها بشكل التالي:

تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة في مؤشر العائد على الإجمالي الأصول المؤخذة من القوائم المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة (9 سنوات)، ثم تحديد المتغيرات المستقلة لمؤسسة أثناء فترة الدراسة من خلال تحديد نسبة الإعفاءات والتخفيضات لـ IBS A، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات لـ ATAP، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات لـ IRG A، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات لـ ATVA، خلال فترة الإعفاءات والتخفيضات من سنة 2006 إلى سنة 2014.

¹ حورية بديدة، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة في السوق المالي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 147.

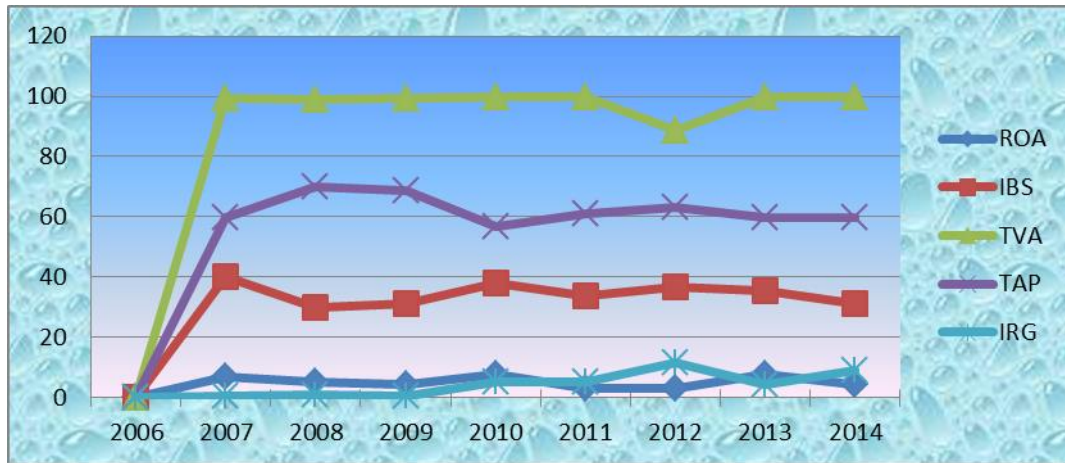
الجدول رقم (11-2) يوضح تطور نسب (ROA، TAP، TVA، IBS) والعائد على الإجمالي الأصول خلال الفترة (2006 - 2014)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ROA %	%0	%6,86	%5,34	%4,4	%7,66	%2,91	%2,93	%7,56	%4,33
IBS%	%0	%40,25	%30,12	%31,24	%38,21	%33,54	%36,76	%35,62	%31,33
TVA %	%0	%99,48	%99,13	%99,56	%100	%100	%88,56	%100	%100
TAP%	%0	%59,75	%69,88	68,76%	%56,65	%61,07	%63,24	%59,91	59,75
IRG%	%0	%0,52	%0,87	%0,44	%5,14	%5,39	%11,44	%4,46	%8,93

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الملاحق رقم (5)، (6)

وبناء على الجدول أعلاه يمكن أن نوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (12-2) يوضح تطور نسب (ROA، TAP، TVA، IBS) والعائد على الإجمالي الأصول خلال الفترة (2006 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11-2)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور قيم العائد على الإجمالي الأصول حيث تراجع ROA لسنة 2007 بنسبة 1.52% مقارنة بسنة 2008، ورجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA والارتفاع في ضريبة TAP، وسجل نفس شئ لسنة 2008 بنسبة 0.94% مقارنة بسنة 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع ضريبة IBS، كما نلاحظ زيادة معتبرة في ROA، حيث وصلت نسبة الزيادة بين 2009 و 2010 إلى 3.26% يرجع هذا ارتفاع ROA إلى زيادة المعتبرة في نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG وكذلك نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS.

أما في سنة 2010 فقد عرف ROA تراجعا بنسبة 4.75%، مقارنة بالسنة 2011، ويرجع ذلك إلى الانخفاض نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS وارتفاع نسبة الرسم على القيمة المضافة TVA.

كما نلاحظ زيادة معتبرة في ROA، حيث وصلت نسبة الزيادة بين 2011 و 2012 إلى 0.02%. ويرجع سبب الارتفاع ROA إلى ارتفاع في نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG، بينما نلاحظ في سنة 2012 فقد عرف ROA ارتفاعا بالنسبة 4.63% مقارنة بسنة 2013 إلى أن ينخفض ROA سنة 2014 بسبب تراجع نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP و IBS بنسبة تراجع 3.23%.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

1- الأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية، بحيث تم اعتماد منهج التحليلي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، ومن ثم بناء نماذج مختلفة واختيار نموذج الأمثل من بينها، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، ودراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى دراسة معرفة كل متغير مستقل لوحده ومدى تأثيره على المتغير التابع.

ومن أجل القيام بذلك تمت الاستعانة ببرنامج Excel 2007، والاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 8.0 وعلى البرنامج الإحصائي SPSS 20.

لقد تم تمثيل المتغير التابع في الدراسة بالمؤشر العائد على الإجمالي الأصول ROA وذلك من خلال تحديد نسبة العائد على الإجمالي الأصول لكل سنة خلال 9 سنوات، وتم تحديد كل من المتغيرات المستقلة التالية: نسبة الإعفاءات والتخفيضات IBS A من إجمالي التحفيز لسنة، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات ATAP من إجمالي التحفيز لسنة، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات IRG A من إجمالي التحفيز لسنة ونسبة الإعفاءات والتخفيضات TVA A من إجمالي التحفيز لسنة انظر الملاحق رقم (5)،(6). ومن خلال دراسة العلاقة بين المتغير التابع ROA والمتغيرات المستقلة IBS A، TAP A، IRG A، TVA A عن طريق برنامج Eviews 8.0 والبرنامج الإحصائي SPSS 20 يمكننا الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

يهدف هذا المبحث إلى عرض مختلف النتائج المتوصل إليها واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والبسيط بالإعتماد على نتائج البرنامج Excel 2007 والبرنامج الإحصائي SPSS 20، البرنامج الإحصائي Eviews 8.0.

المطلب الأول: عرض وتقديم النتائج المتوصل إليها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى بناء نموذج إحصائي يبين تأثير المتغيرات المستقلة على التغيرات في العائد على الإجمالي الأصول للمؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية، الجزائر، من خلال تحديد المعاملات $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ ومن بين أفضل الطرق لذلك هي طريقة المربعات الصغرى ويتمثل هدفها في إيجاد أحسن تمثيل خطي بتدئة مربعات الانحراف بين المشاهدات الفعلية والمقدرة.

1- إيجاد المعاملات بطريقة المربعات الصغرى:

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 IBS_{it} + \beta_2 TVA_{it} + \beta_3 TAP_{it} - \beta_4 IRG_{it} + \varepsilon_{it} \dots (1-1)$$

يتميز الاقتصاد القياسي بثلاثة أهداف وهي¹:

أ. بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وتمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية الاقتصاد القياسي.

ب. تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية في القياس الاقتصادي.

ت. استعمال النماذج المقدر لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي أو اتخاذ القرارات المناسبة.

ويتمثل هدفنا الرئيسي من استعمال الاقتصاد القياسي هو دراسة مدى وجود العلاقة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك في تصور نموذج لتفسير الظاهرة محل الدراسة وكذلك اختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة.

¹ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص 89.

أولاً: تحليل نتائج الارتباط

سنقوم بحساب معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لمعرفة مدى ارتباط المتغيرات (نسبة الإعفاءات والتخفيضات A IBS ونسبة الإعفاءات والتخفيضات A TVA ونسبة الإعفاءات والتخفيضات A TAP ونسبة الإعفاءات والتخفيضات A IRG) مع المتغير التابع معدل العائد على الإجمالي الأصول ROA، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل الارتباط لعينة الدراسة.

الجدول رقم (2-12): مصفوفة معاملات الارتباط للمتغيرات الدراسة

	ROA	A TVA	A TAP	A IRG	A IBS
ROA	1	0,730	0,622	-0,029	0,762
A TVA		1	0,969	0,313	0,946
A TAP			1	0,295	0,899
A IRG				1	0,387
A IBS					1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الدراسة والبرنامج الإحصائي SPSS 20.

من خلال نتائج الجدول أعلاه والذي يبين نتائج معاملات الارتباط البيانات المؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية محل الدراسة عن وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع، معدل العائد على الإجمالي الأصول ROA والمتغيرات المستقلة، نسبة الإعفاءات والتخفيضات A IBS ونسبة الإعفاءات والتخفيضات ATVA ونسبة الإعفاءات والتخفيضات A TAP، حيث بلغت النسب 76.2% و 73% و 62.2% على التوالي، بينما تظهر النتائج عن وجود علاقة ضعيفة جدا بين المتغير التابع معدل العائد على الإجمالي الأصول ROA وبين نسبة الإعفاءات والتخفيضات A IRG، حيث بلغت النسبة (2.90)%.

كذلك كشفت نتائج تحليل الارتباط عن وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة، فقد أظهرت معاملات الارتباط عن وجود علاقة ارتباط قوية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات A TVA ونسبة الإعفاءات والتخفيضات A TAP ونسبة الإعفاءات والتخفيضات A IBS حيث بلغت النسب 96.9% ، 94.6% على التوالي، فيما أظهرت معاملات الارتباط أن هناك علاقة ارتباط متوسطة نسبيا بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات A TVA ونسبة الإعفاءات والتخفيضات A IRG، حيث بلغت النسبة 31.3%.

كما أوضحت نتائج الجدول أن هناك علاقة ارتباط قوية بين A TAP نسبة الإعفاءات والتخفيضات و A IBS نسبة الإعفاءات والتخفيضات، وعلاقة الارتباط أقل منها بين A TAP نسبة الإعفاءات والتخفيضات و A IRG نسبة الإعفاءات والتخفيضات، حيث بلغت معاملات الارتباط 89.9% ، 29.5%. كما أن هناك

علاقة ارتباط متوسطة نسبيا بين A IRG نسبة الإعفاءات والتخفيضات و A IBS نسبة الإعفاءات والتخفيضات حيث بلغت النسبة 38.7%.

ثانيا: تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد

من أجل معرفة العلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبعد إدخال جميع بيانات المتغيرات في البرنامج الإحصائي **Eviews 8.0** تحصلنا على المخرجات التالية:

نظرا لعدم معنوية الكلية للمتغيرات المستقلة وهي مجتمعة والمتمثلة في (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG، انظر الملحق رقم (08)، وبعد عدة اختبارات تحصلنا النموذجين التاليين:

أولا: متغيرات النموذج الأول:

- المتغير التابع: ويتمثل في العائد على الإجمالي الأصول رمز له برمز ROA ومعبر عنه بالنسبة مئوية، وذلك خلال الفترة (2006 – 2014).

- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ورمز له بالرمز A IBS وكذلك نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG ورمز له بالرمز A IRG.

الجدول رقم (2-13): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لنموذج (1)

Dependent Variable: ROA Method: Least Squares Date: 05/01/16 Time: 13:17 Sample: 2006 2014 Included observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.214132	1.523587	-0.140545	0.8928
IBS	0.190016	0.050356	3.773447	0.0093
IRG	-0.234753	0.148425	-1.581629	0.1648
R-squared	0.703794	Mean dependent var		4.665556
Adjusted R-squared	0.605059	S.D. dependent var		2.516437
S.E. of regression	1.581438	Akaike info criterion		4.015748
Sum squared resid	15.00568	Schwarz criterion		4.081489
Log likelihood	-15.07087	Hannan-Quinn criter.		3.873878
F-statistic	7.128090	Durbin-Watson stat		2.585696
Prob(F-statistic)	0.025988			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج **Eviews 8.0**

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$ROA =$$

$$-0.2141 + 0.1900IBS_{it} - 0.2347IRG_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\dots (1-2)$$

1- الاختبارات الإحصائية للنموذج:

1-1 - اختبار جودة التوفيق:

يعتمد اختبار جودة التوفيق على معامل التحديد R^2 والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مرة واحدة، كذلك مراعاة معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared والذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي، وقياس معامل التحديد R^2 النسبة من التغير الإجمالي في ROA الذي تفسره المعادلة المقدره.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية تفسر 70.37 % من التغير في العائد على الإجمالي الأصول حيث بلغ معامل التحديد R-squared 70.37 % مما يدل على أنها هنالك قدرة تفسيرية عالية، بحيث بلغ معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared 60.50 %، ويمكن اعتبار نسبة 29.63 % الباقية من معامل التحديد بعض المتغيرات المستقلة المفسرة التي تم إهمالها.

1-2 - المعنوية الإحصائية للمعالم المقدره:

يمكن قبول مقدرة نسبة الإعفاءات والتخفيضات IBS كأساس لمعالم المجتمع الإحصائي وفي هذا السياق فإن فرضيات النموذج هي كالتالي:

$$H_0: \beta_j = 0$$

$$H_1: \beta_j \neq 0 / j = 1, 2, 3$$

حيث:

j : مؤشر المتغيرات المستقلة.

β_j : مقدرات النموذج.

انطلاقا من الجدول رقم (2-13)، نجد قيمة t-Statistic للمتغير المستقل IBS أكبر تماما من القيمة المحدولة للتوزيع الطبيعي (2.306) بنسبة دلالة 5 %، وهذا ما نلاحظه من خلال نسبة الاحتمال Prob لنفس المتغير والتي تساوي 0.0093 (في العمود الأخير)، فهي أقل من نسبة المعنوية 0.05 (5 %)، إذن نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي مقدرة IBS (نسبة الإعفاءات والتخفيضات)، تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير IBS والمتغير التابع ROA، أي أن قيم المقدره لديها معنوية إحصائية.

أما بالنسبة للمعنوية الإحصائية بالنسبة لمقدرة لمؤشر بين IRG (نسبة الإعفاءات والتخفيضات) نجد قيمة

t-Statistic بنسبة -1.5816 أقل من القيمة المحدولة (2.306)، ونلاحظ نسبة الاحتمال Prob لنفس

المتغير تساوي 0.1648، فهي أكبر من نسبة المعنوية (5 %) أي $0.1648 > 0.05$ ، إذن نرفض الفرضية H_1

ونقبل الفرضية H_0 ، أي نسبة الإعفاءات والتخفيضات IRG لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير IRG والمتغير التابع ROA، أي أن قيم المقدرة ليس لديها معنوية إحصائية.

1-3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يمكن اختبار المعنوية الإجمالية للانحدار باستخدام نسبة التباين المفسر، إلى التباين غير المفسر، ويتبع هذا توزيع فيشر F، بدرجات حرية (K, n-k-1, α)، حيث n عدد المشاهدات و k عدد المعالم المقدرة.¹ يمكن اختبار مدى قبول هذا النموذج إحصائياً، وذلك من خلال اختبار المعنوية الإحصائية الكلية له، من خلال مستوى الدلالة المرفقة بإحصائية فيشر (Prob (F-Statistic)، والمقدرة بـ 0.025988، فهي أقل من النسبة المعنوية 0.05 (5%).

ومن خلال الجدول رقم (2-13) نجد قيمة $F_c = 7.12$ أكبر تماماً من القيمة الإحصائية المجدولة حسب توزيع فيشر Fisher (K, n-k-1, α)، أي (2, 6, 0.05) بدرجتي حرية 2 و 6 ونسبة معنوية $\alpha = 5\%$ والتي تساوي 5.14 ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية، وأن قيمة R^2 لها دلالة إحصائية.

ثالثاً: إعادة صياغة النموذج

سنقوم في هذه المرحلة بإعادة صياغة النموذج باستبعاد المتغير المستقل (IRG) التي ليس لها تأثير على المتغير التابع بغرض الحصول على نموذج أكثر تفسيراً للظاهرة المدروسة.

الجدول رقم (2-14): علاقة (IBS) بالعائد على الإجمالي الأصول ROA.

Dependent Variable: ROA				
Method: Least Squares				
Date: 05/03/16 Time: 11:24				
Sample: 2006 2014				
Included observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.235232	1.679000	-0.140102	0.8925
IBS	0.159191	0.051170	3.111032	0.0171
R-squared	0.580298	Mean dependent var		4.665556
Adjusted R-squared	0.520341	S.D. dependent var		2.516437
S.E. of regression	1.742819	Akaike info criterion		4.142015
Sum squared resid	21.26192	Schwarz criterion		4.185842
Log likelihood	-16.63907	Hannan-Quinn criter.		4.047435
F-statistic	9.678519	Durbin-Watson stat		2.446700
Prob(F-statistic)	0.017057			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة الانحدار للنموذج الجديد كما يلي:

¹ سعيد هنتات، مرجع سبق ذكره، ص 115

$$ROA = -0.2352 + 0.11591IBS_{it} + \varepsilon_{it}$$

... (1-3)

من خلال استبعاد المتغير المستقل (IRG) تحصلنا على نتائج النموذج الجديد وسنقوم بالاختبارات الإحصائية من معرفة القدرة التفسيرية والاعتماد عليه.

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر 58.02 % من التغيرات الكلية للمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA، حيث بلغ معامل التحديد $R^2 = 58.02\%$ ومعامل التحديد المصحح 52.03 %.

انطلاقاً من الجدول رقم (14-2) يمكن اختبار المعنوية الإحصائية للمتغير IBS، نلاحظ أن القيمة الإحصائية t-Statistic أكبر من القيمة الجدولة $2.306 < 3.1110$ ، مما نلاحظه في نسبة الاحتمال لنفس المتغير أقل من النسبة المعنوية 0.05 (5 %) أي $0.0171 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن نسبة الإعفاءات والتخفيضات IBS تختلف معنوياً عن الصفر.

1-1- اختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج الجديد:

انطلاقاً من الجدول أعلاه نجد $F_c = 9.6785$ أكبر تماماً من القيمة الإحصائية الجدولة حسب توزيع Fisher والتي تقدر $F(1, 8, 0.05) = 3.32$ ، من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة للإحصائية والتي قدرت بـ: $\text{Prob}(F\text{-Statistic}) = 0.017057$ بحيث أن هذه النسبة الاحتمالية أقل من النسبة المعنوية 0.05 (5 %) أي $0.017057 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن المعامل المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية كلية وأن قيمة R^2 لها دلالة إحصائية، وهذا ما يدل على الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج المقدم في هذه الدراسة.

1-2- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (اختبار Breusech-Godfrey)

الجدول رقم (15-2) نتائج اختبار Breusech-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.340964	Prob. F(1,6)	0.5805
Obs*R-squared	0.483945	Prob. Chi-Square(1)	0.4866

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية مضاعف لاغرونج المحسوبة والتي تساوي $LM = n \times R^2 =$

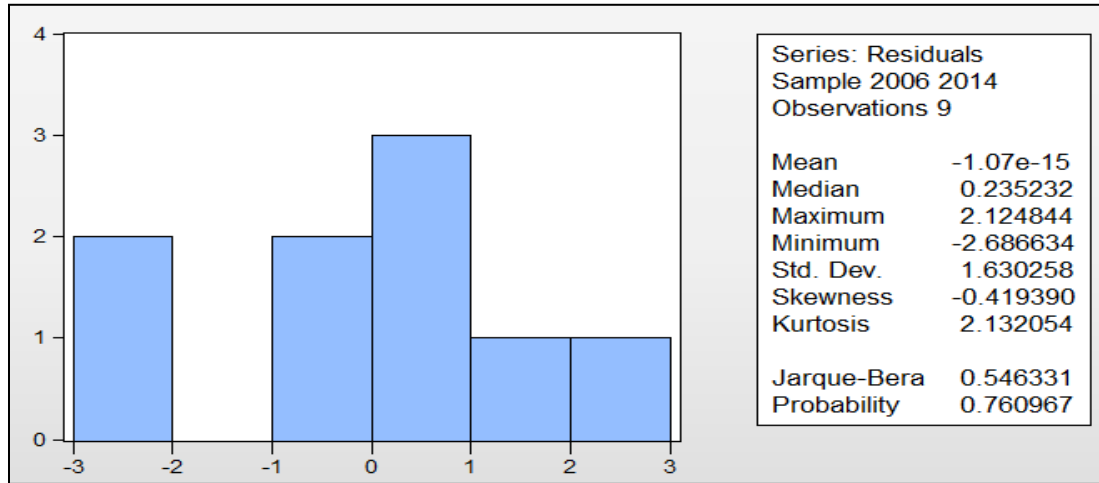
0.48 فهي أقل تماما من القيمة الجدولة لتوزيع "كاي دوا" أي x^2 بدرجة حرية 1 ونسبة معنوية 5%

$X^2_{0.05} (1) = 3.841$ وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل فرضية العدم H_0 والتي تقرر أنه ليس هناك

إرتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية.

3-1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبار Jarque-Bera)

الجدول رقم (2-16) نتائج اختبار Jarque-Bera



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

يوضح هذا الشكل هل السلسلة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ومن خلال الإحصائية المحسوبة لإختبار "jarque - Bera" $S = 0.54$ فهي أقل تماما من توزيع "كاي دوا" أي x^2 والتي توافق $X^2_{0.05} (1) = 3.841$ ، إذن نقبل H_1 ونرفض H_0 وعليه فإن سلسلة النموذج تتمتع بخصائص التوزيع الطبيعي.

حيث :

$$\text{jarque - Bera} = S$$

$$S = \frac{n}{6} \times \beta_1 + \frac{n}{24}$$

$$\text{Skewness} = \beta_1$$

ومن خلال ما تقدم من الاختبارات الإحصائية الناجحة التي أجريت على النموذج الجديد يمكننا القول أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا.

1-4- الاختبار الاقتصادي للنموذج:

انطلاقاً من الصيغة الرياضية لنموذج العائد على الإجمالي الأصول ROA، فإن المتغير المستقل نسبة الإعفاءات والتخفيضات IBS، المستخدم في النموذج الإحصائي المقدر لعائد على الإجمالي الأصول، وتبدو معاملة المتغير المستقل موجبة، بمعنى لها تأثير على العائد على الإجمالي الأصول بحيث يكون هذا التأثير في الاتجاه الموجب، وعليه يمكن قبول النموذج من الناحية الاقتصادية.

ثانياً: متغيرات النموذج الأول:

- المتغير التابع: ويتمثل في العائد على الإجمالي الأصول رمز له برمز ROA ومعبر عنه بالنسبة مئوية، وذلك خلال الفترة (2006 - 2014).

- المتغيرات المستقلة: وتمثل في نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA و رمز له بالرمز A TVA وكذلك نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP و رمز له بالرمز A TAP.

الجدول رقم (2-17): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لنموذج (2)

Dependent Variable: ROA Method: Least Squares Date: 05/04/16 Time: 16:44 Sample: 2006 2014 Included observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.054221	1.702444	-0.031849	0.9756
TVA	0.160388	0.074501	2.152827	0.0748
TAP	-0.167740	0.115689	-1.449924	0.1973
R-squared	0.654071	Mean dependent var		4.665556
Adjusted R-squared	0.538762	S.D. dependent var		2.516437
S.E. of regression	1.709026	Akaike info criterion		4.170926
Sum squared resid	17.52462	Schwarz criterion		4.236668
Log likelihood	-15.76917	Hannan-Quinn criter.		4.029056
F-statistic	5.672304	Durbin-Watson stat		2.299040
Prob(F-statistic)	0.041396			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$ROA =$$

$$-0.0542 + 0.1603IBS_{it} - 0.1677TAP_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\dots (2-1)$$

1- الاختبارات الإحصائية للنموذج:

2-1- اختبار جودة التوفيق:

يعتمد اختبار جودة التوفيق على معامل التحديد R^2 والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مرة واحدة، كذلك مراعاة معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared والذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي، ويقاس معامل التحديد R^2 النسبة من التغير الإجمالي في ROA الذي تفسرها المعادلة المقدره.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية تفسر 65.40 % من التغير في العائد على الإجمالي الأصول حيث بلغ معامل التحديد R-squared 65.40 % مما يدل على أنها هنالك قدرة تفسيرية عالية، بحيث بلغ معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared 53.87 %.

2-2- المعنوية الإحصائية للمعالم المقدره:

لا يمكن قبول مقدرة أي مقدرة كأساس لمعالم المجتمع الإحصائي وفي هذا السياق فإن فرضيات النموذج هي كالآتي:

$$H_0: \beta_j = 0$$

$$H_1: \beta_j \neq 0 / j = 1, 2, 3$$

حيث:

j : مؤشر المتغيرات المستقلة.

β_j : مقدرات النموذج.

انطلاقاً من الجدول رقم (2-17)، نجد قيمة t-Statistic للمتغير المستقل TVA أقل تماماً من القيمة الجدولة للتوزيع الطبيعي (2.306) بنسبة دلالة 5 % ، وهذا ما نلاحظه من خلال نسبة الاحتمال Prob لنفس المتغير والتي تساوي 0.0748 (في العمود الأخير) ، فهي أكبر من نسبة المعنوية 0.05 (5 %) أي $0.0748 < 0.05$ ، إذن نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 ، أي مقدرة نسبة الإعفاءات والتخفيضات TVA ، لا تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير TVA والمتغير التابع ROA، أي أن قيم المقدره ليس لديها معنوية إحصائية.

أما بالنسبة للمعنوية الإحصائية بالنسبة لمقدرة مؤشر بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات TAP نجد قيمة

t-Statistic بنسبة -1.4499 أقل من القيمة الجدولة (2.306)، ونلاحظ نسبة الاحتمال Prob لنفس

المتغير تساوي 0.1973، فهي أكبر من نسبة المعنوية (5 %) أي $0.1973 < 0.05$ ، إذن نرفض الفرضية

H_1 ونقبل الفرضية H_0 ، أي نسبة الإعفاءات والتخفيضات TAP لا يختلف معنويًا عن الصفر، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير IRG والمتغير التابع ROA، أي أن قيم المقدرة ليس لديها معنوية إحصائية. يمكن اختبار مدى قبول هذا النموذج إحصائياً، وذلك من خلال اختبار المعنوية الإحصائية الكلية له، من خلال مستوى الدلالة المرفقة بإحصائية فيشر (Prob (F-Statistic)، والمقدرة بـ: 0.041396، فهي أقل من النسبة المعنوية 0.05 (5%).

ومن خلال الجدول رقم نجد قيمة $F_c = 5.67$ أكبر تماماً من القيمة الإحصائية الجدولة حسب توزيع فيشر Fisher $(K, n-k-1, \alpha)$ ، أي $F(2, 6, 0.05)$ بدرجتي حرية 2 و 6 ونسبة معنوية $\alpha = 5\%$ والتي تساوي 5.14 ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية، وأن قيمة R^2 لها دلالة إحصائية.

ثالثاً: إعادة صياغة النموذج

سنقوم في هذه المرحلة بإعادة صياغة النموذج باستبعاد المتغير المستقل (TAP) التي ليس لها تأثير بشكل كبير حسب معنوية على المتغير التابع بغرض الحصول على نموذج أكثر تفسيراً للظاهرة المدروسة.

الجدول رقم (2-18): علاقة (TVA) بالعائد على الإجمالي الأصول ROA

Dependent Variable: ROA				
Method: Least Squares				
Date: 05/04/16 Time: 17:39				
Sample: 2006 2014				
Included observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.201879	1.828306	-0.110419	0.9152
TVA	0.055682	0.019705	2.825766	0.0256
R-squared	0.532865	Mean dependent var		4.665556
Adjusted R-squared	0.466131	S.D. dependent var		2.516437
S.E. of regression	1.838668	Akaike info criterion		4.249090
Sum squared resid	23.66490	Schwarz criterion		4.292917
Log likelihood	-17.12090	Hannan-Quinn criter.		4.154510
F-statistic	7.984952	Durbin-Watson stat		2.736735
Prob(F-statistic)	0.025561			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة الانحدار للنموذج الجديد كما يلي:

$$ROA =$$

$$-0.2018 + 0.0556TVA_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\dots(2-2)$$

من خلال استبعاد المتغير المستقل (TAP) تحصلنا على نتائج النموذج الجديد وسنقوم بالاختبارات الإحصائية من معرفة القدرة التفسيرية والاعتماد عليه.

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن المتغير المستقل يفسر 53.28 % من التغيرات الكلية للمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA، حيث بلغ معامل التحديد $R^2 = 53.28\%$ ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح 46.61 %.

انطلاقاً من الجدول رقم (2-18) يمكن اختبار المعنوية الإحصائية للمتغير TVA، نلاحظ أن القيمة الإحصائية t-Statistic أكبر من القيمة الجدولة $2.306 < 2.8257$ ، مما نلاحظه في نسبة الاحتمال لنفس المتغير أقل من النسبة المعنوية 0.05 (5 %) أي $0.0256 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن نسبة الإعفاءات والتخفيضات TVA تختلف معنوياً عن الصفر.

1-1- اختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج الجديد:

انطلاقاً من الجدول أعلاه نجد $F_c = 7.9849$ أكبر تماماً من القيمة الإحصائية الجدولة حسب توزيع Fisher والتي تقدر $F(1, 8, 0.05) = 3.32$ ، من خلال القيمة الاحتمالية المرفقة للإحصائية والتي قدرت بـ: $\text{Prob}(F\text{-Statistic}) = 0.025561$ بحيث أن هذه النسبة الاحتمالية أقل من النسبة المعنوية 0.05 (5 %) أي $0.025561 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن المعالم المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية كلية وأن قيمة R^2 لها دلالة إحصائية، وهذا ما يدل على الدلالة الإحصائية الكلية للنموذج المقدم في هذه الدراسة.

1-2- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (اختبار Breusech-Godfrey)

الجدول رقم (2-19) نتائج اختبار Breusech-Godfrey

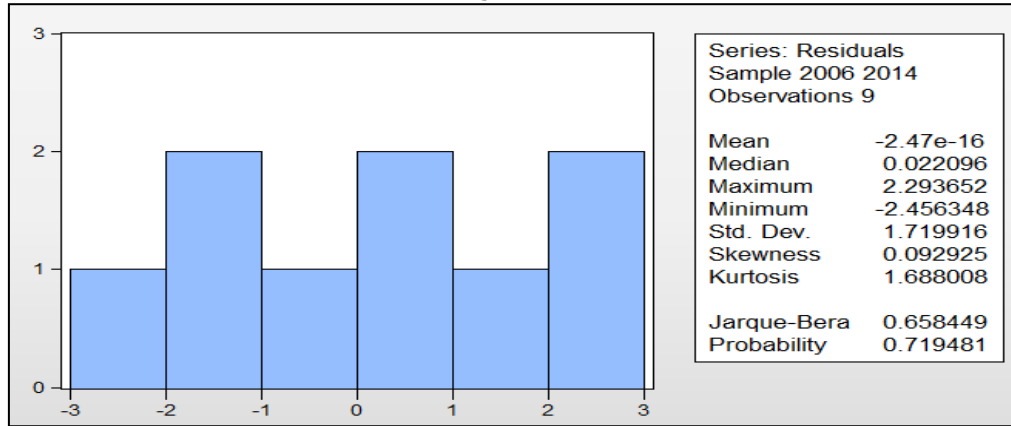
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.169085	Prob. F(1,6)	0.3211
Obs*R-squared	1.467658	Prob. Chi-Square(1)	0.2257

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية مضاعف لاغرونج المحسوبة والتي تساوي $LM = n \times R^2 = 1.46$ فهي أقل تماماً من القيمة الجدولة لتوزيع "كاي دوا" أي x^2 بدرجة حرية 1 ونسبة معنوية 5% $X^2_{0.05}(1) = 3.841$ وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل فرضية العدم H_0 والتي تقرر أنه ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية.

1-3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبار Jarque-Bera)

الجدول رقم (20-2) نتائج اختبار Jarque-Bera



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

يوضح هذا الشكل هل السلسلة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ومن خلال الإحصائية المحسوبة لإختبار "jarque - Bera" $S = 0.65$ فهي أقل تماما من توزيع "كاي دوا" أي X^2 والتي توافق $X^2_{0.05}$ $(1) = 3.841$ ، إذن نقبل H_1 ونرفض H_0 وعليه فإن سلسلة النموذج تتمتع بخصائص التوزيع الطبيعي. و من خلال ما تقدم من الاختبارات الإحصائية الناجحة التي أجريت على النموذج الجديد يمكننا القول أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا.

1-4- الاختبار الاقتصادي للنموذج:

انطلاقا من الصيغة الرياضية لنموذج العائد على الإجمالي الأصول ROA، فإن المتغير المستقل نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، المستخدم في النموذج الإحصائي المقدر لعائد على الإجمالي الأصول، وتبدو معاملة المتغير المستقل موجبة، بمعنى لها تأثير على العائد على الإجمالي الأصول بحيث يكون هذا التأثير في الاتجاه الموجب، وعليه يمكن قبول النموذج من الناحية الاقتصادية.

رابعا: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط

من خلال تقدير النموذج الأول والثاني والذي يفسر تأثير المتغيرات المستقلة (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG) على المتغير العائد على الإجمالي ROA، سنقوم في الجزء بتقدير نماذج الانحدار الخطي البسيط لكل متغير مستقل على المتغير التابع كل على حدا، بهدف الكشف عن أي من التغيرات المستقلة الأكثر توزيعا على المتغير التابع (العائد على الإجمالي الأصول).

1-النموذج الأول: علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS بالعائد على الإجمالي الأصول ROA

الجدول رقم (21-2): علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS بالعائد على الإجمالي الأصول ROA

Dependent Variable: ROA Method: Least Squares Date: 05/04/16 Time: 19:01 Sample: 2006 2014 Included observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.235232	1.679000	-0.140102	0.8925
IBS	0.159191	0.051170	3.111032	0.0171
R-squared	0.580298	Mean dependent var	4.665556	
Adjusted R-squared	0.520341	S.D. dependent var	2.516437	
S.E. of regression	1.742819	Akaike info criterion	4.142015	
Sum squared resid	21.26192	Schwarz criterion	4.185842	
Log likelihood	-16.63907	Hannan-Quinn criter.	4.047435	
F-statistic	9.678519	Durbin-Watson stat	2.446700	
Prob(F-statistic)	0.017057			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

1-1- المعنوية الجزئية " معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0171 أقل من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5%) أي $0.0171 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين IBS وROA.

1-2- المعنوية الكلية: من خلال إحصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الكلية، حيث نلاحظ أن النموذج المقدر $\text{Prob (F-Statistic)} = 0.017057$ أقل من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5%) ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية.

1-3- معامل التحديد "قوة ارتباط النموذج": إن المتغير المستقل نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS له قدرة تفسيرية بنسبة 58.02% من التغيرات الكلية للمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA. وهي تعبر عن جودة توفيق قوية لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة غير المدرجة في النموذج.

1-4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء " اختبار Durbin Watson"

من خلال الجدول رقم (21-2) نجد قيمة $DW = 2.4467$ تقع ما بين $4-DW_1=2.74$ و $4-DW_2=2.35$ حسب الملحق رقم (9) والتي تشير إلى أنه لا يمكن تحديد الأخطاء وهذا يدل على أن النموذج جيد، ومن خلال الاختبارات الإحصائية التي أجريت على النموذج يمكن أن النموذج مقبول إحصائيا.

2-النموذج الثاني: علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA بالعائد على الإجمالي الأصول ROA

الجدول رقم (2-22): علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA بالعائد على الإجمالي الأصول ROA

Dependent Variable: ROA Method: Least Squares Date: 05/04/16 Time: 19:58 Sample: 2006 2014 Included observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.201879	1.828306	-0.110419	0.9152
TVA	0.055682	0.019705	2.825766	0.0256
R-squared	0.532865	Mean dependent var		4.665556
Adjusted R-squared	0.466131	S.D. dependent var		2.516437
S.E. of regression	1.838668	Akaike info criterion		4.249090
Sum squared resid	23.66490	Schwarz criterion		4.292917
Log likelihood	-17.12090	Hannan-Quinn criter.		4.154510
F-statistic	7.984952	Durbin-Watson stat		2.736735
Prob(F-statistic)	0.025561			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

1-1- المعنوية الجزئية " معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0256 أقل من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5 %) أي $0.0256 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين TVA و ROA.

1-2- المعنوية الكلية: من خلال إحصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الكلية، حيث نلاحظ أن النموذج المقدر $\text{Prob (F-Statistic) = 0.025561}$ أقل من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5 %) ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية.

1-3- معامل التحديد "قوة ارتباط النموذج": إن المتغير المستقل نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA له قدرة تفسيرية بنسبة 53.28 % من التغيرات الكلية للمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA. وهي تعبر عن جودة توفيق قوية لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة غير المدرجة في النموذج.

1-4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء " اختبار Durbin Watson"

من خلال الجدول رقم (2-22) نجد قيمة $DW = 2.7364$ تقع ما بين $4-DW_1=2.74$ و $4-DW_2=2.35$ حسب الملحق رقم (9) والتي تشير إلى أنه لا يمكن تحديد الأخطاء وهذا يدل على أن النموذج جيد، ومن خلال الاختبارات الإحصائية التي أجريت على النموذج يمكن أن النموذج مقبول إحصائيا.

3-النموذج الثالث: علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP بالعائد على الإجمالي الأصول ROA

الجدول رقم (23-2): علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP بالعائد على الإجمالي الأصول ROA

Dependent Variable: ROA Method: Least Squares Date: 05/04/16 Time: 20:39 Sample: 2006 2014 Included observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.580655	2.066665	0.280962	0.7869
TAP	0.073674	0.035056	2.101584	0.0737
R-squared	0.386861	Mean dependent var		4.665556
Adjusted R-squared	0.299269	S.D. dependent var		2.516437
S.E. of regression	2.106500	Akaike info criterion		4.521063
Sum squared resid	31.06141	Schwarz criterion		4.564891
Log likelihood	-18.34478	Hannan-Quinn criter.		4.426483
F-statistic	4.416654	Durbin-Watson stat		2.867265
Prob(F-statistic)	0.073699			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

6-1- المعنوية الجزئية " معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0737 أكبر من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5%) أي $0.0737 > 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 ، أي أن نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP لا تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين TAP و ROA.

6-2- المعنوية الكلية: من خلال إحصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الكلية، حيث نلاحظ أن النموذج المقدر $\text{Prob (F-Statistic)} = 0.073699$ أكبر من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5%) ومنه لا توجد للنموذج معنوية إحصائية كلية.

6-3- معامل التحديد "قوة ارتباط النموذج": إن المتغير المستقل نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP له قدرة تفسيرية بنسبة 38.68% من التغيرات الكلية للمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA. وهي تعبر عن جودة توفيق ضعيفة لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة غير المدرجة في النموذج.

6-4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء " اختبار Durbin Watson"

من خلال الجدول رقم (23-2) نجد قيمة $DW = 2.8672$ تقع ما بين $4-DW_1 = 2.74$ و 4 حسب الملحق رقم (9) والتي تشير إلى وجود ارتباط ذاتي سالب وهذا يدل على أن النموذج غير جيد، ومن خلال الاختبارات الإحصائية التي أجريت على النموذج لا يمكن اعتبار النموذج مقبول إحصائيا.

3-النموذج الرابع: علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG بالعائد على الإجمالي الأصول ROA

الجدول رقم (2-24): علاقة نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG بالعائد على الإجمالي الأصول ROA

Dependent Variable: ROA Method: Least Squares Date: 05/04/16 Time: 22:14 Sample: 2006 2014 Included observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.739891	1.314582	3.605625	0.0087
IRG	-0.017989	0.232710	-0.077303	0.9405
R-squared	0.000853	Mean dependent var	4.665556	
Adjusted R-squared	-0.141882	S.D. dependent var	2.516437	
S.E. of regression	2.689036	Akaike info criterion	5.009373	
Sum squared resid	50.61641	Schwarz criterion	5.053200	
Log likelihood	-20.54218	Hannan-Quinn criter.	4.914793	
F-statistic	0.005976	Durbin-Watson stat	2.258354	
Prob(F-statistic)	0.940546			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

6-1- المعنوية الجزئية " معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.9405 أكبر من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5 %) أي $0.9405 > 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 ، أي أن نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG لا تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين IRG و ROA.

6-2- المعنوية الكلية: من خلال إحصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الكلية، حيث نلاحظ أن النموذج المقدر $\text{Prob (F-Statistic)} = 0.940546$ أكبر من المعنوية الإحصائية أي 0.05 (5 %) ومنه لا توجد للنموذج معنوية إحصائية كلية.

6-3- معامل التحديد "قوة ارتباط النموذج": إن المتغير المستقل نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG له قدرة تفسيرية بنسبة 0.0853 % من التغيرات الكلية للمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA. وهي تعبر عن جودة توفيق ضعيفة جدا لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة غير المدرجة في النموذج.

7-4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء " اختبار Durbin Watson": من خلال الجدول رقم (2-24) نجد قيمة $DW = 2.2583$ تقع ما بين $4-DW_2=2.35$ و 2 حسب الملحق رقم (9) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي وهذا يدل على أن النموذج غير جيد، ومن خلال الاختبارات الإحصائية التي أجريت على النموذج لا يمكن اعتبار النموذج مقبول إحصائيا.

المطلب الثاني: مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها

من خلال ما تقدم في عرض النتائج المتوصل إليها توصلنا إلى جملة من النتائج التي يمكن أن تنفي وتثبت صحة فرضياتها ومن ثم يمكن أن تساعد المستثمرين أو الباحثين على معرفة وفهم محددات التغيير في العائد على الإجمالي الأصول من حيث الارتفاع أو الانخفاض في قيمتها.

أولاً: مناقشة وتفسير النتائج

1- أظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG) مجتمعة وبين العائد على إجمالي الأصول ROA؛

2- إن النتائج السابقة التي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (الحوافز الجبائية) ليست كلها مؤثرة على تنشيط الاستثمارات حيث أنه تساهم في تفسير نموذج (1) 58.02% وتساهم في تفسير نموذج (2) 53.28% من التغيرات التي تطرأ على العائد على الإجمالي الأصول وهي نسبة متوسطة هذا ما يجيب على الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة، كما أوضحت كذلك أن هناك عوامل أخرى بخلاف الحوافز الجبائية تتحكم في تنشيط الاستثمارات؛

3- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك تأثير لبعض المتغيرات المستقلة أي وجود علاقة بين (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG) مجتمعة على المتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA، وتأثير لبعض المتغيرات المستقلة أي وجود علاقة معنوية بين (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP) مجتمعة على المتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA وهذا ما أظهرته نتائج الاختبارات وما تأكدته دراسة خالد علي عبد المولى شعبان؛

4- المتغيرات المستقلة (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG) الأكثر تأثيراً على العائد على الإجمالي الأصول بصفة مجتمعة؛

5- المتغير المستقل (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS) الأكثر تأثيراً على العائد على الإجمالي الأصول ROA على مستوى الدراسة بالكامل؛

6- أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة منفردة أي كل على حدى مع العائد على الإجمالي الأصول، حيث تساهم نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS في تفسير 58.02% من التغيرات التي تطرأ على العائد على الإجمالي الأصول ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من

TVA يساهم في تفسير **53.28%** من التغيرات التي تطرأ على العائد على إجمالي الأصول ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP يساهم في تفسير **38.68%** من التغيرات التي تطرأ على العائد على إجمالي الأصول ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG يساهم في تفسير **0.08%** من التغيرات التي تطرأ على العائد على إجمالي الأصول؛

7- من نتائج الانحدار المتعدد نجد أن هناك علاقة طردية بين جميع المتغيرات المستقلة (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP) مع المتغير التابع (العائد على إجمالي الأصول) ماعدا نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG التي له علاقة عكسية مع هذا الأخير وهذا ما أظهرته نتائج الاختبارات وما تأكده دراسة جبريل أحمد محمد المومني؛

8- ومن نتائج الانحدار البسيط نجد أن بعض المتغيرات المستقلة (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA) المدروسة لها علاقة طردية مع المتغير التابع العائد على إجمالي الأصول؛

9- المتغيرات المستقلة المدروسة هي عبارة على التحفيزات الجبائية مستخرجة من الملف الجبائي لمؤسسة الأشغال العمومية والأشغال الري بولاية غارداية الجزائر والتي بدورها تشجع وتحفز المؤسسة على الاستثمار.

ثانيا: الاستنتاجات

- 1- نستنتج أنه لا تؤثر المتغيرات المستقلة المدروسة (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG) مجتمعة على المتغير التابع (العائد على إجمالي الأصول)؛
- 2- نستنتج أن المتغيرين المستقلين (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG) يؤثران على العائد على إجمالي الأصول بصفة مجتمعة؛
- 3- نستنتج أن المتغيرين المستقلين (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP) يؤثران على العائد على إجمالي الأصول بصفة مجتمعة؛
- 4- نستنتج أن المتغير المستقل الأكثر تأثيرا على العائد على إجمالي الأصول هو نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS؛
- 5- يعود سبب الاختلاف بين النتائج المتوصل إليها ونتائج دراستنا في اختلاف بيئة الدراسة واختلاف حجم وطبيعة العينة المدروسة، وكذا فترة الدراسة؛
- 6- نستنتج وجود علاقة طردية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA والعائد على إجمالي الأصول؛

- 7- نستنتج وجود علاقة عكسية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG والعائد على إجمالي الأصول ROA؛
- 8- نستنتج من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل IBS والعائد على إجمالي الأصول ROA.
- 9- بما أن العلاقة طردية أي كلما ترتفع نسبة المتغيرين (الإعفاءات والتخفيضات من IBS، والإعفاءات والتخفيضات TVA) ترتفع نسبة العائد على إجمالي الأصول أي أن الحوافز الممنوحة لـ: IBS وTVA تعكس تطور الحاصل في استثمارات في المؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم عام ومختصر لعينة الدراسة، حيث قمنا بسرد مختصر للمؤسسة محل الدراسة من حيث نشأتها، وتعريف بالمتغيرات الدراسة، كما قمنا أيضا بعرض عينة الدراسة المتمثلة في مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري بغارداية الجزائر، وتم تحديد فترة الدراسة من 2006 إلى غاية 2014، وتم تحديد مصادر البيانات و متغيرات الدراسة وطريقة جمع وتلخيص البيانات.

ومن خلال ما تقدم قمنا بعرض نتائج الارتباط الذاتي للمتغيرات، وعرض نتائج الانحدار الخطي المتعدد والانحدار الخطي البسيط، كما حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال تحديد النماذج التي تفسر العلاقة بين العائد على الإجمالي الأصول ROA، والمتغيرات المستقلة (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG) ويمكن تلخيص أهم النتائج:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG بصفة مجتمعة مع العائد على الإجمالي الأصول ROA؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP بصفة مجتمعة مع العائد على الإجمالي الأصول ROA؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS والمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA والمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP والمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG والمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA؛

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP بصفة مجتمعة مع العائد على الإجمالي الأصول ROA؛
- المتغير المستقل الأكثر تأثيراً على العائد على الإجمالي الأصول ROA هي نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS ؛
- وجود علاقة طردية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA ونسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP، مع العائد على الإجمالي الأصول ROA ؛
- نستنتج وجود علاقة عكسية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG والعائد على الإجمالي الأصول ROA؛

الفاتحة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز تأثير التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات في المؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري كعينة للدراسة، حيث تناولنا إشكالية البحث " ما مدى تأثير التحفيز الجبائي على تنشيط الاستثمارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتطلب ذلك الاعتماد على فصلين وفقا للمناهج المذكورة سابقا، وحاولت هذه الدراسة قدر المستطاع إظهار هذا التأثير من خلال اختبار عينة للدراسة وأسفرت نتائج الدراسة في ما يلي:

من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي أكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير للنسب الإعفاءات والتخفيضات من إجمالي التحفيز الممنوحة للمؤسسة على المتغير التابع المتمثل في العائد على الإجمالي الأصول عند مستوى معنوية 0.05% للمتغير (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS) بحيث يفسر المتغير بحيث تفسر هذه المتغيرات نسبة 58.02% من إجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل في العائد على الإجمالي الأصول، وكذلك بالنسبة للمتغير (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA) بحيث يفسر هذه المتغير نسبة 53.28% من إجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل في العائد على الإجمالي الأصول، ومن خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط اكتشفنا أن بعض المتغيرات لا تؤثر على المتغير التابع ما عدا نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA.

1- اختبار صحة الفرضيات:

قامت دراستنا على أربعة فرضيات رئيسية والمتمثلة فيما يلي:

- تمثلت الفرضية الأولى في أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS والعائد على الإجمالي الأصول ROA" من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها ومن نتائج الانحدار البسيط تبين لنا من خلال النموذج الأول والذي يفسر العلاقة بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS والعائد على الإجمالي الأصول، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى معنوية أقل من 5% وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- تمثلت الفرضية الثانية في أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA والعائد على الإجمالي الأصول ROA" من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها ومن نتائج الانحدار الخطي البسيط تبين لنا من خلال النموذج الثاني والذي يفسر العلاقة بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA والعائد على الإجمالي الأصول، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى معنوية أقل من 5% وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- تمثلت الفرضية الثالثة في أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP والعائد على الإجمالي الأصول ROA " من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها ومن نتائج الانحدار الخطي البسيط تبين لنا من خلال النموذج الثالث والذي يفسر العلاقة بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP والعائد على الإجمالي الأصول، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى معنوية أقل من 5 % وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة؛
- تمثلت الفرضية الرابعة في أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG والعائد على الإجمالي الأصول ROA " من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها ومن نتائج الانحدار الخطي البسيط تبين لنا من خلال النموذج الرابع والذي يفسر العلاقة بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG والعائد على الإجمالي الأصول، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى معنوية أقل من 5 % وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

2- النتائج المتوصل إليها:

- زيادة وتمديد فترة الإعفاءات والتخفيضات، و ربط ذلك بالأهداف المؤسسة محددة؛
- لا بد على المؤسسات اختيار الشكل القانوني الملائم الذي يسمح لها من الاستفادة من المزايا الجبائية ؛
- يجب العمل على تخفيض المعدل الضريبي بحسب المنطقة وبحسب نوع المنتج؛
- عمل تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة وتوسعها في البلاد؛
- نسبة العائد على إجمالي الأصول يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على جميع الأموال المستثمرة داخلها؛
- إن منح الحوافز لوحدها لا تعد كافية لتنشيط وتحفيز الاستثمارات في المؤسسة؛
- بخصوص فعالية السياسة الجبائية في الجزائر فقد ظهر أثر مساهمتها جليا من خلال النتائج التي أثبتتها الإصلاح إذ عمل على تصحيح الوضع الاقتصادي من خلال التحفيز الاستثماري (التخفيضات، الإعفاءات المؤقتة والدائمة) وتوسيع قاعدة الإنتاجية، وبالتالي تقليص حجم البطالة ورفع مستوى النمو واستعادة التوازنات تدريجيا؛
- تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الآليات التي تتبعها في تقديم التحفيزات للاستثمارات؛
- تلعب الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة للمؤسسة على تنمية وتوطين الاستثمارات في المناطق المحرومة؛

- ثمة علاقة ترابط بين الضريبة والاستثمار، وهي علاقة متبادلة إذ زيادة الاستثمارات تؤدي إلى رفع حصيللة الضريبة، كما أنه لن يكون هناك توسع في الاستثمارات ما لم يكن هناك نظام ضريبي محفز.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS والمتغير التابع العائد على الإجمالي الأصول ROA عند مستوى دلالة 5%؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA والمتغير التابع المتغير التابع العائد على الإجمالي ROA عند مستوى دلالة 5%؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP والمتغير التابع العائد على الإجمالي ROA عند مستوى دلالة 5%؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG والمتغير التابع العائد على الإجمالي ROA عند مستوى دلالة 5%؛
- تمثل نسبة الإعفاءات والتخفيضات IBS المتغير المستقل الأكثر تأثيراً على العائد على الإجمالي ROA من بين المتغيرات المدروسة؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG) مجتمعة وبين العائد على الإجمالي الأصول ROA عند مستوى دلالة 5% تساهم في تفسير **80.82%** من التغيرات على هذا الأخير ومنه نكون قد أجبنا على الإشكال الرئيسي؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين المستقلين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG مجتمعين والعائد على الإجمالي الأصول ROA عند مستوى معنوية 5% حيث يساهمان في تفسير **70.37%** من تغيرات على هذا الأخير؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين المستقلين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP مجتمعين والعائد على الإجمالي الأصول ROA عند مستوى معنوية 5% حيث يساهمان في تفسير **65.40%** من تغيرات على هذا الأخير؛
- توجد علاقة طردية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IBS نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TVA، نسبة الإعفاءات والتخفيضات من TAP والعائد على الإجمالي الأصول ROA؛
- توجد علاقة عكسية بين نسبة الإعفاءات والتخفيضات من IRG والعائد على الإجمالي الأصول ROA بين المتغيرات المستقلة المدروسة.

3- الاقتراحات:

- بناء على ما أسفرت عنها الدراسة تبين لنا بعض الاقتراحات التي في رأينا مهمة والتي تساهم في تحقيق أهداف المرجوة من التحفيز الجبائي وأثر ذلك على استثمارات ويمكن إجمالها في نقاط التالية:
- العمل على استغلال الأمثل للإعفاءات والتخفيضات الممنوحة للمؤسسة من خلال توسيع في نشاط المؤسسة؛
 - تبني سياسة وأساليب تجعل من المؤسسة مجبرة على إعادة الاستثمار لأرباحها المحققة؛
 - وجب اتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال، من خلال منح تسهيلات و وضع قوانين مغرية لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال التحفيز الجبائي؛
 - تقديم مساعدات مالية من أجل إجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل؛
 - ضرورة منح الإعفاء الضريبي الكلي للمشاريع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.
 - ضرورة مراجعة أنظمة التحفيز وتعديل السياسات الاقتصادية للدولة وسن قوانين والتشريعات وتطوير البنى التحتية التي لا تزال دون المستوى المطلوب لتشجيع الاستثمارات؛
 - إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالتحفيز الجبائي حتى يمكن القضاء على الثغرات الموجودة.

4- آفاق الدراسة :

تفتح نتائج الدراسة الباب على مصراعيه أمام الدارسين في المجال الجبائي إلى إعادة النظر في الإصلاحات الجديدة التي لم تحظى بالاهتمام الكافي في ثنايا هذا الدراسة، نظرا لحدود الدراسة الموضوعية والصعوبات التي واجهتنا لذلك نقترح لتكون مواضيع بحث مستقبلية ونذكر منها:

- تأثير التحفيز الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة؛
- فعالية التحفيز الجبائي لتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية دراسة حالة؛
- دور التحفيز الجبائي في تطوير القطاعات الاقتصادية؛
- إعادة إجراء الدراسة بتوسيع فترة الدراسة أو تحديد قطاع للعينة الدراسة؛
- إعادة إجراء الدراسة على مجموعة من مؤسسات حديثة النشأة.

تمت بحمد الله وعونه

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة، الإسكندرية، 1988.
2. حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، الجزائر، 2010.
3. حيدر حردان طاهر، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2009.
4. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2005.
5. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
6. عبد الأمير شمس الدين، الضرائب أسسها العلمية وتطبيقاتها العلمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط01، لبنان، 1987.
7. عطية عبد الحليم، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998.
8. فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
9. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون، الجزائر، 2012.
10. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2007.
11. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 1997.
12. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992 – 2003، منشورات بغدادية، الجزائر، 2004.
13. _____، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
14. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

المذكرات:

1. أحمد بساس، أثر المراقبة الجبائية على التهرب الضريبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية بالإدارة الضريبية بالأغواط، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2014.
2. بريشي عبد الكريم، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري في الفترة ما بين (2000 – 2007)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007/2006.
3. بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
4. بوسعين تسعديت، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010/ 2009.
5. ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص "دراسة حالة ولاية تلمسان"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011.
6. جمال بن نعمان، تطور الاستثمار في الجزائر (إلى غاية سنة 2000)، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء الجزائر، 2003/2002.
7. حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف "POLYBEN"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2006.
8. حفاي عبد القادر، تسيير المخاطر الجبائي في المؤسسة حالة شركات الأموال في الإطار التشريعي الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الاغواط، الجزائر، 2004.
9. حمودي ولد شيخنا، السياسة الضريبية في موريتانيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.
10. حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة للمياه منطقة قسنطينة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.

11. حورية بديدة، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة في السوق المالي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.
12. خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014.
13. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
14. ربا لله مُجَد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.
15. زغود تبر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعات العام والخاص في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009.
16. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010/2009.
17. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.
18. سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجَد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011.
19. سمير بن عمور، إشكالية إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية لتمويل ميزانية الدولة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2006.
20. شريف مُجَد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

21. عبد الحق بوقفة، دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2009/2008.
22. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.
23. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 – 2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014/2013.
24. علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي (التجربة الجزائرية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1992/1991.
25. عميري خالد، اثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015/2014.
26. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
27. قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
28. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012.
29. محمد حمير العين، ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية على مؤسسة المشروبات الغازية "مامي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011/2010.
30. محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

31. محمود مهاني، أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2010.
32. مؤيد حمد الله، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.
33. ناديا خالد نعمان ثابت، الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006/2005.
34. نجيب زروقي، جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013/2012.
35. نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلية، 2006.
36. هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015/2014.
37. وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلية، الجزائر، 2004.
38. وهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011.
39. يوسف نور الدين، الجبائية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2010/2009.

المجلات والدوريات :

1. أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد3، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2005.
2. بعوني ليلى، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، مجلة المؤسسة، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.
3. بوعكاز سميرة، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
4. سعود موسى الطيب، أثر الضرائب المباشرة (الضريبة الدخل والأرباح) على الناتج المحلي الإجمالي، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد2، جامعة الأردنية، الأردن، 2013.
5. صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013.
6. طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009.
7. عابد فضيلة، آلية حساب الضريبة على القيمة المضافة، خصائصها ومعوقات تطبيقها في الجمهورية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 26- العدد02، جامعة دمشق، سوريا، 2010.
8. عبد اللطيف شهاب الراوي، ارسلان إبراهيم الأفندي، أثر الاستثمار في تقانة المعلومات و فاعلية نظام المعلومات الحاسوبية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد93، جامعة المستنصرية، العراق، 2012.
9. عروبه معين عايش، دور الإعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق، مجلة دراسات حاسوبية ومالية ، العدد 16، المجلد 6، جامعة بغداد، العراق، 2011.
10. فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد07، جامعة البليدة، الجزائر، 2010/2009.
11. ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2003.
12. _____، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2009.
13. هاشم رمضان الجزائري وآخرون، حوافز و ضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي و بعض قوانين الاستثمار العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد23، المجلد6، كلية العلوم القانون والسياسة، جامعة البصرة، العراق، 2009.

الملتقيات والمؤتمرات

1. إلهام بوجعدار، سناء العايب، دور الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول الجاذبية الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2015.
2. أمينة بوفرح، دليلة دادة، أثر التحفيز الضريبية في تشجيع حجم الاستثمارات في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول الجاذبية الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2015.
3. زين يونس، وآخرون، فعالية الإعفاء الضريبي كأحد آليات جاذبية الضريبية في تشجيع الاستثمار المحلي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول ولاية بسكرة نموذجا، الملتقى الوطني الثالث حول الجاذبية الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2015.
4. عزوز علي، الحوافز الجبائية في القطاع الفلاحي ودورها في دعم الأمن الغذائي بالإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2014.
5. عياش زبير، سمية عباسية، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول الجاذبية الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2015.
6. ولهي بوعلام، عجلان العياشي، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في ظل التحولات المتسارعة، الملتقى الدولي اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2004.

القوانين:

1. الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 40.
2. المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، طبعة 2016.
3. المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، طبعة 2016.
4. المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، طبعة 2016.
5. المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، طبعة 2016.
6. المادة 63 من قانون رقم 08-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008 والمتضمن قانون المالية لسنة 2009.
7. المادة 75 من قانون رقم 14-10 مؤرخ 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015.

مواقع الانترنت:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، نظام الحث على الاستثمار، يوم 29/04/2016، 15:10،
على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages>
2. مديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:
<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/brochures-fiscales/256-2014-05-29-08-48-18> à 29/04/2016 15:10
3. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة :
<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux>
à 29/04/2016 15:10 .

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:الكتب:

1. Abdellah Boughaba : Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999.
2. Jacques margerin, Gérard Ausset : choix des investissements, les éditions d'organisation, paris, juin 1987
3. Xavier joly : pratique de la décision d'investir, les éditions d'organisation, paris, 1988.

الحق

الملحق رقم (1) يوضح كيفية حساب الرسم على القيمة المضافة من سنة 2007 إلى سنة 2014

الجدول (2)

الجدول (1)

رقم الأعمال الخاضع للضريبة			الرسم على القيمة المضافة (TVA)				السنة
رقم الأعمال الإجمالي	معدل الضريبة	رقم أعمال الخاضع	المبالغ المدفوعة (2) - (1)	الرسم المستحق على المبيعات (2)	الرسم القابل للخصم للمشتريات (1)	معدل الضريبة	رقم الأعمال الإجمالي
874868	17,00%	5146285	4082420	874868	4957288	معفى	4957288
377395	17,00%	2219976	3889434	377395	184409	معفى	184409
1164772	17,00%	6851600	8396303	1164772	5671641	معفى	5671641
44392	17,00%	261135	8766596	44392	414685	معفى	414685
213195	17,00%	125094	8553401	213195	/	/	لاشئ
2674622	/	14604090	/	2461427	11228023	/	11228023

رقم الأعمال الخاضع للضريبة			الرسم على القيمة المضافة (TVA)				السنة
رقم الأعمال الإجمالي	معدل الضريبة	رقم أعمال الخاضع	المبالغ المدفوعة (2) - (1)	الرسم المستحق على المبيعات (2)	الرسم القابل للخصم للمشتريات (1)	معدل الضريبة	رقم الأعمال الإجمالي
822170	17,00%	4836295	3820607	822170	4642777	معفى	4642777
326411	17,00%	1920066	3658215	326411	164019	معفى	164019
1141652	17,00%	6715599	9198104	1141652	6681541	معفى	6681541
105783	17,00%	622253	9608716	105783	516395	معفى	516395
2396016	/	14094213	/	2396016	12004732	/	12004732

الجدول (3)

رقم الأعمال الخاضع للضريبة			الرسم على القيمة المضافة (TVA)				السنة
رقم الأعمال الإجمالي	معدل الضريبة	رقم أعمال الخاضع	المبالغ المدفوعة (2) - (1)	الرسم المستحق على المبيعات (2)	الرسم القابل للخصم للمشتريات (1)	معدل الضريبة	رقم الأعمال الإجمالي
1340154	17,00%	7883261	4982808	1340154	6322962	معفى	6322962
184943	7,00%	2642047	6577500	184943	1779635	معفى	1779635
187595	17,00%	1103500	6389905	187595	/	/	لاشئ
429760	17,00%	2528000	7934338	429760	1974193	معفى	1974193
/	/	لاشئ	0	/	/	/	لاشئ
/	/	لاشئ	0	/	/	/	لاشئ
/	/	لاشئ	0	/	/	/	لاشئ
/	/	لاشئ	0	/	/	/	لاشئ
/	/	لاشئ	0	/	/	/	لاشئ
/	/	لاشئ	0	/	/	/	لاشئ
255138	17,00%	1500813	924727	255138	1179865	معفى	1179865
78532	17,00%	461955	1052145	78532	205950	معفى	205950
530201	17,00%	3118830	990665	530201	468721	17,00%	2757184
3006323	/	19238406	/	3006323	11931326	/	14219789

الجدول (4)

رقم الأعمال الخاضع للضريبة			الرسم على القيمة المضافة (TVA)				السنة	
الرسم المستحق على المبيعات	معدل الضريبة	رقم أعمال الخاضع	المبالغ المدفوعة (1) - (2)	الرسم المستحق على المبيعات (2)	الرسم القابل للخصم للمشتريات (1)	معدل الضريبة	رقم الأعمال الإجمالي	2010
185390	7,00%	2648440	86641	185390	272031	17,00%	1600180	جانفي
823425	17,00%	4843677	113898	823425	850682	17,00%	5004013	فيفري
0	/	لا شيء	0	/	/	/	لا شيء	مارس
0	/	لا شيء	113898	0	0	/	لا شيء	أفريل
833653	17,00%	4903841	-124568	833653	595187	17,00%	3501102	ماي
0	/	لا شيء	0	0	0	/	لا شيء	جوان
264719	17,00%	1557173	-33597	264719	231122	17,00%	1359542	جويلية
156801	17,00%	922360	40281	156801	197082	17,00%	1123310	أوت
0	/	لا شيء	40281	0	0	/	لا شيء	سبتمبر
776163	17,00%	4565666	-17250	776163	718632	17,00%	4227247	أكتوبر
0	/	لا شيء	0	0	0	/	لا شيء	نوفمبر
314806	7,00%	4497233	-28721	314806	286086	17,00%	1682856	ديسمبر
213172	17,00%	1253950	107	213172	213278	17,00%	1254577	ديسمبر
3568130	/	25192340	/	3568130	3364100	/	19752827	المجموع

الجدول (5)

رقم الأعمال الخاضع للضريبة			الرسم على القيمة المضافة (TVA)				السنة	
الرسم المستحق على المبيعات	معدل الضريبة	رقم أعمال الخاضع	المبالغ المدفوعة (1) - (2)	الرسم المستحق على المبيعات (2)	الرسم القابل للخصم للمشتريات (1)	معدل الضريبة	رقم الأعمال الإجمالي	2011
41873	17,00%	246312	-41873	41873	/	/	لا شيء	جانفي
/	/	لا شيء	0	0	/	/	لا شيء	فيفري
/	/	لا شيء	0	0	/	/	لا شيء	مارس
3925	7,00%	56074	295480	3925	299405	17,00%	1761207	أفريل
5032198	17,00%	1894029	-26505	321985	/	/	لا شيء	أفريل
/	/	لا شيء	0	0	/	/	لا شيء	ماي
492107	17,00%	2894745	20660	492107	512767	17,00%	3044572	جوان
/	/	لا شيء	20660	0	/	/	لا شيء	جويلية
/	/	لا شيء	20660	0	/	/	لا شيء	أوت
284791	7,00%	4068440	326013	284791	590144	17,00%	3471434	سبتمبر
32536	17,00%	191389	371186	32536	77709	17,00%	457114	أكتوبر
41448	7,00%	592114	329738	41448	/	/	لا شيء	نوفمبر
25797	7,00%	368528	0	25797	444293	17,00%	2637859	ديسمبر
759343	17,00%	4466725	-11109	759343	/	/	لا شيء	ديسمبر
2003805	/	14778356	/	2003805	1924318	/	11372186	المجموع

الجدول (6)

رقم الأعمال الخاضع للضريبة			الرسم على القيمة المضافة (TVA)				السنة	
الرسم المستحق على المبيعات	معدل الضريبة	رقم أعمال الخاضع	المبالغ المدفوعة (1) - (2)	الرسم المستحق على المبيعات (2)	الرسم القابل للخصم للمشتريات (1)	معدل الضريبة	رقم الأعمال الإجمالي	2012
1112841	17,00%	6546124	-114446	1112841	998395	17,00%	5872912	جانفي
13118	17,00%	77165	-13118	13118	/	/	لا شيء	فيفري
/	/	لا شيء	0	/	/	/	لا شيء	مارس
101927	17,00%	599571	16344	101927	118271	17,00%	695714	أفريل
231370	17,00%	1361000	423874	231370	638899	17,00%	3758231	ماي
/	/	لا شيء	423874	/	/	/	لا شيء	جوان
411682	17,00%	2421656	12192	411682	/	/	لا شيء	جويلية
/	/	لا شيء	12192	/	/	/	لا شيء	أوت
562292	17,00%	3307600	-52883	562292	497216	17,00%	2924801	سبتمبر
228533	17,00%	1344309	-50578	228533	177954	17,00%	1046790	أكتوبر
/	/	لا شيء	0	/	/	/	لا شيء	نوفمبر
/	/	لا شيء	0	/	/	/	لا شيء	ديسمبر
266176	/	15657425	/	2661763	2430736	/	14298448	المجموع

الجدول (7)

رقم الأعمال الخاضع للضريبة			الرسوم على القيمة المضافة (TVA)				السنة	
الرسوم المستحق على المبيعات	معدل الضريبة	رقم أعمال الخاضع	المبالغ المدفوعة (2) - (1)	الرسوم المستحق على المبيعات (2)	الرسوم القابل للخصم للمشتريات (1)	معدل الضريبة	رقم الأعمال الإجمالي	2013
2099415	17,00%	12349500	-418341	2099415	1681074	17,00%	9888675	جانفي
960432	17,00%	5649600	205535	960432	1165967	17,00%	6858632	فيفري
/	/	لا شيء	205535	/	/	/	لا شيء	مارس
/	/	لا شيء	205535	/	/	/	لا شيء	أفريل
/	/	لا شيء	205535	/	/	/	لا شيء	ماي
/	/	لا شيء	205535	/	/	/	لا شيء	جوان
28013	7,00%	400184	-106297	28013	299621	17,00%	1762476	جويلية
583440	17,00%	3432000	0	583440	/	/	لا شيء	أوت
/	/	لا شيء	0	/	/	/	لا شيء	سبتمبر
282767	17,00%	1663338	-111283	282767	171484	17,00%	1008881	أكتوبر
4250	17,00%	25000	32075	4250	36325	17,00%	213675	نوفمبر
1302931	17,00%	7664300	-157013	1302931	1113843	17,00%	5652018	ديسمبر
3370627	/	31183922	1097687	3370627	4468314	/	25384357	المجموع

الجدول (8)

رقم الأعمال الخاضع للضريبة			الرسوم على القيمة المضافة (TVA)				السنة	
الرسوم المستحق على المبيعات	معدل الضريبة	رقم أعمال الخاضع	المبالغ المدفوعة (2) - (1)	الرسوم المستحق على المبيعات (2)	الرسوم القابل للخصم للمشتريات (1)	معدل الضريبة	رقم الأعمال الإجمالي	2014
60232	7,00%	860462	-2113	9880	58119	17,00%	341880	جانفي
/	/	لا شيء	0	/	/	/	لا شيء	فيفري
156400	17,00%	920000	-54400	17340	102000	17,00%	600000	مارس
228093	17,00%	1341722	-51458	30028	176635	17,00%	1039034	أفريل
/	/	لا شيء	0	/	/	/	لا شيء	ماي
/	/	لا شيء	0	/	/	/	لا شيء	جوان
/	/	لا شيء	0	/	/	/	لا شيء	جويلية
208932	7,00%	2984750	0	208932	807534	17,00%	4750200	أوت
702273	17,00%	4131018	-103671	702273	/	/	/	أوت
134191	17,00%	789360	-4192	134191	129999	17,00%	764700	سبتمبر
584528	17,00%	3438401	-72340	87072	512188	17,00%	3012870	أكتوبر
31664	17,00%	186256	29361	10374	61025	17,00%	358970	نوفمبر
161917	7,00%	2313100	0	2055	29361	7,00%	419442	ديسمبر
51000	17,00%	300000	83	31219	183639	17,00%	1080229	ديسمبر
2319230	/	17265069	827136	1233364	2060500	/	12367325	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثيقة G50 للمؤسسة الأشغال الري لدى مفتشية الضرائب - الواحة - غرداية

الملحق رقم (2) تطور حصيلة الإعفاءات والتخفيضات من (TAP) خلال الفترة الممتدة (2006-2014)

السنوات	الأساس الخاضع للضريبة (TAP)	معدل (TAP) %	ملاحظات	الضريبة الرسم على النشاط المكثف (TAP)
2006	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
2007	14094213	2,00%	/	281884
2008	14604090	2,00%	/	292082
2009	19238406	2,00%	/	384768
2010	25192340	2,00%	معفى	503847
2011	14778356	2,00%	معفى	295567
2012	15657425	2,00%	معفى	313149
2013	31183922	2,00%	معفى	623678
2014	17265069	2,00%	معفى	345301

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملف الجبائي للمؤسسة الأشغال الري لدى مفتشية الضرائب - الواحة - غرداية

الملحق رقم (3) تطور القيمة الإعفاءات والتخفيضات من IBS الممنوحة لـ خلال فترة الممتدة من (2006 2014)

السنوات	الأساس الحاصل (1)	القيمة غير حاصصة $IBS \times 0.7$	الأساس الحاصص الجديد $(2)=(IBS \times 0.3)$	قيمة الضريبة الأصلي $(3)=(1) \times 0.19$	قيمة الضريبة الجديد $(4)=0.19 \times (2)$	قيمة تخفيض $(4) - (3)$
2006	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء
2007	999410	لاشيء	لاشيء	189888	لاشيء	لاشيء
2008	662668	لاشيء	لاشيء	125907	لاشيء	لاشيء
2009	919948	لاشيء	لاشيء	174790	لاشيء	لاشيء
2010	2554809	1788366	766443	485414	145624	339790
2011	1220546	854382	366164	231904	69571	162333
2012	1368872	958210	410662	260086	78026	182060
2013	2788153	1951707	836446	529749	158925	370824
2014	1361277	952894	408383	258643	77593	181050

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملف الجبائي للمؤسسة الأشغال الري لدى مفتشية الضرائب - الواحة - غرداية

الملحق رقم (4) يوضح تطور الإعفاءات والتخفيضات للضريبة على الدخل الإجمالي خلال فترة 2006 - 2014

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
جانفي	-	-	-	3200	1416	3134	6389	3790	3200
فيفري	-	-	-	2244	1510	640	7260	-	2244
مارس	-	-	-	6490	640	640	4768	3204	6490
أفريل	-	-	-	6000	1008	-	2132	3762	6000
ماي	-	-	-	6726	1578	2646	3674	3798	6726
جوان	-	-	-	1578	2140	1264	2682	4964	1578
جويلية	-	-	-	-	1801	5635	1850	1644	-
أوت	-	-	-	1600	920	-	281654	3810	1600
سبتمبر	-	-	-	8611	640	354	2606	3791	8611
أكتوبر	-	-	-	2989	2298	350	104	1103	2289
نوفمبر	-	-	-	7466	646	420	944	8488	7466
ديسمبر	-	-	-	5386	3145	11015	-	8111	5386
المجموع	-	28160	98140	52290	17742	26098	314063	46465	51590

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملف الجبائي لدى مفتشية الضرائب - الواحة - غرداية.

الملحق رقم (5) تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الإعفاءات والتخفيضات خلال الفترة الممتدة (2006 - 2014)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
A IBS (1)	-	-	-	-	339790	162333	182060	370824	181050
A TVA (2)	-	12004732	11228023	11931326	-	-	-	-	-
A TAP (3)	-	-	-	-	503847	295567	313149	623678	345301
A IRG (4)	-	62160	98140	52290	45742	26098	-	46465	51590
Fiscalité (5)	0	12066892	11326163	11983616	889379	483998	442146	1040967	577941
% (5)/(1)	0	0	0	0	38,21	33,54	41,18	35,62	31,33
% (5)/(2)	0	99,48	99,13	99,56	0	0	0	0	0
% (5)/(3)	0	0	0	0	56,65	61,07	70,82	59,91	59,75
% (5)/(4)	0	0,52	0,87	0,44	5,14	5,39	0	4,46	8,93

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملف الجبائي للمؤسسة لدى مفتشية الضرائب - الواحة - غرداية .

الملحق رقم (6) تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الضرائب الخاضعة لها خلال الفترة الممتدة (2006 – 2014)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
(1) (IBS)	-	189888	125907	174790	-	-	-	-	-
(2) (TVA)	-	-	-	-	3364100	1924318	2430736	4468314	2060500
(3) (TAP)	-	281884	292082	384768	-	-	-	-	-
(4) (IRG)	-	-	-	-	-	-	314063	-	-
Fiscalité(5)	0	471772	417989	559558	3364100	1924318	2744799	4468314	2060500
(5)/(1) %	0	40,25	30,12	31,24	0	0	0	0	0
(5)/(2) %	0	0	0	0	100	100	88,56	100	100
(5)/(3) %	0	59,75	69,88	68,76	0	0	0	0	0
(5)/(4) %	0	0	0	0	0	0	11,44	0	0

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الملف الجبائي للمؤسسة لدى مفتشية الضرائب - الواحة - غرداية .

الملحق رقم (7) كيفية إستخراج نسبة العائد على الإجمالي الأصول ROA للمؤسسة خلال الفترة الممتدة (2006 – 2014)

السنوات	نتيجة الصافية (1)	إجمالي الأصول (2)	ROA (2) / (1)
2006	-	-	-
2007	999410	14577847	6,86%
2008	662668	12408940	5,34%
2009	919948	20902790	4,40%
2010	2554809	33334012	7,66%
2011	1220546	41921300	2,91%
2012	1368872	46666208	2,93%
2013	2788153	36898151	7,56%
2014	1361277	31428120	4,33%

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

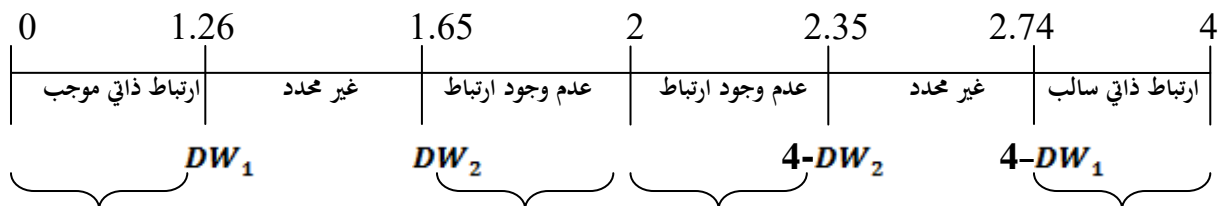
الملحق رقم (8) : نتائج الانحدار الخطي المتعدد بين (IBS، TVA، TAP، IRG) والمتغير (ROA)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000221	1.558520	0.000142	0.9999
TAP	-0.328758	0.150395	-2.185959	0.0941
TVA	0.053287	0.018087	2.946153	0.0421
IBS	0.654998	0.245326	2.669914	0.0558
IRG	0.388533	0.246085	1.578858	0.1895

R-squared	0.808211	Mean dependent var	4.665556
Adjusted R-squared	0.616423	S.D. dependent var	2.516437
S.E. of regression	1.558520	Akaike info criterion	4.025531
Sum squared resid	9.715935	Schwarz criterion	4.135100
Log likelihood	-13.11489	Hannan-Quinn criter.	3.789081
F-statistic	4.214076	Durbin-Watson stat	1.778142
Prob(F-statistic)	0.096239		

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.0

الملحق رقم (9) : مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin et Watson



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مذكرة سعيد هتهات، ص 127.

الملحق رقم (10) ميزانية الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج لسنة 2006

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

EXERCICE ALLANT DU 15/11/2006
AU 31/12/2006

BILAN FISCAL 2007 IDENTIFIANT FISCAL

0 0 0 6 4 7 0 3 9 0 0 5 9 3 4

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE:
SNC E T H ZERBANI & ASSOCIES
ACTIVITES : E T H
ADRESSE : BP39 ZONE INDUSTRIELLE
47140 DAYET BENDABOJA

ACT. IMPOSITION 4 7 0 3 0 4 0 1 8 9 6
FORME JURIDIQUE CODE ACTIVITE 1 0 9

A C T I F

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets
- Frais Préliminaires.....			1	
- Fonds de commerce - autres Valeurs Incorporelles.....			2	
- Terrains.....			3	
- Batiments.....			4	
- Installations Complexes.....			5	
- Matériel et Outillage.....			6	
- Matériel de Transport.....			7	
- Emballages Récupérables.....			8	
- Autres Equipements de Production et d'Exploitation.....			9	
- Equipements Sociaux.....			10	
- Investissements en Cours.....			11	
- Stocks.....			12	
- Créances d'Investissements.....			13	
- Créances de Stocks.....			14	
- Créances sur Associés et Sociétés Apparentées.....			15	
- Clients.....			16	
- Autres Avances d'Exploitation.....			17	
- Disponibilités.....			18	
- Comptes Débiteurs du passif.....			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF.....			23	
RESULTAT (Perte de l'exercice).....			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF.....			25	

P A S S I F

			CODE	MONTANTS
- Fonds Social.....			30	
- Réserve Légale.....			31	
- Réserve Obligatoire.....			32	
- Autres Réserves.....			33	
- Plus-Value de Cession à Réinvestir.....			34	
- Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit).....			35	
- Plus-Value de Réévaluation.....			36	
- Résultats en Instance d'Affectation.....			37	
- Provisions pour Pertes et Charges.....			38	
- Emprunts Bancaires.....			39	
- Autres Emprunts.....			40	
- Comptes Courants des Associés.....			41	
- Fournisseurs.....			42	
- Impôts et Taxes d'Exploitation dus ou détenus pour compte.....			43	
- Avances Bancaires.....			44	
- Autres Dettes d'Exploitation.....			45	
- Comptes Créiteurs de l'Actif.....			46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF.....			48	
RESULTAT (bénéfice de l'exercice).....			49	
TOTAL GENERAL DU PASSIF.....			50	

الملحق رقم (11) ميزانية الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج لسنة 2007

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2007
AU 31/12/2007

BILAN FISCAL 2008 IDENTIFIANT FISCAL

0 0 0 6 4 7 0 3 9 0 0 5 9 3 4

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE

SNC E T H ZERRANI & ASSOCIES

ACTIVITES : E T H

ADRESSE : BP 129 BAYA BEN DABOUA
47140 DAYET NENDABOUA

ART. IMPOSITION

4 7 0 3 0 4 0 1 8 9 6

FORME JURIDIQUE

CODE ACTIVITE 1 0 9

A C T I F

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets
- Frais Préliminaires			1	
- Fonds de commerce - autres Valeurs Incorporelles			2	
- Terrains			3	
- Bâtimens			4	
- Installations Complexes			5	
- Matériel et Outillage	460 000	15 333	6	444 666
- Matériel de Transport	1 500 000	25 000	7	1 475 000
- Emballages Récupérables			8	
- Autres Equipements de Production et d'Exploitation			9	
- Equipements Sociaux			10	
- Investissements en Cours			11	
- Stocks	80 000		12	80 000
- Créances d'Investissements	134 710		13	134 710
- Créances de Stocks			14	
- Créances sur Associés et Sociétés Apparentées			15	
- Clients	10 345 098		16	10 345 098
- Autres Avances d'Exploitation	1 253 349		17	1 253 349
- Disponibilités	845 022		18	845 022
- Comptes Débiteurs du passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	14 618 180	40 333	23	14 577 847
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			25	14 577 847

P A S S I F

			CODE	MONTANTS
- Fonds Social			30	120 000
- Réserve Légale			31	
- Réserve Obligatoire			32	
- Autres Réserves			33	
- Plus-Value de Cession à Réinvestir			34	
- Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)			35	
- Plus-Value de Réévaluation			36	
- Résultats en Instance d'Affectation			37	
- Provisions pour Pertes et Charges			38	
- Emprunts Bancaires			39	
- Autres Emprunts			40	
- Comptes Courants des Associés			41	1 500 000
- Fournisseurs			42	7 581 845
- Impôts et Taxes d'Exploitation dus ou détenus pour compte			43	1 556 560
- Avances Bancaires			44	
- Autres Dettes d'Exploitation			45	2 820 031
- Comptes Créiteurs de l'Actif			46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF			48	13 578 437
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)			49	999 410
TOTAL GENERAL DU PASSIF			50	14 577 847

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES	CODE	DEBIT	CODE	CREDIT
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
- Ventes de marchandises.....			51	
- Marchandises vendues.....	52			
MARGE BRUTE (51-52).....				
			53	
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES				
- Production vendue.....			54	141 156 167
- Prestations fournies.....			55	
- Production de l'entreprise pour elle-même.....			56	
- Transfert de charges de production.....			57	
- Fluctuation de la production stockée.....	59		58	
- Matières et fournitures consommées.....	60	8 284 497		
- Sous-traitance.....	61	2 096 581		
- Commissions - courtages - rémunérations diverses.....	62			
- Prêts et transports.....	63			
- Loyers et charges locatives.....	64	2 040 000		
- Entretien et réparations des biens meubles et immeubles.....	65	1 230		
- Frais de PTT, gaz, électricité, eau.....	66			
- Frais de réception.....	67			
- Publicité.....	68			
- Frais de déplacement.....	69			
- Autres services.....	70			
- VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70).....	72		73	1 733 859
- Produits divers (y compris dividendes).....			74	
- Transfert de charges d'exploitation.....			75	
- Frais de personnel.....	76	586 382		
- Taxe sur l'activité professionnelle.....	77	105 877		
- Versement forfaitaire.....	78			
- Autres impôts et taxes.....	79			
- Frais financiers.....	80	1 856		
- Frais divers(*).....	81			
- Dotation aux amortissements.....	82	40 333		
- Dotation aux provisions.....	83			
- RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83).....	84		85	999 410
- Produits hors exploitation.....			86	
- Charges hors exploitation.....	87			
- RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87).....	88		89	
- RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88).....	90		91	999 410
DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement.....	92			
Report déficitaire (exercice ...)	93			
Autres déductions (*).....	94			
REINTEGRER : Amortissements non déductibles.....			95	
Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice.....			96	
Autres charges non déductibles(*).....			97	
Avoir fiscal.....			98	
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 98 - 90 et 92 à 94).....	99		100	999 410

الملحق رقم (12) ميزانية الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج لسنة 2008

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2008
AU 31/12/2008

BILAN FISCAL 2009 IDENTIFIANT FISCAL

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE:
SNC E T H ZERBANI & ASSOCIES
ACTIVITES : E T R
ADRESSE : BP 129 DAYA BEN DAROUA
47140 DAYET BENDAROUA

0 0 0 6 4 7 0 3 9 0 0 5 9 3 4

ART. IMPOSITION 4 7 0 3 0 4 0 1 8 9 6
FORME JURIDIQUE CODE ACTIVITE 1 0 9

A C T I F

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets
- Frais Préliminaires			1	
- Fonds de commerce - autres Valeurs Incorporelles			2	
- Terrains			3	
- Bâtimens			4	
- Installations Complexes			5	
- Matériel et Outillage	3 860 000	617 333	6	3 242 666
- Matériel de Transport	1 500 000	325 000	7	1 175 000
- Emballages Récupérables			8	
- Autres Equipements de Production et d'Exploitation			9	
- Equipements Sociaux			10	
- Investissements en Cours			11	
- Stocks			12	
- Créances d'Investissements	1 474 575		13	1 474 575
- Créances de Stocks			14	
- Créances sur Associés et Sociétés Apparentées	214 583		15	214 583
- Clients	3 906 730		16	3 906 730
- Autres Avances d'Exploitation	61 311		17	61 311
- Disponibilités	2 334 073		18	2 334 073
- Comptes Débiteurs du passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	13 351 273	942 333	23	12 408 940
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			25	12 408 940

P A S S I F

	CODE	MONTANTS
- Fonds Social	30	
- Réserve légale	31	120 000
- Réserve Obligatoire	32	
- Autres Réserves	33	
- Plus-Value de Cession à Réinvestir	34	
- Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)	35	
- Plus-Value de Réévaluation	36	
- Résultats en Instance d'Affectation	37	
- Provisions pour Pertes et Charges	38	
- Emprunts Bancaires	39	
- Autres Emprunts	40	
- Comptes Courants des Associés	41	
- Fournisseurs	42	2 599 410
- Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour compte	43	5 257 630
- Avances Bancaires	44	659 727
- Autres Dettes d'Exploitation	45	3 109 502
- Comptes Créiteurs de l'Actif	46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	48	11 746 271
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)	49	662 668
TOTAL GENERAL DU PASSIF	50	12 408 940

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

AUBRIQUES	COPL	DEBIT	CODE	CREDIT
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
- Ventes de marchandises.....	52		51	
- Marchandises vendues.....				
MARGE BRUTE (51-52).....			53	
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES				
- Production vendue.....			54	
- Prestations fournies.....			55	10 855 258
- Production de l'entreprise pour elle-même.....			56	
- Transfert de charges de production.....			57	
- Fluctuation de la production stockée.....			58	
- Matières et fournitures consommées.....	59			
- Sous-traitance.....	60	5 964 511		
- Commissions - courtages - rémunérations diverses.....	61			
- Frêts et transports.....	62	48 532		
- Loyers et charges locatives.....	63			
- Entretien et réparations des biens meubles et immeubles.....	64	556 000		
- Frais de PTT, gaz, électricité, eau.....	65	117 154		
- Frais de réception.....	66			
- Publicité.....	67			
- Frais de déplacement.....	68	16 430		
- Autres services.....	69			
- VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70).....	70			
	72		73	4 152 630
- Produits divers (y compris dividendes).....			74	
- Transfert de charges d'exploitation.....			75	
- Frais de personnel.....	76	2 407 857		
- Taxe sur l'activité professionnelle.....	77	143 997		
- Versement forfaitaire.....	78			
- Autres impôts et taxes.....	79	13 995		
- Frais financiers.....	80	23 113		
- Frais divers(*).....	81	4 736		
- Dotation aux amortissements.....	82	902 000		
- Dotation aux provisions.....	83			
- RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83).....	84		85	656 929
- Produits hors exploitation.....			86	5 739
- Charges hors exploitation.....	87			
- RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87).....	88		89	5 739
- RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88).....	90		91	662 668
4 DEQUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement.....	92			
- Report déficitaire (exercice ..).....	93			
- Autres déductions (*).....	94			
1 REINTEGRER : Amortissements non déductibles.....			95	
Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice.....			96	
Autres charges non déductibles(*).....			97	
Avoir fiscal.....			98	
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 98 - 90 et 92 à 94).....	99		100	662 668

الملحق رقم (13) ميزانية الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج لسنة 2009

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2009
AU 31/12/2009

BILAN FISCAL 2010 IDENTIFIANT FISCAL

0 0 0 6 4 7 0 3 9 0 0 5 5 3 4

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE:
SNC E T H ZEBANI & ASSOCIES
ACTIVITES : E T H
ADRESSE : BP 129 DAYA BEN DABOUA
47140 DAYET BENDABOUA

ART. IMPOSITION 4 7 0 3 0 4 0 1 8 9 6
FORME JURIDIQUE CODE ACTIVITE 1 0 9

A C T I F

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets
- Frais Préliminaires			1	
- Fonds de commerce - autres Valeurs Incorporelles			2	
- Terrains	120 000		3	120 000
- Bâtimens			4	
- Installations Complexes			5	
- Matériel et Outillage	3 860 000	1 389 333	6	2 470 666
- Matériel de Transport	4 366 239	919 415	7	3 446 823
- Emballages Récupérables			8	
- Autres Equipements de Production et d'Exploitation			9	
- Equipements Sociaux			10	
- Investissements en Cours			11	
- Stocks	2 999 525		12	2 999 525
- Créances d'Investissements	1 695 983		13	1 695 983
- Créances de Stocks			14	
- Créances sur Associés et Sociétés Apparentées	214 583		15	214 583
- Clients	4 139 063		16	4 139 063
- Autres Avances d'Exploitation	565 304		17	565 304
- Disponibilités	5 250 842		18	5 250 842
- Comptes Débiteurs du passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	23 211 539	2 308 749	23	20 902 790
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			25	20 902 790

P A S S I F

			CODE	MONTANTS
- Fonds Social			30	120 000
- Réserve Légale			31	
- Réserve Obligatoire			32	
- Autres Réserves			33	
- Plus-Value de Cession à Réinvestir			34	
- Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)			35	
- Plus-Value de Réévaluation			36	
- Résultats en Instance d'Affectation			37	
- Provisions pour Pertes et Charges			38	
- Emprunts Bancaires			39	
- Autres Emprunts			40	
- Comptes Courants des Associés			41	2 945 203
- Fournisseurs			42	13 111 458
- Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour compte			43	698 521
- Avances Bancaires			44	
- Autres Dettes d'Exploitation			45	3 107 657
- Comptes Créiteurs de l'Actif			46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF			48	19 582 841
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)			49	919 948
TOTAL GENERAL DU PASSIF			50	20 902 790

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES	CODE	DEBIT			CODE	CREDIT		
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT								
- Ventes de marchandises.....					51			
- Marchandises vendues.....	52							
MARGE BRUTE (51-52).....					53			
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES								
- Production vendue.....					54		19 805	062
- Prestations fournies.....					55			
- Production de l'entreprise pour elle-même.....					56			
- Transfert de charges de production.....					57			
- Fluctuation de la production stockée.....	59				58		2 500	000
- Matières et fournitures consommées.....	60		14 414	211				
- Sous-traitance.....	61							
- Commissions - courtages - rémunérations diverses.....	62			34 925				
- Prêts et transports.....	63		1 240	000				
- Loyers et charges locatives.....	64			298 000				
- Entretien et réparations des biens meubles et immeubles.....	65			115 280				
- Frais de PTT, gaz, électricité, eau.....	66							
- Frais de réception.....	67							
- Publicité.....	68							
- Frais de déplacement.....	69							
- Autres services.....	70							
- VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70).....	72				73		6 202	646
- Produits divers (y compris dividendes).....					74			
- Transfert de charges d'exploitation.....					75			
- Frais de personnel.....	76		2 576	823				
- Taxe sur l'activité professionnelle.....	77			559 577				
- Versement forfaitaire.....	78							
- Autres impôts et taxes.....	79			320 950				
- Frais financiers.....	80			425 856				
- Frais divers(*).....	81			27 072				
- Dotation aux amortissements.....	82		1 366	415				
- Dotation aux provisions.....	83							
- RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83).....	84				85		925	948
- Produits hors exploitation.....					86			
- Charges hors exploitation.....	87			6 000				
- RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87).....	88			6 000	89			
- RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88).....	90				91		919	948
A DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement.....	92							
- Report déficitaire (exercice ..).....	93							
- Autres déductions (*).....	94							
A REINTEGRER : Amortissements non déductibles.....					95			
- Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice.....					96			
- Autres charges non déductibles(=).....					97			
- Avoir fiscal.....					98			
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 98 - 90 et 92 à 94).....	99				100		919	948

الملحق رقم (14) ميزانية الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج لسنة 2010 و 2011

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 4 7 0 3 9 0 0 5 9 3 4

1 0 9 2 0 9

Désignation de l'entreprise: SNC E.T.H ZERBANI ET ASSOCIES
SNC E T H ZERBANI & ASSOCIES
Activité: TRAVAUX D'HYDRAULIQUE
Adresse: B.P 129 DAYA BEN DAHOUA W DE GHARDAIA

Exercice clos le 31/12/11

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2011			2010
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	120 000		120 000	120 000
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	15 203 645	6 959 425	8 244 220	10 875 428
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 518 445		2 518 445	2 110 669
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	17 842 091	6 959 425	10 882 665	13 106 098
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Clients	23 651 315		23 651 315	11 777 801
Autres débiteurs	30 764		30 764	30 764
Impôts et assimilés	2 059 301		2 059 301	1 175 743
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	5 297 252		5 297 252	7 243 805
TOTAL ACTIF COURANT	31 038 634		31 038 634	20 227 914
TOTAL GENERAL ACTIF	48 880 725	6 959 425	41 921 300	33 334 012

Désignation de l'entreprise: **SNC E.T.H ZERBANI ET ASSOCIES**
SNC E T H ZERBANI & ASSOCIES
 Activité: **TRAVAUX D'HYDRAULIQUE**
 Adresse: **B.P 129 DAYA BEN DAHOUA W DE GHARDAIA**

Exercice clos le **31/12/11**

BILAN (PASSIF)

	2011	2010
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	120 000	120 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 220 546	2 554 809
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 554 809	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	3 895 355	2 674 809
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	30 915 624	25 210 465
Impôts	4 033 525	1 774 310
Autres dettes	3 076 795	3 674 426
Trésorerie passif		
TOTAL III	38 025 944	30 659 202
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	41 921 300	33 334 012

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise: **SNG C.T.H ZERBANI ET ASSOCIES**
SNG C T H ZERBANI & ASSOCIES
 Activité: **TRAVAUX D'HYDRAULIQUE**
 Adresse: **B.P 129 DAYA BEN DAHOUA W DE GHARDAIA**

Exercice du **01/01/11** au **31/12/11**

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2011		2010	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services			
	Vente de travaux		24 879 605	35 107 744
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	126 196			
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		24 753 408		35 107 744
Production stockée ou déstockée			2 500 000	
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		24 753 408		32 607 744
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	12 441 858		21 106 357	
Autres approvisionnements	388 560		1 307 907	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	885 451		1 207 146	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations	3 008 000		920 000
	Entretien, réparations et maintenance	447 641		
	Primes d'assurances	52 962		29 087
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			
	Publicité			
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services			6 000	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	17 224 473		24 576 499	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		7 528 934		8 031 244

... la suite sur la page suivante

الملحق رقم (15) ميزانية الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج لسنة 2012 و 2013

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		NIF 000047039005934									
Designation de l'entreprise: SNOC E.T.H ZERDANI ET ASSOCIES SNOC E T H ZERDANI & ASSOCIES											
Activité: TRAVAUX D'HYDRAULIQUE											
Adresse: D.P 129 DAYA BEN DAHOUA W DE GHARDAIA											
Exercice clos le		31/12/13									
BILAN (ACTIF)											
ACTIF	2013			2012							
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net							
ACTIFS NON COURANTS											
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif											
Immobilisations incorporelles											
Immobilisations corporelles											
Terrains	120 000		120 000	120 000							
Bâtiments											
Autres immobilisations corporelles	21 989 245	13 536 322	8 452 922	5 525 389							
Immobilisations en concession											
Immobilisations encours											
Immobilisations financières											
Titres mis en équivalence											
Autres participations et créances rattachées											
Autres titres immobilisés											
Prêts et autres actifs financiers non courants	1 777 015		1 777 015	2 930 547							
Impôts différés actif											
TOTAL ACTIF NON COURANT	23 886 260	13 536 322	10 349 938	8 575 937							
ACTIF COURANT											
Stocks et encours											
	500 000		500 000	2 566 521							
Créances et emplois assimilés											
Clients	21 059 276		21 059 276	31 366 724							
Autres débiteurs	30 764		30 764	30 764							
Impôts et assimilés	905 529		905 529	2 516 287							
Autres créances et emplois assimilés											
Disponibilités et assimilés											
Placements et autres actifs financiers courants											
Trésorerie	4 052 642		4 052 642	1 609 973							
TOTAL ACTIF COURANT	26 548 212		26 548 212	38 090 271							
TOTAL GENERAL ACTIF	50 434 473	13 536 322	36 898 151	46 666 208							

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 4 7 0 3 0 0 0 5 9 3 4

Désignation de l'entreprise: **SNC E.T.H ZERBANI ET ASSOCIES**
SNC E.T.H ZERBANI & ASSOCIES
 Activite: **TRAVAUX D'HYDRAULIQUE**
 Adresse: **B.P 129 DAYA BEN DAMOUA W DE GHARDAIA**

Exercice clos le

31/12/13

BILAN (PASSIF)

	2013	2012
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	120 000	120 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 788 153	1 368 872
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3 775 355	3 775 355
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	6 683 509	5 264 228
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	24 235 528	33 930 190
Impôts	3 460 715	5 046 756
Autres dettes	2 518 398	2 425 033
Trésorerie passif		
TOTAL III	30 214 642	41 401 980
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	36 898 151	46 666 208

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise: **SNC E.T.H ZERWANI ET ASSOCIES**
SNC E T H ZERWANI & ASSOCIES
 Activité: **TRAVAUX D'HYDRAULIQUE**
 Adresse: **B.P 120 DAYA BEN DAHOUA W DE GIARDAIA**

Exercice du **01/01/13** au **31/12/13**

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2013		2012	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services			
	Vente de travaux		22 595 041	22 251 793
Produits annexes				910
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		22 595 041		22 252 703
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		22 595 041		22 252 703
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	11 043 360		9 053 357	
Autres approvisionnements	413 856		642 083	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	1 097 221			
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations	1 120 000		4 195 000
	Entretien, réparations et maintenance	90 663		35 742
	Primes d'assurances	16 008		21 734
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			
	Publicité			21 300
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	13 781 110		13 969 217	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		8 813 931		8 283 485

... la suite sur la page suivante

الملحق رقم (16) ميزانية الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج لسنة 2013 و2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 4 7 0 3 9 0 0 5 9 3 4

Désignation de l'entreprise: SNC E.T.H ZERBANI ET ASSOCIES
SNC E T H ZERBANI & ASSOCIES
Activité: TRAVAUX D'HYDRAULIQUE
Adresse: B.P 129 DAYA BEN DAHOUA W DE GHARDAIA

Exercice clos le 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecarts d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	120 000		120 000	120 000
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	22 668 973	16 529 622	6 139 350	8 452 922
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 620 654		2 620 654	1 777 015
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	25 409 627	16 529 622	8 880 005	10 349 938
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				500 000
Créances et emplois assimilés				
Clients	19 620 052		19 620 052	21 059 276
Autres débiteurs	30 764		30 764	30 764
Impôts et assimilés	349 943		349 943	905 529
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2 547 355		2 547 355	4 052 642
TOTAL ACTIF COURANT	22 548 115		22 548 115	26 548 212
TOTAL GENERAL ACTIF	47 957 742	16 529 622	31 428 120	36 898 151

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 4 7 0 3 9 0 0 5 9 3 4

Désignation de l'entreprise: SNC E.T.H ZERBANI ET ASSOCIES
 SNC E T H ZERBANI & ASSOCIES
 Activité: TRAVAUX D'HYDRAULIQUE
 Adresse: B.P 129 DAYA BEN DAHOUA W DE GHARDAIA

Exercice clos le

31/12/14

BILAN (PASSIF)

	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	120 000	120 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 361 277	2 788 153
Autres capitaux propres - Report à nouveau	6 563 509	3 775 355
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	8 044 786	6 683 509
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	18 492 595	24 235 528
Impôts	2 741 357	3 460 715
Autres dettes	2 149 381	2 518 398
Trésorerie passif		
TOTAL III	23 383 333	30 214 642
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	31 428 120	36 898 151

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 4 7 0 3 9 0 0 5 9 3 4

Désignation de l'entreprise: **SNC E.T.H ZERBANI ET ASSOCIES**
SNC E T H ZERBANI & ASSOCIES
 Activité: **TRAVAUX D'HYDRAULIQUE**
 Adresse: **B.P 129 DAYA BEN DAHOUA W DE GHARDAIA**

Exercice du **01/01/14** au **31/12/14**

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		300 000		
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services			
	Vente de travaux		15 636 484	22 595 041
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		15 936 484		22 595 041
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		15 936 484		22 595 041
Achats de marchandises vendues	282 051			
Matières premières	7 482 629		11 043 360	
Autres approvisionnements	210 032		413 856	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations			1 097 221	
Rabais: remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations	929 000		1 120 000
	Entretien, réparations et maintenance			90 663
	Primes d'assurances	14 504		16 008
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			
	Publicité	14 990		
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	8 933 207		13 781 110	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		7 003 277		8 813 931

... la suite sur la page suivante

الف

الفهرس

I	الإهداء.....
II	الشكر.....
III	الملخص.....
IV	قائمة المحتويات.....
V	قائمة الجداول.....
VI	قائمة الأشكال.....
VII	قائمة الملاحق.....
VIII	قائمة الاختصارات والرموز.....
[أ-و]	المقدمة.....
07	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفيز الجبائي وتنشيط الاستثمارات.....
08	تمهيد الفصل.....
09	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيز الجبائي كأداة لتنشيط الاستثمارات.....
09	المطلب الأول: الإطار النظري للتحفيز الجبائي.....
20	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمارات.....
25	المطلب الثالث: دور التحفيز الجبائي في ترقية وتنشيط الاستثمارات في المؤسسة.....
29	المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة.....
29	المطلب الأول: الدراسات المحلية.....
30	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....
33	المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.....
34	خلاصة الفصل.....
35	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية - دراسة حالة مؤسسة أشغال العمومية والأشغال الري - غارداية -
36	تمهيد الفصل.....
37	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....
37	المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة.....
58	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
59	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.....

59	المطلب الأول: عرض وتقديم النتائج المتوصل إليها.....
75	المطلب الثاني: مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها.....
78	خلاصة الفصل:.....
80	الخاتمة.....
85	قائمة المراجع.....
94	قائمة الملاحق.....